

سلسلة الاقتصاد الإسلامى

اقتصادنا النقوى

في إطار الفكر الإسلامى

تأليف

دكتور

أبو بكر الصديق عمر منولى

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة — جامعة حلوان

دكتور

شوقي اسماعيل شحانة

المستشار المالى

بنك فيصل الإسلامى المصرى

يطلب من : مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عابدين

القاهرة - تليفون ٩٣٧٤٧٠

سلسلة الاقتصاد الإسلامي

اقتصادنا النقوي

في إطار الفكر الإسلامي

تأليف

دكتور

أبو بكر الصديق عمر منولى

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة — جامعة حلوان

دكتور

شوقي اسماعيل شحانة

المستشار المالي

بنك فيصل الإسلامي المصري

يطلب من : مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عابدين

الطبعة الأولى

١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م

جميع الحقوق محفوظة

دار التوفيق للنمذجة
للطباعة والجمع الآن
الطبعة ٣٠ مبيعات الموصلة
بجدة مائة الف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد
ابن عبد الله النبي الأمي وعلى آله وصحبه ، ومن اتبعهم باحسان
الى يوم الدين •• أما بعد :

فان الدين عند الله الاسلام ، وهو آخر الشرائع السماوية
وانه صالح لكل زمان ومكان ، ويدخل في اطاره تنظيم الأمور
الحياتية والمعيشية بما يضمن حسن الحياة الدنيا وحسن
ثواب الآخرة • وطالما وضعت شريعة الاسلام الأصول والقواعد
التي تقتل بسلوك الفرد المسلم نحو ترقيب حياته المعيشية
والمادية ، غانها لا بد وأن تنظوى على علاج للمسألة الاقتصادية •

ومع كل •• فما زال التساؤل مطروحا عن وجود ما يسمى
بالاقتصاد الاسلامي ويطرح هذا التساؤل وبكثير من الأفكار
المتخصصون في مجال علم الاقتصاد ويرجع ذلك أساسا الى أن
علم الاقتصاد والذي يهدف أساسا الى علاج الجانب المادي
لحياة الانسان ، علم حديث جاء متأخرا عن ظهور الاسلام
بحوالى ألف سنة • ونتج عن ذلك أولا أن علماء المسلمين والفقهاء

عندما عالجوا الجوانب المادية (فقه المعاملات) لم يندرج ذلك مستقلاً ومعنونا بالشكل الذى يعهده المتخصصون فى علم الاقتصاد • وثانياً أن المتخصصين فى علم الاقتصاد درسوه من منابعه الغربية حيث نشأ هذا العلم وتطور فى اطار من قيم ومفاهيم مستقاة من مجتمعات نشأته ، وفى ظل طرق معينة للعلاج والتبويب • وثالثاً ظهور ظواهر اقتصادية مستجدة لم تكن موجودة من قبل ، وبالتالي ليس لها علاج أو تأصيل مباشر فى كتب فقه المعاملات •

ولما لم يحدث تطور مماثل من المنابع الاسلامية تولدت فجوة ازدادت اتساعاً حتى وقتنا الحاضر • ويرجع سبب انكار وجود علاج الاسلام للجانب الاقتصادى الى وجود هذه الفجوة • وكان لا بد لمعالجة هذه الفجوة البدء مرة أخرى حيث توجد القواعد والمبادئ فى مؤلفات الفقهاء والعلماء المسلمين والذى لا يغيب كشفها عن المتخصص فى علم الاقتصاد والذى يستطيع عندئذ أن يظهرها بالشكل العلمى السائد فى عصرنا الحاضر ، وتكون أساساً لبناء متواصل •

ولا تخفى انصعوبات التى تتولد فى هذا الاتجاه، منها صعوبة البحث فى المصادر الأساسية وغموض لغتها على المتخصص فى علم الاقتصاد وهناك الخوف دائماً من الخطأ فى التفسير وبالتالى خطورة النتائج المترتبة عليه • وبالتالى لا يجب التمسك بالرأى حتى تكشف المناقشات عن الصحيح فى الرأى وتستقر المفاهيم

ويبدأ وضع أسس بناء رصين • واللله نسأل أن يجنب المجتهدين
في هذا الاتجاه الزلل ، وأن يلهمهم الصبر وحسن العرض •

وفي محاولة التغلب على هذه الفجوة واطهار الجوانب
المختلفة لعلاج الاسلام للمشكلة الاقتصادية ، ظهرت محاولات
عدة في مجال الاقتصاد الاسلامي ، وأغلبها بلغة عصرية تقرب
آراء الاسلام الى ذهن المسلم المعاصر ، ومرجعها جميعا
الاصول والقواعد الشرعية، غير أن النظرة الناهضة لهذه المحاولات
تستطيع أن تكشف لها عن أربعة اتجاهات رئيسية • الاتجاه
الاول بابرار الأصول والقواعد والمبادئ بالشكل الذي وردت
به من منابع الفقهية وبالتالي لم يتيسر عرضها للإجابة عن كثير
من المشاكل المعاصرة كما لم تقدم بالشكل الذي يتوقعه المتخصص،
أما الثاني فيتضح في محاولة تطويع الاسلام في المجال الاقتصادي
بحيث يتوافق مع المذاهب الاقتصادية المعاصرة ، ولهذا ظهر
ما يسمى باليسار الاسلامي واليمين الاسلامي ، متخذين من
بعض المبادئ الاسلامية ما يشكل الاشتراكية الاسلامية ،
وأخرى ما يمثل الاقتصاد الحر • ومما لا شك فيه أن في ذلك
خطورة لا تخفى عن المسلم الفطن الذي يعتقد في كلية الاسلام
وتماسك جوانبه ، والذي يراها دفعا للاسلام في اتجاه يرضى
أصحاب المذاهب السياسية المتباينة •

والاتجاه الثالث هو اتجاه جزئي يحاول أن يستنطق رأى
الاسلام في بعض المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، كالتأمين

والبنوك وسعر الفائدة ، ومعلوم أن المعالجة الجزئية لا بد وأن
تتّكّل بمعالجة كلية تتضمن تحديد الهيكل والمفاهيم الكلية
للإسلام .

أما الاتجاه الرابع فيرى أن شريعة الإسلام اشتملت على
مبادئ في مصادرها الأساسية من قرآن وسنة واجماع وقياس
 واجتهاد ، مما يكفي لإبراز نظرية وسياسات اقتصادية تأخذ
 شكل المعالجة الحديثة في ظل مجتمع إسلامي معاصر ، يسير
 حسب مبادئ وقيم وسلوك يؤكد الإسلام عليها . وهنا نجد
 الارتباط قويا في مجالات علوم الاجتماع والسياسة في ضبط
 ايقاع المجتمع المسلم من الناحية الاقتصادية .

وفي الاتجاه الرابع نجد ما يؤكد على أن الإسلام اشتمل
 بالفعل على مبادئ وقواعد أقرب صلة بالسياسة الاقتصادية
 عنها بالنظرية ، ويرد على ذلك بأن هذه المبادئ مع استمرار
 الدراسة والفحص يمكن معها تقديم بناء نظري يصور رأى
 الإسلام في المجال الاقتصادي .

وعلم الاقتصاد الإسلامي كعلم مستحدث ، فمن غير المنتظر
 أن يبدأ مكتمل الشكل ، لاختلاف نظرة وجهد وخلفية العاملين
 في هذا الاتجاه . كما أنه في مراحله الأولى التي تتسم بالمحاولة
 لتجميع وإبراز المبادئ الاقتصادية التي اشتملت عليها مصادر
 التشريع الأساسية ، وترتيبها وتبويبها حسب التقسيم الحديث
 لفروع علم الاقتصاد ، ما زال يحتاج إلى كثير من المناقشات

المواعية والجهد والنية الخالصة حتى تكتمل الصورة بشكل علمي مرضى ، يساعد على بناء النظرية بناءاً سليماً •

ومما يجب التنبيه بشأنه ، أن هناك مبادئ اقتصادية تأخذ شكل النواهي (فالحرام بين والحلال بين) وأخرى تنبئ على الحث بنية الثواب ، وبالتالي تبقى المشكلة قائمة ، ما هي شكل المظاهر الاقتصادية في ظل مجتمع مسلم ، وما هي المبادئ التي يمكن تطبيقها في معالجتها •

وسلسلة كتب الاقتصاد الاسلامي والتي نعدوها بهذا الكتاب. عن « اقتصاديات النقود في اطار الفكر الاسلامي » ، ما هي الا محاولة في الاتجاه الرابع ، حيث نستهدف من اصدار هذه السلسلة في الاقتصاد الاسلامي ، ابراز المبادئ الاسلامية، والمفاهيم الخاصة بالمصطلحات الاقتصادية الاسلامية حسب التخصصات المعروفة في علم الاقتصاد بتقسيماته المعاصرة مما يساعد في مرحلة تالية ومع النقاش والحوار البناء على بروز جوانب النظرية الاسلامية في المجالات الاقتصادية المختلفة •

ومعلوم أن تراثنا الاسلامي زاخر بتلك المبادئ والتي توجد متفرقة وتحت عناوين مختلفة عما يتوقعه الباحث المتخصص • ففي كتب فقه المعاملات • وفقه العبادات (الزكاة) ، وفي التفسير ، وفي كتب الاحكام الشرعية والفتاوى وفي كتب الادب (كتاب الاموال) وكتب السير والتاريخ نجد أحكاماً كثيرة متفرقة

متشعبة منبثة بين طياتها في أبواب وفصول ومسائل ومتسـون
وحواشي وشروح وتعليقات ، تتناول المال والنقود والتجارة
والاستثمار والمحاسبة والادارة والمالية العامة .

ومنهجنا في البحث بعد استخراج المبادئ من تلك المصادر ،
قياس الاشياء على نظائرها واستنباط الأحكام الشرعية من
أدلتها التفصيلية مستظهرين العلة فيها ، بحيث يمكن تقديم البدائل
الاسلامية والحلول في اطار تلك الأحكام بلغة عصرية قابلة للعرض
والبحث والمناقشة .

ولا يفوتنا أن نؤكد على أن شريعة الاسلام حكمة على
الأزمان ، لا محكومة بها ، وبالتالي فاننا لا نستهدف تطوير
المفاهيم والمبادئ الاسلامية في الاقتصاد الاسلامي لتتـمـشى
مع المفاهيم والمبادئ والنظريات المعاصرة ، بل نستهدف ابرازها
بأصولها وجوانبها ولكن بلغة وعرض عصري ، كما لا يفوتنا أن
ننوه بأن الاسلام كل لا يتجزأ ، وبأن نظامه الاقتصادي يتأسس
على الايمان بالله ، وما يتبع ذلك من قيم هي طابع الاسلام
ذات التأثير على المـلـوك الاجتماعي مما يقلل التعارض والتناقض
في حركة المجتمع الاسلامي .

والهدف الأساسي من هذا الكتاب هو تقديم الفكر الاقتصادي
الاسلامي في النقود ، وذلك بابرار المفاهيم والمبادئ الخاصة
بالنقود والنظام النقدي في أسلوب علمي معاصر ، بحيث يقترب من
ذهن المتخصص في هذا المجال .

وسوف نلتزم بقدر الاستطاعة على أن يكون مدخلنا في
عرض وتحليل آراء الفقهاء تاريخيا ، مع ترتيب المراجع ترتيبا
زمنيا ، استكمالا لصورة التكوين الفكرى حسب اختلاف العصور
والنشاط الاقتصادى •

ولا نستطيع القول بأننا استكملنا البناء فى هذا المجال
بل بدأنا الطريق ، ونسأل الله العفو ان أخطأنا وأن ما يطمأننا
أن الله أعلم بالسرائر والنيات • ومن الله نستمد العون
والتوفيق •

« المؤلفان »

الفصل الأول

مفاهيم إسلامية في المال والنقد

- مفهوم المال في الفقه الإسلامي
- المقصود بالنقد في الفقه الإسلامي
- معنى الاكتناز في الفقه الإسلامي
- الفرق بين الاكتناز والادخار في الاقتصاد الإسلامي
- الخلاصة .

مفاهيم اسلامية في المال والتقود

● مفهوم المال في الفقه الاسلامي :

يعرف ابن الأثير - المتوفى سنة ٦٠٦ هـ - المال فيقول (١) :
« المال في الاصل ما يملك من الذهب والفضة ، ثم أطلق على كل ما يكتنى ويملك » .

ويقول القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ (٢) : « قال أبو عمر :
والمعروف من كلام العرب أن كل ما تمول ويملك هو مال ، لقوله
ﷺ : « يقول ابن آدم مالي مالي ، وإنما له ما أكل فأفنى أو لبس
فأبلى أو تصدق فأمضى » .

ويعرف ابن منظور - المتوفى سنة ٧١١ هـ - (٣) المال
فيقول : « المال ما ملكته من جميع الاشياء » .

ويرف ابن نجيم المصري - المتوفى سنة ٩٧٠ هـ - المال (٤) :
فيقول : « المال كل ما يملكه الناس من نقد وعروض وحيوان

(١) « التبيان في زكاة الأثمان » للاستاذ الشيخ محمد حسنين
مخلاف الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ ص ٢٣ .

(٢) : الجامع لأحكام القرآن ص ٦٣٥ .

(٣) « لسان العرب » جزء ١ ص ٦٢٥ .

(٤) « البحر الرائق شرح كنز الدقائق » جزء ٢ ص ٢٩ -

فقه حنفى .

وغير ذلك الا أننا في عرفنا يتبادر من اسم المال النقد والعروض»
ويقول^(٤) أيضا : « المال — كما صرح به أهل الاصول — ما
يتمول ويدخر للحاجة » .

ويعرف ابن عابدين — المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ —^(٥) المال
فيقول : « المراد بالمال ما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره
لوقت الحاجة ، والمالية تثبت بتمول كافة الناس أو بعضهم ،
والتقوم يثبت بها وبإباحة الانتفاع به شرعا ، فما يباح بلا
تمول لا يكون مالا كحبة حنطة وما يتمول بلا إباحة انتفاع
لا يكون متقوما كالخمر . وخاصله أن المال أعلم من المتقوم
لأن المال ما يمكن ادخاره ولو غير مباح كالخمر ، والمتقوم ما يمكن
ادخاره مع الإباحة . فالخمر مال لا متقوم فلذا فسد البيع
بجعلها ثمنا وانما لم ينعقد أصلا بجعلها منيعة لأن الثمن غير
مقصود بل وسيلة الى المقصود اذ الانتفاع بالاعيان لا بالاثمان » .
كما يقول : « المال اسم لغير الآدمي خلق لمصالح الآدمي ،
وأمكن احرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار » .
ومن ثم فإن : الانسان ليس بمال .

وعلى هذا يمكننا تحديد المفهوم الإسلامى للمال المتقوم على
الوجه الآتى :

(٤) المرجع السابق .

(٥) « رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار »
جزء ٢ ص ٢ — فقه حنفى — .

١ - ما ترغب فيه النفس ويميل اليه الطبع ويقوم كافة الناس أو بعضهم بتموله ، ويقصد به الثروة بما تشتمله من نقود وأصول ثابتة ومتداولة •

٢ - إمكان ادخاره للانتفاع به وقت الحاجة وقبول المجتمع أو جزء منه للإبراء •

٣ - إباحة الانتفاع به شرعا •

٤ - الزمن ليس بمال متقوم ولذا لا يمكن جعله عوضا في مقابلة المال وتكون الزيادة في اقراض المال مقابل الزمن بخير عوض هي ربا محرم يربو في أموال الناس ولا يربو عند الله •

٥ - الانسان ليس بمال ، وما سوى الانسان والزمن من الأشياء فهي مال سخره الله لصالح الآدمي يدخر ويقوم ويبيع ويشترى ، وتتصور فيه الحيازة والملكية والتصرف إلا أن ملكية الآدمي له ليست ملكية مطلقة بل ملكية منترعة متناهية ولله الأمر من قبل ومن بعد •

والمبدأ الذي يمكن الخروج به من تعاريف الفقهاء للمال ، أن المال المتقوم مرادف لمفهوم الثروة ، وأن المال المتقوم في الفقه الاسلامي يستند على شرط إباحة الانتفاع به شرعا ، مع إباحة تملكه ملكية استخلاف •

ويقسم الفقهاء المال الى نقود وعروض ، والعروض جمع عرض بسكون الراء وهو ما ليس بنقد •

يقول ابن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠ هـ (٦) : « العروض
جمع عرض وهو غير الأثمان من المال على اختلاف أنواعه من
النبات والحيوان والعقار وسائر الأموال » .

ويقول ابن نجيم المصري (٧) : « وكل شيء فهو عرض
سوى الدراهم والدنانير » .

ويقول الخطيب الشربيني المتوفى سنة ٩٧٧ هـ (٨) :
« العروض اسم لكل ما قابل البقدين من صنوف الأموال » .

ويستفاد مما سبق أن النقود مقصود بها النقود السلعية
وهي النقودان من الذهب والفضة أما العروض فيعني بها
الأصول الثابتة والأصول المتداولة .

* * *

● المقصود بالنقود في الفقه الإسلامي :

ويقول ابن رشد : « النقود مقصود منها المعاملة أولا في
جميع الأشياء لا الانتفاع ، والعروض مقصود منها الانتفاع
أولا ، لا المعاملة » .

(٦) المغنى جزء ٢ ص ٢٩ — فقه حنبلي — لابن قدامة المتوفى
سنة ٦٢٠ هـ — فقه حنبلي — .

(٧) مرجع سابق .

(٨) الاقتناع ص ١٩٥ — فقه شافعي .

وقد بنى تقسيم المال في الفكر الاسلامي الى نقود وعروض
على أساس وظيفي^(٩) .

ويرتكز في فكرته الأساسية على النظر الى المال من حيث
المقصود منه ، ولما كانت النقود — كأداة للتبادل ووسيلته العامة —
تؤدي وظيفة تختلف عن وظيفة العروض لذلك رأينا الفقهاء
يقسمون المال الى :

١ — نقود .

٢ — عروض

ثم يقسمون العروض الى :

١ — عروض التجارة وهي العروض المعدة للبيع ويطلق عليها
حديثا اصول المتداولة .

٢ — عروض القنية^(١٠) وهي العروض غير المعدة للبيع ويطلق
عليها حديثا اصول الثابتة .

ويلحق بالنقود دين النقد وهو ما كان أصله نقدا أى من
قرض ويعرف بدين المقرض أو دين النقد ، كما يلحق بعروض
التجارة دين التجارة وهو ما كان أصله من عرض تجارة أى
من بيع ويعرف بدين التجارة أو دين البيع .

(٩) المبادئ الاسلامية في نظريات التقويم في المحاسبة :
د . شوقي اسماعيل شحاتة — رسالة دكتوراه غير منشورة — كلية
التجارة — جامعة القاهرة ١٩٥٩ .
(١٠) عروض القنية — بضم القاف — أى عروض الاقتناء .

وعلى هذا فان المقصود من النقود في الفقه الاسلامي هو
المعاملة أولا ، أما العروض فان المقصود منها الانتفاع أولا ،
ويعنى الفقهاء بالمعاملة كونها ثمنا •

* * *

● مفهوم الذهب في اللغة :

يقول الامام النسفي المتوفى سنة ٥٣٧هـ (١١) : « سمي
الذهب ذهباً لسرعة ذهابه بالانفاق » •

ويقول شيخ زاده المتوفى سنة ١٠٧٨هـ (١٢) : « وانما سمي
الذهب ذهباً لكونه ذاهباً بالانفاق » •

ويقول الامام الألوسي المتوفى سنة ١٢٧٠هـ (١٣) : « الذهب
اشتقاقه من الذهاب وقيل انه جمع في المعنى لذهبه » •

* * *

● مفهوم الفضة في اللغة :

يقول الامام النسفي : « وسميت الفضة فضة لأنها تتفرق
بالانفاق والفض التفریق » •

(١١) مدارك التنزيل وحقائق التأويل جزء ١ ص ١١٦ للامام
النسفي المتوفى سنة ٥٣٧ هـ .

(١٢) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر جزء ١ ص ٢٠٥ لشيخ
زاده قاضي القضاة المتوفى سنة ١٠٧٨ هـ - المطبعة العثمانية سنة
١٢٧٠ هـ .

(١٣) روح المعاني ص ٥٣٦ للامام الألوسي المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ

ويقول الامام الألوسى : « والفضة اشتقاقه من انفض
الشيء اذا تفرق » .

● الأثمان هي الذهب والفضة بأصل خلقتهما لمنفعة القلب
والتصرف :

يقول النيسابورى المتوفى سنة ٣١٩ هـ (١٤) : « وإنما كان
الذهب والفضة محبوبين لأنهما جعلتا ثمن جميع الأشياء فمالكهما
كالمالك لجميع الأشياء » .

ويقول الامام النسفى : « الذهب والفضة قانون المتمول
وأثمان الأشياء » .

ويقول السرخسى المتوفى سنة ٤٨٣ هـ (١٥) « الذهب
والفضة خلقا جوهرين للأثمان لمنفعة القلب والتصرف » .

ويقول الموصلى (١٦) : « الذهب والفضة أعدهما الله تعالى
للنماء حيث خلقهما ثمنا للأشياء فى الأصل » .

ويقول ابن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠ هـ (١٧) : « الأثمان هي
الذهب والفضة ، والأثمان هي قيم الاموال ورأس مال التجارات

(١٤) تفسير غرائب القرآن جزء ٢ ص ١٦٢ للامام
النيسابورى المتوفى سنة ٣١٩ هـ .

(١٥) المبسوط ص ١٩٢ للامام السرخسى المتوفى سنة ٤٨٣ هـ .

(١٦) الاختيار ص ١٠٩ .

(١٧) المغنى جزء ٢ ص ٦٢١ — مرجع سابق — فقه حنبلى — .

وبهذا تحصل المضاربة والشركة ، وهى مخلوقة لذلك فكانت بأصل خاقتها كمال التجارة » •

ويقول ابن رشد الحفيد المتوفى سنة ٥٩٥هـ (١٨) :
«الأثمان هى الذهب والفضة والأثمان المقصود منها المعاملة أولا فى جميع الاشياء لا الانتفاع ، والعروض المقصود منها الانتفاع أولا لا المعاملة وأعنى بالمعاملة كونها ثمنها » •

ويقول ابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ (١٩) :
«رأيت الدراهم والدنانير ثمناً للأشياء ولا تكون الأشياء ثمناً لها»
ويقول : فليست النقود مقصودة لذاتها بل وسيلة الى المقصود » •

هذا ويشير المعنى اللغوى للذهب والفضة الى صفة أساسية فى وظيفتهما النقدية وهى سرعة الحركة والانفاق وعدم الركود ، كما يشير الفكر الاقتصادى للفقهاء الى أن النقود السلعية من الذهب والفضة تؤدى وظيفة الثمنية ، ومن ثم أطلق عليها الأثمان •
وهى معدة بأصل الخاقعة لإداء وظيفة الثمنية فى هذا الكون ، أى بها تحدد قيم الاشياء أى السلع والأصول ويضاف الى ذلك أنها أداة التبادل •

ويؤكد على هذا الموصلى المتوفى سنة ٦٨٣هـ (٢٠)

(١٨) بداية المجتهد ونهاية المقتصد جزء ١ ص ٢٢٢ — الطبعة الاولى ١٣٢٩ هـ — فقه حنفى •

(١٩) مجموعة رسائل ابن عابدين ص ٥٧ •

(٢٠) «الاختيار لتعاليل المختار» ص ١٠٩ — فقه حنفى — •

فيقول : « ولا يحتاج في التصرف فيهما — أى في الذهب والفضة — الى التقويم والاستبدال » •

كما يذكر ابن عابدين أيضا : « ان النقود لا تحتاج المعاملة بها الى التقويم والاستبدال » •

ويتضح مما سبق من تعاريف الفقهاء وظائف النقود السلعية ، كأداة لتحديد قيم (أسعار) الأشياء (السلع والأصول) ، وأداة للمبادلة (التصرف) والتداول (المقلب) ، كما أنها لا تطلب لذاتها ، ولكن لقدرتها على الاستبدال بما يعطى المتعة والمنفعة ، وهي بأصل الخلقه تقوم بهذه الوظائف •

والفلوس في الفقه الاسلامي هي النقود المعدنية من غير الذهب والفضة ، وفي هذا يقول ابن عابدين (٢١) : « ان الفلوس ان رائج فكتمن والا كسلع ، والفلوس النحاسية تلحق الآن بالنقود باعتبار أن التعامل بها انما هو بجعلها أثمانا للمتعثرات لا بجعلها سلع تجارة » • ويقاس عليها النقود الائتمانية كالنقود الورقية مما سيأتى تفصيله في حينه •

وتأخذ الكواغد وقطع الجلد ونحوهما (٢٢) حكم الفلوس النحاسية بتنزيل قيمتها الوضعية منزلة القيمة الخلقية واتخاذها

(٢١) مرجع سابق •

(٢٢) « التبيان في زكاة الاثمان » — مرجع سابق ، القايموس المحيط ، لسان العرب •

أثمانا يلحقها بالنقدين • « والكواغد جمع كاغد وهو القرطاس •
والكاغد كلمة فارسية معربة » (*) •

● معنى الاكتناز في الفقه الاسلامي :

قال سبحانه وتعالى : « يا أيها الذين آمنوا ان كثيرا من
الأخبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن
سبيل الله ، والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل
الله فبشرهم بعذاب أليم • يوم يحمى عليها في نار جهنم
فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم
فخوقوا ما كنتم تكنزون » (التوبة : ٣٤ ، ٣٥) •

وقال تعالى : « كلا انها لظى • نزاعة للشوى • تدعوا من
أدبر وتولى • وجمع فأوعى » (المعارج : ١٥ — ١٨) •

ويقول الامام القرطبي المتوفى ٦٧١هـ^(٢٣) : « واختلف العلماء
في المال الذي أديت زكاته هل يسمى كنزا أم لا ، فقال قوم نعم •
وقال قوم : ما أديت زكاته فليس كنز • قال ابن عمر : ما أدى
زكاته فليس كنز وان كان تحت سبع أرضين ، وكل ما لم تؤد
زكاته فهو كنز وان كان فوق الأرض » •

(*) « التبيان في زكاة الأثمان » — مرجع سابق ، القاموس
المحيط ، لسان العرب •

(٢٣) « الجامع لأحكام القرآن » — مرجع سابق •

ويقول ابن كثير: المتوفى سنة ٧٧٤هـ (٢٤) : « وأما الكنز فقال مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال هو المال الذي لا تؤدي منه الزكاة » .

وعن الثوري وغيره عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : « ما أدى زكاته فليس بكنز وإن كان تحت سبع أرضين ، وما كان ظاهراً لا تؤدي زكاته فهو كنز » .

ويقول الشيخ طنطاوى جوهري (رحمه الله) (٢٥) : « المراد بالمال المكنوز ما لم تؤد زكاته ولو لم يكن مكنوزاً » . قال عليه السلام : « ما أدى زكاته فليس بكنز » أى ليس بكنز أوعد عليه » .

وقد أثار الامام القرطبي المتوفى سنة ٦٧١هـ مسألة « من لم يكنز ومنع الانفاق في سبيل الله فقال : قال علماؤنا : ظاهر الآية تعليق الوعيد على من كنز ولا ينفق في سبيل الله ، وينهض للواجب وغيره ، غير أن صفة الكنز لا ينبغي أن تكون معتبرة فإن من لم يكنز ومنع الانفاق في سبيل الله فلا بد وأن يكون كذلك ، إلا أن الذي يخبأ تحت الأرض هو الذي يمنع انفاقه في الواجبات عرفاً فلهذا خص الوعيد به » .

ان مفهوم الاكتناز في الفكر الاسلامي اذن يشمل منع الزكاة وجبس المال : ومنع الزكاة منع للانفاق في سبيل الله لأن الزكاة

(٢٤) تفسير القرآن العظيم .

(٢٥) الجواهر في تفسير القرآن الكريم جزء ٤ ص ٩٤ .

واجبة في سبيل الله وحق ثابت في المال • وإيجاب الزكاة في المال النامي بالقوة أو بالفعل ينطوي ضمنا على محاربة اكتناز النقود وتجميدها وحبسها وتعطيلها عن أداء وظائفها الأساسية إذ أن النقود مال نام حكما وبالقوة وإيجاب الزكاة فيها ولو لم يكن لها نماء بالفعل مدعاة لعدم اكتنازها بل إنه مدعاة لتوجيهها للاستثمار والتنمية لكي يكون اخراج زكاتها من النماء لا من رأس المال • يقول الزيلعي المتوفى سنة ٧٤٣هـ (٢٦) : « ان الواجب جزء من الفضل لا من رأس المال لقوله تعالى : **« وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَنَاءُ »** (*) أي الفضل، والنمو إنما يتحقق في الحول غالبا فأقيم السبب الظاهر وهو الحول مقبام المسبب وهو النمو ، قال ﷺ **« لا زكاة في مال حتى يحصل عليه الحول ، ولذلك ضرب الحول مدة لتحصيل النماء »** •

وعن أبي ذر ، ومفهوم الكنز يذكر الامام القرطبي (٢٧) : **«وقيل الكنز ما فضل عن الحاجة • روى عن أبي ذر وهو مما نقل من مذهبه وهو من شدائده ومما انفرد به رضى الله عنه • قلت : ويحتمل أن يكون مجمله ما روى عن أبي ذر في هذا ما روى أن الآية نزلت في وقت شدة الحاجة وضعف المهاجرين وقصر يد رسول الله ﷺ عن كفايتهم ولم يكن في بيت المال ما يشبعهم**

(٢٦) : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق — الجزء الأول — فقه

حنفى — •

(٢٧) مرجع سابق •

(*) البقرة : ٢١٩ •

وكانت السبنون جوائح هاجمة عليهم ، فنهوا عن امساك شيء من المال الا قدر الحاجة . ولا يجوز ادخار الذهب والفضة في مثل ذلك الوقت . فلما فتح الله على المسلمين ووسع عليهم اوجب رسول الله ﷺ في مئتي درهم خمسة دراهم وفي عشرين دينارا نصف دينار ، ولم يوجب الكل واعتبر مدة الاستغناء فكان ذلك منه بيانا ﷺ » .

ويقول : « روى أبو داود عن ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية « **والذين يكتزون الذهب والفضة** » (*) قال : كبر ذلك على المسلمين فقال عمر : أنا أفرج عنكم ، فانطلق فقال : يا نبي الله ، انه كبر على أصحابك هذه الآية فقال : « ان الله لم يفرض الزكاة الا ليطيب ما بقي من أموالكم وانما فرض المواريث لتكون لمن بعدكم » قال : فكبر عمر . ويقول الامام القرطبي : « قرر الشرع ضبط المال وأداء حقه . ولو كان ضبط المال ممثوعا لكان حقه أن يخرج كله وليس في الأمة من يلزم هذا . وحسبك حال الصحابة وأموالهم رضوان الله عليهم » .

قلت هذا الذي يليق بأبي ذر رضي الله عنه أن يقول به ، وان ما فضل عن الحاجة ليس بكثر اذا كان مغدا لسبيل الله . وعن الكنز وأثره الاقتصادي يذكر الدكتور محمد عبد الله العربي (٢٨) : « فالتقتير وما يقترب به من اكتناز الذهب والفضة

(*) انتوبة : ٣٤ .

(٢٨) : النظم الاسلامية الاقتصادية ص ١١٦ .

أو غيرهما من وسائل النقد يحول دون نشاط التداول النقدي، وهو ضروري لانتعاش الحياة الاقتصادية في كل مجتمع ، فحبس المال تعطيل لوظيفته في توسيع ميادين الانتاج وتهيئة وسائل العمل للعاملين » • مما يعنى أن الكثر حبس عن التداول وتقليل من حركة التدفق الدائرى للدخل مما يسمح بمعدل نمو أقل عما اذا أطلق المال المكثور ودفع الى التداول •

ومما سبق يتضح أن مفهوم كثر المال ينصرف الى المال الذى لم تؤد منه الزكاة وحبس عن التداول والاستثمار ، وما كان غير معد لسبيل الله وهو سبيل النفع العام والخير والمصلحة العامة •



● الفرق بين الاكتناز والادخار في الاقتصاد الإسلامى :

والادخار يختلف عن الاكتناز المنهى عنه ، وكل ما فصل عن الحاجة وهو يمثل الادخار على المستوى الفردى ليس بكنز اذا كان معدا لسبيل الله وهو سبيل النفع والخير العام وسبيل المصلحة العامة وسبيل اعلاء كلمة الله ونصرة الاسلام وأهله وقوتهم •

فاذا ادخر الشخص بعض ماله وأمسك الفضل بين كسبه الطيب وبين انفاقه القصد وقدمه لمواجهة احتمالات المستقبل وليوم فقره وحاجته فليس ذلك بكنز • قال رسول الله

ﷺ « رحم الله امرأً اكتسب طيباً ، وأنفق قصداً ، وقدم فضلاً
ليوم فقره وحاجته » •

وإذا أمسك الشخص بعض ماله عدة للسيولة النقدية
فليس ذلك بكنز • قال ﷺ « لا عليك أن تمسك بعض مالك فإن
لهذا الأمر عدة » • وقال صلوات الله وسلامه عليه « أمسك
عليك بعض مالك فهو خير لك » •

والنماء والتنمية تتحقق بالاستثمار لا بكنز المال وحسنه،
لذلك كان الاستثمار وكانت التنمية اعداداً لسبيل الله وقوة
للمسلمين ، وكان الاكتناز هدفاً عن سبيل الله •

إن المال المزكى — وهو مال نام — يمر في كل حول بعملية
أو عمليات استثمارية ليكون اخراج زكاته من نمائه لا من رأسماله
وبذلك يطيب المال ويطيب المجتمع بأداء زكاته ويطيب به مالكة
وطيب به الاقتصاد القومي باستثماره ومداومة الاستثمار •

ويتضح مما سبق أن الموعاء الادخاري وهو الفضل يتمثل
في الفرق ما بين انفاق الفرد عن حاجاته ودخله وهو ليس اكتنازاً
إذا ما أدبت زكاته عند بلوغه النصاب • والادخار يكون بهدف
مواجهة احتمالات المستقبل بامساك بعض المال سائلاً • وتجب
الزكاة على المدخرات متى بلغت نصاباً كحافز لدفع الأموال
المدخرة إلى الاستثمار ، حيث إن بقاء المدخرات دون تشغيل
يجعلها تتناقص بالزكاة ، كما أن الزكاة في حالة تشغيلها

تُعترف من وعاء النماء وليس من أصل رأس المال • هذا من جهة
أما من الجهة الأخرى فحبس المال عن التداول حبس لتقدم
النشاط الاقتصادي للمجتمع المسلم وهو صد عن سبيل الله •
وعهد المصلحة العامة للمجتمع المسلم •

ويتغلب الاسلام على الرغبة في الاكتناز بالنهي في تعاليمه
عنه واعتباره صدا عن سبيل الله وقد توعد الله الكائنين بالعذاب
الآليم في الآخرة ليزوقوا جزاء ما كنزوا لأنفسهم وجزاء صداهم
عن سبيل الله واضرارهم بالناس وتعطيلهم للوظائف الأساسية
للتقود • وهكذا فإن الاسلام بمخاطبة الضمير الانساني ومن
خلال عقيدة الجزاء والثواب والعقاب من الله سبحانه وتعالى
يستأصل شائفة الاكتناز ليرسى في النفوس مبدأ الانفاق في سبيل
الله • والادخار اعداد لسبيل الله واستثمار المال ومداومته
استثماره • وكل انفاق في غير معصية على الاستهلاك وعلى
الاستثمار هو انفاق في سبيل الله •

وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه ينصح المسلمين
بالادخار من عطائهم واستثماره فقد روى خالد بن عرفة القدرى
أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال له : « فلو انه اذا خرج
عطاء أحد هؤلاء ابتاع منه غنما فجعلها بسوادهم فاذا خرج
عطاؤه ثانية ابتاع الرأس والرأسين فجعله فيها فان بقى أحد من
ولده كان لهم شيء قد اعتقدوه واني أعلم بنصيحتي من طوقني
الله أمره فان رسول الله ﷺ قال : « من مات غاشا لرعيته لم يرح

ريح الجنة» هـ ها هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه يوجه ما فضل
عن الحاجة لا للاكتناز بل للادخار والاستثمار ومداومة الاستثمار هـ

ولم تقتصر آراء الفقهاء في الاكتناز على مستوى الأفراد
بل تعدته ليشمل الاكتناز على المستوى الحكومى هـ

ويقدم ابن خلدون المتوفى سنة ٧٧٩ هـ (٢٩) هذا المفهوم
للاكتناز وحبس المال على المستوى الحكومى فيقول : « فإذا
احتجج السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها
في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية وانقطع
أيضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم جملة
وهو معظم السواد ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق مما سواهم
فتقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل
الخروج لذلك ، لأن الخراج والجباية إنما يكونون
من الاعتماد والمعاملات وتفقاق زواج في الأسواق
وطالب الناس للأقوات والأرباح ، وبذلك
عائد على الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة
الخراج هـ فان الدولة كما قلنا هي السوق الأعظم أم الأسواق
كلها وأصلها ومادتها في الدخل والخراج فان كسدت وقلت
مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد
منه هـ

(٢٩) مقدمة ابن خلدون المتوفى سنة ٧٧٩ هـ — المطبعة

الزهرية ١٣٤٨ هـ — ١٩٣٠ م هـ

وأيضاً فالمال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان منهم
إليه ومنه إليهم ، فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية سنة
الله في عباده » .

وقد أورد ابن خادون نص الكتاب المشهور الذى كتبه طاهر
ابن الحسين لابنه عبد الله بن طاهر لما ولاه المأمون الرقة ومصر
وما بينهما عهد إليه فيه ووصاه بجميع ما يحتاج إليه في دولته
وسلطانه ، ومما كتبه فى هذا الكتاب فيما نحن بصددده :

« واعلم أن الأموال إذا كنزت وادخرت فى الخزائن لا تنمو .
وإذا كانت فى صلاح الرعية واعطاء حقوقهم وكف الأذى عنهم
نمت وزكت وصلحت به العامة وبرحت به المولاية وطاب به
الزمان واعتقد فيه العز والمنفعة . فليكن كنز خزانك تفريق
الأموال فى عمارة الاسلام وأهله ويوفر منه على أولياء أمير
المؤمنين قبلك حقوقهم وأوف من ذلك حصصهم وتعهده ما يصلح
أموالهم ومعاشهم فانك اذا فعلت قرت النعمة لك واستوجب
المزيد من الله تعالى وكنت بذلك على جباية أموال رعيته وخراجك
أقدر وكان الجمع لما شملهم من عدلك واحسانك أساس
لطاعتك . واعلم أنك جعلت بولايتك خازناً وحافظاً وراعياً ،
وانما سمى أهل عملك رعيته لأنك راعيهم وقيمهم فخذ منهم
ما أعطوك من عفوهم ونفذه فى قوام أمرهم وصلاحهم وتقويم
أودهم . وانظر هذا الخراج الذى استقامت عليه الرعية وجعله
الله للاسلام عزاً ورفعة لأهله توسعه ومتعة موزعة بين أصحابه

بالحق والعدل والتسوية والعموم ولا تأخذن منه فوق الاحتمال
له ولا تكلف أمرا فيه شطط • واعرف ما تجمع عمالك من الأموال
وما ينفقون » •

ويحذر ابن خلدون وغيره الحاكم من الآثار السيئة الموبيلة
التي تترتب على حبس الإيرادات العامة وأموال الدولة في
خزائنها ويؤكدون أهمية الانفاق الحكومي في شتى صورته وآثاره
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية •

ومما أوردناه من أقوال سيدنا عمر والولادة وما ذكره
ابن خلدون يتضح الفهم الدقيق لدور الانفاق في تنشيط الحركة
الاقتصادية تعبيرا بزيادة العمران • وأن الانفاق الاستثماري
مصدره على المستوى الفردي الادخارات التي تفيض عن حاجة
الاستهلاك ودفع الزكاة متى بلغ الفائض (الفصل) النصاب ،
وحاجة السيولة لمقابلة الطوارئ في المستقبل ، وعلى مستوى
الدولة ما يفيض في مالياتها بعد دفع نفقاتها من المخرج • كما
تحت النواهي الشرعية عن حبس المال وعلى دفعه الى التداول
أي الاستثمار وهو واجب المسلم تجاه مجتمعه •

● الخلاصة :

١ - مفهوم المال والمال المتقوم في الفقه الاسلامي :

المال : ما ترغب فيه النفس ويميل اليه الطبع ، ويمكن

ادخاره للانتفاع به وقت الحاجة ، ويقصد به الثروة بما تشتمله
من نقود وأصول •

والمالية : تثبت بتمول كافة الناس أو بعضهم أو بلغة
الاقتصاد الحديث قبول المجتمع أو جزء منه له في الإبراء •

والتقوم يثبت بالمالية وإباحة الانتفاع بالمال شرعا ،
وما لا يباح الانتفاع به شرعا لا يكون مالا متقوما أى له قيمة •

والإنسان ليس بمال : والمال — كما يعرفه الفقهاء —
هو اسم لغير الآدمي خلق لمصالح الآدمي •

والزمن ليس بمال متقوم في الاقتصاد الإسلامى ، ذلك
أنه لا يدخر ولا يقوم ولا يباع ولا يشتري شرعا ولا تتصور
فيه الحياة والملكية ، ومن ثم فلا يمكن جعله عوضا في مقابلة
المال المتقوم • وعلى هذا فإن الزيادة على أصل المال من
أقراض مقابل الزمن هى زيادة بغير عوض وهى ربا محرم يربو
في أموال الناس ولا يربو عند الله •

٢ — تقسيم المال الى نقود وعروض والمقصود من النقود :

ينقسم المال عند الفقهاء على أساس وظيفى الى نقود
وعروض (٣٠) • فالنقود مقصود منها المعاملة أولا ويعنى الفقهاء
بالمعاملة كونها ثمنا ، وأما العروض فانه مقصود منها الانتفاع

(٣٠) العروض جمع عرض بسكون الراء وهو ما ليس بنقد •

أولا وتنقسم بدورها الى عروض معدة للبيع هي عروض التجارة ويطلق عليها حديثا الأصول المتداولة ، والى عروض غير معدة للبيع وهي عروض القنية ويطلق عليها حديثا الأصول الثابتة •
ودين النقد وهو ما كان أصله نقدا أى من قرض يعرف بدين النقد أو دين القرض ويلحق بقطاع النقود ، وأما دين التجارة وهو ما كان أصله من عرض تجارة أى من بيع فيسمى دين التجارة أو دين البيع ويلحق بقطاع عروض التجارة •

٣ - النقد من الذهب والفضة والمقصود من النقود :

النقد من الذهب والفضة خلقهما الله سبحانه وتعالى في الأرض لأداء وظيفة الثمنية لمنفعة القلب والتصرف ، فهما نقود بأصل الخلقة •

والمعاملة بهما والتصرف فيهما لا تحتاج الى التقويم والاستبدال • ويشير المعنى اللغوي للذهب الى أن اشتقاقه من الذهاب وسمى ذهباً لسرعة ذهابه بالانفاق ، كما يشير المعنى اللغوي للفضة الى أن اشتقاقه من انفض الشيء اذا تفرق وسميت فضة لأنها تتفرق بالانفاق مما يؤكد الصفة الأساسية في وظيفتهما النقدية وهي سرعة الحركة وعدم الركود •

والنقود في الفكر الاسلامي ليست مقصودة لذاتها بل وسيلة الى المقصود •

٤ - الفلوس والكواغد والنقود الورقية :

الفلوس هي النقود المعدنية من غير الذهب والفضة والكواغد(*)، ويعتبرها الفقهاء كالأثمان ان كانت رائجة ويلحقونها بالنقود باعتبار أن التعامل بها انما هو بجعلها أثمانا للمقومات، أما ان لم تكن رائجة فتعامل كسلع وعروض تجارة ، ويقاس عليها النقود الائتمانية كالنقود الورقية على التفصيل الذى سيأتى فى حينه .

٥ - النقود والاكتناز والفرق بينه وبين الادخار على المستوى الفردى والعائلى :

ومفهوم الاكتناز فى الفكر الاسلامى يشمل منع الزكاة ونحبس المال ، وما فضل عن الحاجة ليس بكنز اذا كان معدا لسبيل الله ، وسبيل الله هو النفع العام والخير والمصلحة العامة .

واذا ادخر الشخص بعض ماله وأمسك الفضل بين كسبه الخيب وبين انفاقه القصد وقدمه لمواجهة احتمالات المستقبل وليوم فقره وحاجته فليس ذلك بكنز حسب ما ورد من أحاديث سابقة . قال رسول الله ﷺ : « رحم الله امرأ اكتسب طيبا ، وأنفق قصدا ، وقدم فضلا ليوم فقره وحاجته » وقال صلوات الله وسلامه عليه : « لا عليك أن تمسك بعض مالك فان لهذا الأمر عدة » .

(*) الكاغد : كلمة فارسية بمعنى القرطاس .

وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه ينصح المسلمين
بالادخار من عطائهم واستثماره •

أليس هذا ادخارا للاستثمار ، ومداومة للادخار لزيد من
الاستثمار والتنمية والتكوينات الرأسمالية فى المجتمع •

٦ - مفهوم الفقهاء فى الاكتناز على المستوى الحكومى :

يقدم لنا ابن خلدون مفهوما للاكتناز على المستوى
الحكومى منذ أكثر من ستة قرون فيقول :

« فالمال انما هو مقردد بين الرعية والسلطان منهم اليه
ومنه اليهم فاذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية ، سنة الله
فى عباده» وهو بذاك يشير الى انكماش التيار النقدي الذى يمكن
أن ينشأ فى أى نقطة من الدورة النقدية •

وقد أورد ابن خلدون نص الكتاب المشهور الذى كتبه
طاهر بن الحسين لابنه عبد الله بن طاهر لما ولاه المأمون الرقعة
ومصر وما بينهما وحذره من أن أموال الدولة اذا كثرت فى
الخزائن لا تنمو ، أما اذا أنفقت فى صلاح الرعية فانها تنمو
وتركو، كما يصلح بهذا الانفاق شأن العامة ويطيب الزمان ويتحقق
فيه العز والمنفعة • ويؤكد ابن خلدون على الآثار السيئة
الوبيلة التى تترتب على حبس الايرادات العامة وأموال الدولة
من خزائنها موضحا أهمية الانفاق على المستوى الحكومى فى شتى
صوره وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية •

* * *

الفصل الثاني

وظائف النقود في الاقتصاد الإسلامي

- وظائف النقود السلعية ..
 - الذهب والفضة •
- النقود مال عام حكما وبالقوة •
- النقود الورقية .. وجهة نظر اسلامية •

وظائف النقود في الاقتصاد الاسلامي

● خصائص ووظائف النقود السلعية (الذهب والفضة) :
نعرض فيما يلي خصائص ووظائف النقود كما أبرزها
الفكر الاسلامي في أقوال الأئمة والفقهاء :

تكلم الامام الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ (١) في النقود
ونشوء العملة ، وبين دورها في تسهيل المبادلات وتنشيط الحركة
التجارية ، وانها مقياس عام تقاس به الأرزاق ، ووسيط ممتاز
يتبادل بواسطته ثقال : عليها أن تكون « ثابتة » و « معترفا
بها بين الجميع » وأنه لما كان الذهب والفضة بهذه الصفات
فقد سكت منها العملة أي النقود .

وناقش أبو الفضل بن علي الدمشقي في كتابه (٢) الذي فرغ
منه في رمضان سنة ٥٧٠ هـ عيوب المقايضة وأنها لا تصلح
كوسيلة للتبادل ، والحاجة الى النقود ، وتكلم عن خصائص
النقدين من الذهب والفضة ، ووظائف النقود ، فقال في عيوب
المقايضة والحاجة الى اتخاذ النقود : « لما كان الناس يحتاج
بعضهم الى بعض ، ولم يكن وقت حاجة كل واحد منهم وقت

(١) « احياء علوم الدين - كتاب الشكر على نعمة النقود » .

(٢) الاشارة الى محاسن التجارة - دار الاقتصاد العربي
للطباعة - شرح وتعليق السيد محمد عاشور - الطبعة الاولى

حاجة الآخر — حتى اذا كان واحد منهم مثلاً نجاراً فاحتاج الى حداد فلا يجد — ولا مقادير ما يحتاجون اليه متساوية ، ولم يمكن أن يعلم ما قيمة كل شيء من كل جنس وما مقدار العرض عن كل جزء من بقية الأجزاء من سائر الأشياء . فلذلك احتيج الى شيء يثنى به جميع الأشياء ويعرف به قيمة بعضها من بعض ، فمتى احتاج الانسان الى شيء مما يباع أو يستعمل دفع قيمة ذلك الشيء من ذلك الجوهر الذى جعل ثمننا لسائر الأشياء .

ولو لم يفعل ذلك لكان الذى عنده نوع من الأنواع التى يحتاج اليها صاحبه كالزيت والمقمح وما أشبهها وعند صاحبه أنواع أخرى لا يتفق أن يحتاج هذا الى ما عند ذاك ويحتاج ذاك الى ما عند هذا فى وقت واحد فتقع الممانعة بينهما ، وان وقع الاتفاق بينهما فى حاجة كل واحد منهما الى ما عند صاحبه لم يقع بينهما اتفاق فى أن يكون مقدار ما يحتاج اليه ذاك مما فى يد هذا لا يزيد ولا ينقص فيقع الاختلاف بينهما » .

ويقول : « اذ ذاك نظرت الأوائل فى شيء يثنى به جميع الأشياء فوجدوا جميع ما فى أيدي الناس اما نبات أو حيوان أو معادن ، فأسقطوا النبات والحيوان عن هذه الرتبة . وأما المعادن فاختاروا منها الأحجار الذائبة الجامدة ثم أسقطوا منها الحديد والنحاس والمرصاص . ووقع اجتماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة :

١ - لسرعة الموافقة فى السبك والطرق والجمع والتفرقة
والتشكيل مع حسن المرونة •

٢ - عدم الروائح الرديئة •

٣ - بقاءهما •

٤ - قبولهما العلامات التى تصوبهما •

٥ - ثبات السمات التى تحفظهما من الغش والتدليس •

فطبعوهما وثمانوا بهما الأشياء كلها • ورأوا أن الذهب
أجل قدرا فجعلوا كل جزء منه بعدة من أجزاء الفضة •
وجعلوهما ثمنا لسائر الأشياء ، واصطلحوا على ذلك ليشتري
الانسان حاجته فى وقت ارادته •

وليكون من حصل له هذان الجوهران كأن الأنواع التى
يحتاج اليها حاصلة فى يده ، مجموعة لديه ، متى شاء •

وعرف السرخسى المتوفى سنة ٤٨٣ هـ (٣) دور الذهب
والفضة فقال : « الذهب والفضة خلقا جوهريين للأثمان
لمنفعة التقلب والتصرف » • والتقلب هنا يعنى التداول والتصرف
يعنى شراء أو بيع السلع والأصول • ويؤكد هذا المعنى ابن قدامة
المتوفى سنة ٥٦٢ هـ (٤) حيث قال : « الأثمان هى الذهب والفضة

(٤) مرجع سابق •

(٣) المبسوط ص ١٩٢ •

..... وهي مخلوقة لذلك « أي أن السلع تقوم بوحدات نقدية من الذهب والفضة •

أما الموصلي المتوفى سنة ٦٨٣هـ^(٥) فيرى أن « الذهب والفضة أعدهما الله تعالى : للنماء حيث خلقهما ثمنا للأشياء في الأصل » •

وفي صفة النقود قال النيسابوري : « الذهب والفضة كانا محبوبين لانهما جعلتا ثمن جميع الأشياء فمالكهما كالمالك لجميع الأشياء » •

وعن المقصود بالنقود ذكر ابن رشد^(٦) : « المقصود من النقود المعاملة أولا لا الانتفاع ، أما المقصود من العروض — وهي ماسوى النقود — فهو الانتفاع أولا لا المعاملة » •

أما ابن عابدين^(٧) فأشار الى أن : « الذهب والفضة لا يحتاج في التصرف والمعاملة بهما الى التقويم والاستبدال » • كما أشار أيضا الى أن « النقود ليست مقصورة لذاتها بل وسبيلة الى المقصود » •

وفي الفلوس — وهي نقود سلعية من غير الذهب والفضة — قال ابن عابدين^(٨) « ان رائجة فكثمن والا كسلع » •

(٥) الاختيار لتعانييل. المختار ص ١٠٩ ..

(٦) تفسير غرائب القرآن جزء ٢ ص ١٦٢ •

(٧) بداية المجتهد ونهاية المقتصد جزء ١ ص ٢٢٢ •

(٨) مجموعة رسائل ابن عابدين ص ٥٧ •

وقد أجمل فضيلة الاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة^(٩) خصائص ووظائف النقود في الاقتصاد الاسلامي فقال :
« والنقود لا تنمو بذاتها ، ولكنها تنمو باستخدامها في التجارة أو الصناعة وهي قد خلقت لذلك ، فهي لا تشبع الحاجات بنفسها ، ولكنها تشبعها بما تتخذ وسيلة في جلبه ، وهي مقياس القيم للأشياء ، وهي موازين الأموال بها تعرف ماليتها ، فهي بشكل عام مقياس الأعيان - أي الأشياء - والمنافع بها تحد وتعرف » .

من كل ما تقدم تتلخص الوظائف الأساسية للنقود في الفكر الاسلامي فيما يلي :

١ - الثمنية لمنفعة القلب والتصرف فهي مقياس القيمة أو وحدة الحساب .

٢ - المعاملة أولا في جميع الأشياء فهي أداة التبادل ، وبسيط المبادلة والوسيلة الى المقصود .

٣ - مالها كالمالك لجميع الأشياء وهي وسيلة للاحتفاظ بالثروة ، وأداة للادخار .

٤ - النقود في المالية العامة في الاسلام أحد وسائل سداد الحقوق الواجبة في المال كالزكاة والخراج ، وسداد ديونا

(٩) مجلة لواء الاسلام - العدد السادس - السنة الرابعة .
سنة ١٣٧٠ هـ (١٩٥٠ م) ص ٤٣٩ .

نقدًا أو عينا جائز في إطار أيسرية الأداء وأنفعه (١٠) .

هـ — تضطلع النقود في النظام الاقتصادي والاجتماعي الاسلامي بدور أساسي وهام وضروري في المجتمع بأصل انخلقة، وقد أعد الله سبحانه وتعالى النقيدين من الذهب والفضة وخلقهما لأداء الوظائف الأساسية للنقود في الأرض .



● النقود مال نام حكما وبالقوة :

لكي تنمو النقود بالفعل يتعين في الاقتصاد الاسلامي أن تتزاوج وتتصافر وتتشارك مع عنصر أو أكثر من عناصر الانتاج الأخرى والصورة التي تنمو فيها النقود ذاتيا باقراضها بفائدة هي ربا حرمه القرآن ، والزيادة على رأس المال المنقدي عن طريق الاقراض وفي مقابل الزمان والامهال والانتظار كسب خبيث لانه بغير عوض ولا يمكن جعل الامهال والزمان عوضا ، اذ الامهال والزمان ليس بمال حتى تكون في مقابلة المال . وطريق الربح والنماء الطيب الذي رسمه الاسلام هو طريق الشركة — لا القرض — حيث يتزاوج ويشترك رأس المال المنقدي مع عنصر أو أكثر من عناصر الانتاج الأخرى ويسهم في تمويل المشروعات الاقتصادية بالمشاركة في الربح والخسارة ويكون الغنم بالغرم . وقد أقر الاسلام شركة المضاربة

(١٠) التطبيق المعاصر لزكاة المال — د . شوقي اسماعيل
شحانة — دار الشروق — جدة — ١٩٧٧م .

الشرعية « المقارضة » وهى شركة بمال من جانب رب المال وعمل من جانب آخر هو جانب المضارب بحصة شائعة معلومة بينهما فى المربح ، ويتزاوج رأس المال النقدي والعمل يطيب المال ويطيب الاقتصاد القوى وتطيب النفوس •

وعدم الاحتفاظ بالنقود لا يعتبر فى الاقتصاد الاسلامي توضيحية - وبالتالى ليس له ثمن - بل على العكس من ذلك فان الاحتفاظ بالنقود يشكل تكلفة قدرها 25% سنويا كزكاة تعود على الأرصدة النقدية المملوكة لصاحبها متى بلغت نصابا وحال عليها الحول - الستة الهجرية •

ويعنى هذا أن عائد توظيف النقود فى الاقراض فى الاقتصاد الاسلامي يساوى صفر - ذلك أن أى زيادة على أصل القرض ربا محرم شرعا - كما أن العائد من الاحتفاظ بالنقود فى سيوله كاملة دون أن تتزاوج أو تشترك مع عنصر أو أكثر من عناصر الانتاج هو عائد سلبي ، ونموها بالفعل مشروط أساسا بتزاوجها أو باشتراكها مع عنصر أو أكثر من عناصر الانتاج والإلتضاع - إذا بلغت نصابا وحال عليه الحول لاقتطاع سنوي 25% كزكاة مال مفروضة عليها شرعا •

● النقود الورقية • • وجهة نظر اسلامية :

تكلم الفقهاء المعاصرون فى خصائص ووظائف النقود الورقية أو أوراق النقد ، وفى هذا تناول فضيلة الشيخ محمد

حسنيين مخلوف (١١) النقود الورقية قبل الخروج على قاعدة
الذهب وبعد الخروج عليها وذكر في النقود الورقية قبل الخروج
على قاعدة الذهب أربعة أقوال هي :

١ - أما أن تعتبر كمستندات ديون على شخص معنوي في
ملاءة ويسار •

٢ - وأما أنها وإن كانت ديناً إلا أنه نوع آخر مستحدث
لا ينطبق عليه حقيقة الدين وشروطه المدونة عند الفقهاء •

٣ - وأما أنها كمستندات ودائع محفوظة في خزائن الأمناء
جعل التعامل بها طريقاً للتعامل بالبدل المحفوظ بالمصارف •

٤ - وأما أن تعتبر النقود الورقية • باعتبار قيمتها
الوضعية ، واعتبار جهة إصدار الحكومة لها واعتبار الملة لها
أثماً رائجة فكانت كالنقدين من الذهب والفضة - ولها وظيفة
التمنية ولو لم تكن خلقية •

وأما بعد الخروج على قاعدة الذهب فيقول فضيلته إنه
لا ينظر إلى النقود الورقية من حيث منزلتها الخلقية بل من
حيث قيمتها الوضعية وهو ما يعبر عنه بحكم القانون ، وقبول
الأفراد التعامل بها •

إلا أن فضيلته ، يقرر أن الفقهاء الذين تكلموا بهذا القول

(١١) التبيان في زكاة الاثمان ص ٤٤ وما بعدها •

يتحفظون عليه بأن قيمة تلك النقود الورقية هي في الحقيقة بما تعادله من الذهب .

ويرى فضيلة الاستاذ الشيخ محمد حسنين مخطوف أن « تحقيق المماثلة ولو التقرينية في المقايضة والمبادلة بالسلع من العسير بمكان ، لذلك كان لا بد من الاتفاق على بدل مقارب اما بالخلقة والذات ، أو بالوضع والتقدير وأيسره اتخاذ ومعاملة نقد الأوراق . »

أما فضيلة الاستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف (١٢) فيرى : « أن المراد بالنقود على ما تتعامل به الأمة وتقرره قوانين الدولة ثمنًا للأشياء سواء أكانت عملة نقدية من الذهب والفضة أو من أى معدن آخر كالنحاس والبرنز أو من أى شيء آخر تتعارف الأمة اتخاذه نقدا كأوراق البنكنوت . وهي عملة وليست ديوناً ، وإن كانت في الصورة سندات ديون ، والشارع ما أوجب الزكاة في الذهب والفضة لذاتهما أى الذهبية والفضية ، وإنما أوجبها فيهما لأنهما نقدان معدان للتنمية ، فكل نقد يعد للتنمية يأخذ حكمهما . ولا يخطر للناس وهم يتبادلون المتعامل بأوراق النقد — البنكنوت — أنهم يتبادلون خواتم بديون » . ويقول فضيلة الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة (١٣) :

(١٢) مجلة لواء الاسلام — العدد الخامس — السنة الرابعة ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(١٣) مجلة لواء الاسلام — العدد الثامن — السنة الرابعة ١٣٧١ هـ (١٩٥١ م) ص ٦٠١ .

« الأوراق النقدية والعملة التي تكون من غير الذهب والفضة كالعملة المتخذة من النيكل وغيره ، لم يرد نص على زكاتها لأنها لم تكن معروفة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، والزكاة تجب فيها وذلك لأن القياس الفقهي يجري فيها بشروط انتاجه كاملة ، فان هذه النقود يجري التعامل بها في داخل الدولة ، فهي تعد مقياسا دقيقا لقيم الأشياء في الدولة . وتكون في الدولة كالذهب وان كان أدق قياسا ، وأوسع شمولاً اذ يسير حكمه في الميزان في كل الأقطار والأمصار » .

ويقول فضيلة الدكتور الشيخ يوسف المقرضاي (١٤) :

« لم تعرف النقود الورقية الا في العصر الحاضر ، فلا نطمح أن يكون لعلماء السلف فيها حكم . وقد أصبحت الأوراق النقدية — باعتبار السلطات الشرعية اياها ، وجريان التعامل بها — أثمان الأشياء ورؤوس الأموال . وأصبح لها قوة الذهب والفضة في قضاء الحاجات وتيسير المبادلات ، وهي بهذا الاعتبار أموالا نامية أو قابلة للنماء شأنها شأن الذهب والفضة ، أو العملات المعدنية من غير الذهب والفضة كالفلوس . كما أنها تحقق داخل كل دولة ما تحققه النقود المعدنية وينظر المجتمع اليها نظرتة الى تلك . ومعنى هذا كله أن لها وظائف النقود الشرعية وأهميتها ، ونظرة المجتمع اليها » .

وفي ضوء تلك الأقوال الأربعة المشار اليها التي تكلم بها

(١٤) فقه الزكاة — الجزء الأول — ص ٢٧١ وما بعدها .

الفقهاء في ماهية النقود الورقية وخصائصها في الفقه الاسلامي والتي أوردناها فانها نوع من النقود الائتمانية بالمفهوم المعاصر باعتبار أن الوعد بدفع مبلغ معين من النقود ما هو الا ائتمان في حد ذاته ، وبهذه الصفة تكون النقود الورقية نقودا ائتمانية لا سلعية .

أما وظائف النقود الورقية في الفكر الغربي فانها تتفق مع وظائفها في الفكر الاسلامي اللهم الا فيما يأتي :

١ - أن بعض الفقهاء يتحفظون على قيمة النقود الورقية الاسمية باعتبار أن قيمتها الحقيقية هي بما تعادله من النقد الخلقى - الذهب - بعد الخروج على قاعدة الذهب ، ولذلك وجدنا بعض الفقهاء يطلقون على النقود المعدنية (الذهب والفضة) النقود المطلقة وعلى النقود الائتمانية الورقية النقود المقيدة .

٢ - كما أن بعض الفقهاء يرون أن الأوراق النقدية أو النقود الورقية وإن كانت تعد مقياسا دقيقا لقيم الأشياء في داخل الدولة الواحدة الا أن الذهب كان أدق قياسا وأوسع شمولا وكان يسير حكمه في الميزان في كل الاقطار والأمصار .

٣ - بالاضافة الى أن وظيفة النقود الائتمانية الورقية كمخزن للقيمة يتحفظ عليها أيضا بأنه اذا كانت النقود الخلقية - الذهب - هي مخزن للقيمة بصفة مطلقة فإن النقود الائتمانية الورقية وما في حكمها تجرى عليها هذه

الوظيفة ولكن بصفة مقيدة ذلك أن النقود السلعية المعدنية
— الذهب — تحتفظ بقيمتها بصفة عامة ولهذا فإن الناس قد
يلجأون إليها عند الاضطرابات الاقتصادية والسياسية ،
ويخلصون من النقود الورقية ، هذا مع جواز سحب النقود
الورقية من التداول والغاء إصدارها •

• أما بالنسبة للنقود الائتمانية — نقود الودائع — أو النقود
المصرفية — وخصائصها ووظائفها في الاقتصاد الاسلامي وفي
النظام المصرفي الاسلامي ، فسوف نناقشها بإسهاب في الفصل
الثالث • ورب سائل يسأل — وله عذره في السؤال — هل عرفت
الدولة الاسلامية النظام المصرفي ؟ وهل عرفت أدوات للمعاملات
المالية والنقدية غير النقود السلعية المعدنية — الذهب والفضة
والفلوس ؟ وعلى أي صورة وكيفية وشكل ؟ •

وهذا ما سنحاول بمشيئة الله تعالى الاجابة عليه في الفصل
التالي •

● الخلاصة :

١ — عيوب المقايضة والحاجة الى اتخاذ النقود ونشأة
النقود السلعية :

ناقش أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي في كتابه

« الإشارة الى محاسن التجارة عام ٥٧٠ هـ الموافق ١١٧٥ م عيوب المقايضة وأنها لا تصلح كوسيلة للتبادل فقال انه :

١ - لما كان الناس يحتاج بعضهم الى بعض •
٢ - ولم يكن وقت حاجة كل واحد منهم وقت حاجة الآخر •

٣ - ولا مقادير ما يحتاجون اليه متساوية •
٤ - ولم يمكن أن يعلم ما قيمة كل شيء من كل جنس ، وكل جزء من بقية الأجزاء من سائر الأشياء •

٥ - فلذلك احتيج الى شيء يثمن به جميع الأشياء
ووقع اجماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة لسرعة المواتاة في السبك والطرق والجمع والتفرقة والتشكيل وحسن الروثق ، ولبقائهما ، ولقبولهما للعلامات ، ولثبات سماتهما •
فطبعوهما - أى سكوهما - وثنوا بهما الأشياء كلها ، واصطلحوا على ذلك ليشتري الانسان حاجته في وقت ارادته •

٢ - النقدين من الذهب والفضة كنقود سلعية بأصل الخلقة :

اذا كان الفكر الاقتصادي الغربى في النقود أنها اختراع من أهم الاختراعات التى توصل اليها الجنس البشرى أجمع علماء الاقتصاد في الغرب على أهميته الكبرى التى لا شك فيها •

٣ - النقود مال نام حكما وبالقوة على أى صفة كانت :

النقود على أى صفة كانت فى الاقتصاد الإسلامى باجماع آراء الفقهاء مال نام حكما وبالقوة ، وعدت مالا ناميا بالقوة وان بقيت فى الخزائن لا تخرج منها ، ولأنه كان ينبغى أن تخرج وتمد العمران بحاجاته وتشبع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والشخصية ، ولا تكون كالماء الآسن الراكد الذى يفسده الركود ويغيره الاختزان ويجعله مأوى للفاسد ، فاذا كانت عدت مالا ناميا بالقوة فلأن الشارع الإسلامى جريص على أن تبرز النقود الى الوجود عاملة متحركة مقيمة وسائل الاستغلال على دعائم من العلم صالحة قوية (١٥) .

ولكى تنمو النقود بالفعل يتعين فى الاقتصاد الإسلامى أن تتراوح مع عنصر أو أكثر من عناصر الانتاج كشرط أساسى لنموها حقيقة وبالفعل ، وأما الصورة التى تنمو فيها النقود ذاتيا باقراضها بفائدة فهى ربا حرمه القرآن الكريم لأنه زيادة على رأس المال النقدى فى مقابل الزمن والانتظار والامهال ، والزمن كما بينا ليس مالا متقوما فتكون الزيادة بغير عوض .

٤ - وظائف النقود السلعية والنقود الورقية فى الاقتصاد الإسلامى :

والفكر النقدى الغربى الحديث قد أجمل أهم وظائف

(١٥) الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة - مرجع سابق .

النقود فى ثلاث وظائف تعتبر متكاملة فى المجتمع الذى يسوده نظام اقتصادى مستقر وتتوقف كفاءة النظام النقدى على مدى توفيق النقود فى أداء تلك الوظائف الأساسية وهى :

١ - النقود ووحدة الحساب أو مقياس القيمة :

ولا خلاف بين الاقتصاديين عموماً فى وجوب اتصاف النقود بثبات نسبى فى القوة الشرائية كما يتسنى لها احسان أداء وظيفة القياس المشترك للقيم ، واحسان دورها كقاعدة للمدفوعات المؤجلة .

٢ - النقود وسيط للمبادلة :

وليس ثمة ترابط حتمى بين قيام السلعة بوظيفة وسيط المبادلة وقيامها بوظيفة وحدة الحساب أو القياس المشترك للقيم .

٣ - النقود أداة لاختزان القيم :

وما أن يتمتع الشئ بقبول عام كوسيط للمبادلة حتى يستخدم فى الوقت نفسه أداة لاختزان القيم أو مخزناً للقيم .

وبعد فان الوظائف الأساسية للنقود الورقية فى الفكر النقدى الغربى الحديث وان كانت تتفق بصفة عامة مع وظائفها فى الفكر الاسلامى الا أن بينهما أوجه اختلاف كما يلى :

١ - يتحفظ بعض الفقهاء على قيمة النقود الورقية

الاسمية باعتبار أنها نقود مقيدة وأن قيمتها الحقيقية هي
بما تعادله من النقد المخلقى — الذهب — بعد الخروج على
قاعدة الذهب .

٢ — يتحفظ بعض الفقهاء على وظيفة النقود الائتمانية
الورقية كمخزن للقيمة من حيث أن النقود السلعية من الذهب
تحتفظ بقيمتها بصفة عامة بل ان الناس قد يلجأون اليها عند
الاضطرابات الاقتصادية أو السياسية وقد يتخلصون من النقود
الورقية كمخزن للقيمة هذا مع جواز سحب النقود الورقية من
التداول أو تخفيض قيمتها أو الغاء اصدارها وتغيير وتبديل
السياسات النقدية والائتمانية وما قد يشوبها . ولا شك في أن ما
يصنعه الانسان غير ما يخلقه الله .

الفصل الثالث

النظام النقدي في ضوء التطبيق الإسلامي

- النظام النقدي المعدني
قبل وبعد الاسلام
- النظام النقدي الورقي
من منظور اسلامي
- الشريعة الاسلامية
والائتمان النقدي
- نقود الودائع والبنوك
الاسلامية
- المضاربة بضوابطها
الشرعية

النظام النقدي في ضوء التطبيق الاسلامي

● النظام النقدي المعدني قبل وبعد الاسلام :

من المعروف أنه لم يكن للعرب في الجاهلية نقود مضمومة باسمهم بل كانوا يعتمدون في تعاملهم على نقود السروم وفارس *

وفي هذا يذكر عن البلاذري المتوفى سنة ٢٧٩هـ : كانت دنانير هرقل ترد على أهل مكة في الجاهلية وترد عليهم دراهم الفرس البغلية فكانوا لا يتبايعون الا على أنها تبر^(١) وكان المئقال عندهم معروف الوزن ووزنه واحد وعشرون قيراطا وثلاثة أسباع ووزن العشرة دراهم سبعة مثاقيل وكانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهما وتزن الذهب بوزن تسميه دينارا فكل عشرة من أوزان الدراهم سبعة من أوزان الدنانير وكان لهم :
١ - وزن الشعيرة وهو واحد من الستين من وزن الدرهم *

٢ - الأوقية وزن أربعين درهما *

٣ - النواة وزن خمسة دراهم *

فكانوا يتبايعون بالتبر على هذه الأوزان^(٢) *

(١) ما كان غير مضروب *

(٢) كتاب النقود العربية لانسئاس الكرملى ص ١٠ - عضو مجمع اللغة العربية *

ويذكر عن المقرئى المتوفى سنة ٨٤٥هـ^(٢) : « ويسمى المثلقال من الفضة درهما ومن الذهب ديناراً ولم يكن شىء من ذلك يتعامل به أهل مكة ذى الجاهلية وكانوا يتبايعون بأوزان اصطالحوا عليها فيما بينهم هى الرطل والأوقية والنص والنواة والدرهم الطبرى والدرهم النبلى والجوراقى والدانق . وكان الدينار يسمى لوزنه ديناراً وإنما هو تبر ويسمى الدرهم لوزنه درهما وإنما هو تبر ، والمثلقال زنة اثنين وعشرين قيراطاً الا حبة وهو أيضاً بزنة اثنين وسبعين حبة شعير وقيل ان المثلقال منذ وضع لم يختلف فى جاهلية أو اسلام ووزنه ستة آلاف حبة خردل »^(٤) .

ويقول ابن خلدون المتوفى سنة ٨٧٥هـ^(٥) : وكانوا — أى العرب — يتعاملون بالذهب والفضة وزناً وكانت دنائير الفرس ودراهمهم بين أيديهم يردونها فى معاملتهم الى الوزن ويتصارفون بها بينهم الى أن تفاحش الغش فى الدنانير والدراهم لغفلة الدولة عن ذلك وأمر عبد الملك الحجاج على ما نقل سعيد بن المسيب

(٣) كتاب النقيود العربية ص ٣٠

(٤) الخردل ضرب من الحرف معروف ، الواحدة خردلة . وفى التنزيل العزيز : « وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها » : أى زنة خردل (القاموس المحيط) وفى (المنجد) : الخردل نبات له حب صغير جداً أسود مقرح ، الواحدة منه خردلة .

(٥) مقدمة ابن خلدون المتوفى سنة ٧٧٩ هـ — المطبعة الأزهرية ١٣٤٨ هـ — ١٩٣٠ م .

وأبو الزناد بضرب الدراهم وتمييز المغشوش من الخالص وذلك
سنة أربع وسبعين ، وقال المدائني سنة خمس وسبعين » •
أما في مصر فيقول المقرئى : أما مصر بين الأمصار فما
برح نقدها المنسوب اليه قيم الأعمال وأثمان المبيعات ذهباً في
سائر دولها جاهلية وإسلاماً يشهد لذلك بالصحة أن خراج مصر
في قديم الدهر وحديثه إنما هو بالذهب •

وكانت أوزان الدراهم أيام الفرس مختلفة فمنها :
١ — درهم وزنه المثقال من الذهب وهو وزن ٢٠ قيراطاً
ويسمى الوافى أو البغلى •
٢ — درهم بوزن ١٢ قيراطاً فالعشرة منه وزن ستة مثاقيل •
٣ — درهم بوزن ١٠ قيراطاً فالعشرة منه وزن خمسة
مثاقيل •
٤ — درهم بوزن ٦ مثاقيل وهى الدراهم السمرية المثقال •
٥ — درهم بوزن ٥ مثاقيل وهى الدراهم السمرية
الخفاف •

وقد ضرب الفرس دنائير ذهبية كسروية وكان العرب
يرغبون فى الرومية أكثر من رغبتهم فى الدنائير الفارسية •
والدينار وزنه مثقال وسعر الدينار يختلف باختلاف جوهرة ولام
تكن قيمته ثابتة بل كانت تختلف من عشرة دراهم الى ثلاثة عشر

الى خمسة عشر درهما وقد تريد على ذلك حسب نقائه من
الغش .

هكذا جاء الاسلام وأوزان النقود ومعاييرها مختلفة كما
رأينا وكان العالم شرقيه وغربيه يعيش فى فوضى نقدية فى
ظلمات القياصرة والأكاسرة الفرس الى أن أشرقت على العالم
شمس الاسلام ، وكان تعلق الحقوق الشرعية بالنقود مدعاة
لإصلاح نقدى شامل وكان أخذ الزكاة — زكاة النقدين من
الذهب والفضة — وأداؤها أداء عادلا من غير حيف أو شطط
أو اضرار بالناس ومن غير بخس ولا وكس بيت المال مدعاة
لضبط وزن وعيار الدرهم الشرعى والدينار الشرعى ، كما مست
الحاجة الى تقديرهما فى سائر الحقوق الشرعية التى تعلق
بهما .

وبرز النظام النقدى المعدنى بعد ظهور الاسلام الى
الوجود العالمى منذ أربعة عشر قرنا هجرىا مكتمل الجوانب
كما يلى (٦) :

١ — وحدة نقدية حسابية شرعية : من المعروف أن الوحدة
النقدية القانونية ذات الوزن والعيار المعلومين لقطعة النقود
الذهبية أو الفضية تشكل عنصرا أساسيا فى أى نظام

(٦) محاسبة زكاة المال علما وعملا — د . شوقي اسماعيل
شحاتة — مكتبة الأنجلو المصرية — ١٩٧٠ .

نقدى سليم ، وليس من الضروري أن تكون وحدة النقود موجودة بالفعل في التداول كما أنها قد تكون موجودة بصورة نقود حقيقية مسكوكة فعلا في التداول •

جاء الاسلام وكانت الدراهم — كما بينا — منها ما هو على وزن المثقال عشرون قيراطا ومنها اثنا عشر قيراطا ومنها عشرة فلما احتيج في أداء الزكاة الى الأمر الوسط أخذ من الثلاثة وذلك أربعة عشر قيراطا فكان المثقال درهما وثلاثة أسباع درهم وصار وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل • وقيل : ان الدراهم كان منها البغلي بثمانية دوانق والطبري بأربعة دوانق والمغربي بثلاثة دوانق واليمنى بدانق فأمر عمر رضى الله عنه أن ينظر الأغلب في التعامل فكان البغلي والطبري وهما اثنا عشر دانقا فكان الدرهم ستة دوانق وان زدت ثلاثة أسباعه كان مثقالا وإذا أنقصت ثلاثة أعشار المثقال كان درهما •

فصبط الدرهم الشرعى المجمع عليه أنه زنة العشرة منه سبعة مثاقيل •

فوحدة النقود القانونية كانت محددة تحديدا معلوما منذ ظهور الاسلام الا أنها لم تكن موجودة بالفعل في التداول أى مسكوكة الى زمن عبد الملك بن مروان • وفى ذلك يقول ابن خلدون :

« ونختم الكلام فى السكة بذكر حقيقة الدرهم والدينار

الشرعيين وبيان مقدارهما وذلك أن الدرهم والدينار مختلفا
 البسكة في المقدار والموازين بالآفاق والأمصار وسائر الأعمال .
 والشرع قد تعرض لذكرهما وعلق كثيرا من الأحكام بهما في
 الزكاة والأنكحة والحدود وغيرها ، فلا بد لهما عنده من حقيقة
 ومقدار معين في تقدير تجرى عليهما أحكامه دون غير الشرعي
 منهما ، فاعلم أن الإجماع منعقد منذ صدر الإسلام وعهد
 الصحابة والتابعين أن الدرهم الشرعي هو الذي تزن العشرة
 منه سبعة مثاقيل من الذهب والأوقية منه أربعون درهما وهو
 على هذا سبعة أعشار الدينار . ووزن المثقال من الذهب ثنتان
 وتسعون حبة من الشعير فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره
 خمسون حبة وخمسا حبة . وهذه المقادير كلها ثابتة بالإجماع
 فإن الدرهم الجاهلي كان بينهم على أنواع أجودها الطبري
 وهو أربعة دوانق والبغلي وهو ثمانية دوانق فجعلوا الشرعي
 بينهم وهو ستة دوانق ، فكانوا يوجبون الزكاة في مائة درهم
 بغاية مائة طبرية وخمسة دراهم وسطا . وقد اختلف الناس
 هل كان ذلك من وضع عبد الملك أو إجماع الناس بعده عليه كما
 ذكرناه . ذكر ذلك الخطام في كتاب معالم السنن والماوردي في
 الأحكام السلطانية وأنكره المحققون المتأخرون لما يلزم عليه أن
 يكون الدينار والدرهم الشرعيان مجهولين في عهد الصحابة
 ومن بعدهم مع تعلق الحقوق الشرعية بهما في الزكاة والأنكحة
 والحدود وغيرها كما ذكرناه .

والحق أنهما كانا معلومى المقدار فى ذلك العصر لجريان الأحكام يومئذ بما يتعلق بهما من الحقوق وكان مقدارهما غير مشخص فى الخارج وان كان متعارفا بينهم بالحكم الشرعى المتقرر فى مقدارهما ووزنهما حتى استفحلت الدولة الإسلامية وعظمت أحوالها ودعى الحال الى تشخيصهما فى القدار والوزن كما هو فى الشرع ليستريحوا من كلفة التقدير وقارن ذلك أيام عبد الملك فخص مقدارهما وعينهما فى الخارج كما هو فى الذهب ونقش عليها المسكة باسمه وتاريخه اثر الشهادتين الايمانيتين وطرح النقود الجاهلية رأسا حتى خلصت ونقشت عليهما سكتته وتلاشى وجودها فهذا هو الحق الذى لا محيد عنه » •

ثم يستطرد ابن خلدون فيقول : « ثم بعد ذلك وقع اختيار المسكة فى الدول على مخالفة المقدار الشرعى فى الدينار والدرهم واختلفت فى كل الأقطار والآفاق ورجع الناس الى تصور مقاديرهما الشرعية ذهنا كما كان فى الصدر الأول وضئنا أهل كل أفق يستخرجون الحقوق الشرعية من سكتهم بدعرفة النسبة التى بينهما وبين مقاديرها الشرعية » •

ويتضح مما سبق أن أوزان ومعايير النقود كانت معروفة قبل الاسلام بين الناس وان اختلفت فى الوزن والمعيار حتى بالنسبة للعملة الواحدة الى أن جاء الاسلام فوحد العملة بوزنها ومعايرها كوحدة نقدية شرعية حسابية — الدينار والدرهم —

يتم على أساسها التعامل الى أن سكت في عهد عبد الملك ابن مروان • ثم حدث تطور وسكت عملات بمعايير وأوزان مختلفة في أنحاء الدولة الإسلامية ، ولكن لم تكن لتشكل عقبة في التداول لأنها كانت ترد الى الوحدة الشرعية كما كان سعر التبادل بين هذه الوحدات يحدد حسب نسبة المعدن •

٢ - قوة ابراء غير محدودة : وقد قام النظام النقدي الاسلامي على أساس اعتبار كل من المسكوكات الذهبية والفضية - والدنانير والدراهم - نقودا رئيسية لها قوة ابراء غير محدودة في داخل الدولة الإسلامية وذلك لا يمنع أن بعض أجزاء الدولة الإسلامية كمصر كانت نقودها الرئيسية مسكوكات معدن واحد هو الذهب ، وبعض الأجزاء الأخرى كالعراق كانت نقودها الرئيسية مسكوكات معدن واحد آخر هو الفضة •

أي أن الدولة الإسلامية كانت تسير في جملتها على نظام المعدنين •

٣ - نسبة قانونية بين الدرهم والدينار : وكان لا بد من تحديد نسبة قانونية بين الدراهم • وإذا كان نصاب النقدين الواجب فيه الزكاة هو ٢٠ دينارا أو ٢٠٠ درهما فإن النسبة القانونية على هذا بين الدينار والدرهم هي ١ : ١٠ الا أن ذلك ليس بمعناه أن النسبة بين المعدنين - الذهب والفضة - هي ١ : ١٠ بل هي في الحقيقة ١ : ٧ وذلك لأن وزن الدينار يختلف عن

وزن الدرهم كما هو معروف اذ أن الدينار يزن واحد وثلاثة أسباع درهما . وإذا كانت قيمة العشرين دينارا من الذهب مساوية لقيمة المائة درهم من الفضة بمعنى أن العشرين دينارا قابلة للاستبدال بمائتي درهم وبالعكس فإن وزن المعدن الذهب في العشرين دينارا يعادل في الحقيقة من الفضة في مائتي درهم ما زنته ٢٠٠ درهم $\times \frac{7}{10} = 140$ وعلى هذا تكون النسبة بين المعدنين هي في الواقع ٧ : ١ وليس ١٠ : ١ وتظهر أهمية هذا الخلاف وأثره عندما نتعرض لمناقشة تقدير قيمة الدينار والدرهم بالعملة المصرية الحالية .

إحصاء شهري لكمية النقود المسكوكة :

ويحدثنا المقرئى : « وبعث عبد الملك بالسكة التي الخجاج فسيرها الخجاج الى الآفاق لتضرب الدراهم بها . وتقدم الى الأمصار كلها ان تكتب اليه كل شهر بما تجمع قبلهم من المال كي يحضيه عندهم ، وأن تضرب الدراهم في الآفاق على السكة الاسلامية وتحمل اليه أولا فأولا » (٧) .



● النظام النقدي الورقي من منظور اسلامي :

مفهوم النقود الورقية عند الفقهاء :

تناول بعض الفقهاء المحدثين هذا المفهوم ، وقد سبق أن

(٧) كتاب النقود العربية لأستاس الكرملى — مرجع سابق .

تعرضنا لأقوال الفقهاء فى النقود الورقية فى الفصل الثانى (*)
وبتلخص فى أربعة أقوال كما ذكر فضيلة الشيخ محمد
حسنين مخلوف وهى أنها :

١ - مستندات ديون على شخص معنوى فى ملاءة
ويسار .

٢ - نوع مستحدث من الدين لا ينطبق عليه حقيقة الدين
وشروطه المعروفة عند الفقهاء .

٣ - مستندات ودائع يجرى التعامل بها .

٤ - تعتبر باعتبار قيمتها الوضعية - لا منزلتها الخلقية -
ومن حيث اعتبار الملة لها أثمانا رائجة نقودا قانونية كالنقدين
من الذهب والفضة .

كما ذكر فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف فى النقود
الورقية - البنكنوت - أنها عملة وليست ديونا وإن كانت فى
صورة سندات ديون ، ذلك أن المراد بالنقود على ما تتعامل به
الأمة وتقرره قوانين الدولة ثمننا للأشياء .

كما يؤكد فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة أن النقود
الورقية وإن لم يرد نص عليها لأنها لم تكن معروفة فى عصر
النبي ﷺ فإنها نقود يجرى التعامل بها والاتجار
والمبادل فى داخل الدولة ، وتعد مقياسا بقيم الأشياء . وهى
نامية بالقوة فتجب الزكاة فيها لأن القياس الفقهى يجرى فيها
بشروط انتاجه كاملة .

(*) انظر ص ٤٥ .

وأما الدكتور الشيخ يوسف القرضاوى^(٨) فقد ناقش النقود الورقية وماهيتها بأسهاب فقال :

« انها لم تعرف الا فى العصر الحاضر ، فلا نطمع أن يكون لعلماء السلف فيها حكم ، وكل ما هنالك أن كثيرا من علماء العصر يحاولون أن يجعلوا فتواهم تخريجا على أقوال السابقين • فمنهم من نظر الى هذه النقود نظرة فيها كثير من الحرفية والظاهرية ، فلم ير هذه نقودا : لأن النقود الشرعية انما هى الفضة والذهب ، واذن فلا زكاة فيها » • وبهذا أفتى الشيخ عليش — مفتى المالكية فى مصر فى عصره فقد استفتى فى حكم « الكاغد » • — الورق — الذى فيه ختم السلطان • ويتعامل به كالدراهم والدنانير فأفتى أن لا زكاة فيه • وكذا أفتى بعض الشافعية بأن لا زكاة فيها ، حتى تقبض قيمتها ذهبيا أو فضة ، ويمضى على ذلك حول ، بناء على أن المعاملة بها حوالة غير صحيحة شرعا لعدم الإيجاب والقبول اللفظيين • ويضيف : « ان هذه الأوراق أصبحت هى أساس التعامل بين الناس ، ولم يعد بعد يرى الناس العملة الذهبية قط ، ولا الغضبية الا فى المبالغ المتافهة • أما عماد الثروات والمبادلات فهو هذه العملة الورقية •

ان هذه الأوراق أصبحت — باعتماد السلطات التشريعية

(٨) فقه الزكاة — الجزء الأول — ص ٢٧١ وما بعدها — مرجع

سابق •

أياها ، وجريان التعامل بها — أثمان الأشياء ، ورؤوس الأموال ، وبها يتم البيع والشراء والتعامل داخل كل دولة ، ومنها تصرف الأجور والرواتب والمكافآت وغيرها ، وعلى قدر ما يملك المرء منها يعتبر غناه ، ولها قوة المذهب والفضة في قضاء الحاجات وتيسير المبادلات ، وتحقيق المكاسب والأرباح ، فهي بهذا الاعتبار أموال نامية أو قابلة للنماء شأنها شأن المذهب والفضة .

ويستطرد قائلا : «صحيح أن الذهب والفضة لهما قيمة مالية ذاتية من حيث أنهما معدنان نفيسان ، حتى لو بطل التعامل بهما نقدين لبقيت قيمتهما المالية معدنين ، نعم هذا صحيح . ولكن الذى يفهم من روح الشريعة ونصوصها أنها لم توجب الزكاة فى الذهب والفضة لحض ماليتهما : إذ لم توجب الزكاة فى كل مال ، بل فى المال المعد للنماء ، والذهب والفضة انما اعتبرهما الشارع مالا معدا للنماء من جهة أنهما أثمان للأشياء وقيم لهما ، فالثمنية مراعاة مع المالية أيضا ، ولهذا كان عنوان زكاة المذهب والفضة فى كثير من الكتب زكاة « الأثمان » أو زكاة « النقدين » ويقول — بحق — وانى لأسجل بالتقدير ماكتبه وأفتى به العلامة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوى فى رسالة « المتغنيان فى زكاة الأثمان — التى أشرنا إليها — بأن النقود الورقية تركى باعتبار قيمتها الوضعية عند جريان الرسم بها فى المعاملات واتفاق الملة على اتخاذها أثمانا للمقومات ،

وعلى ذلك فوجوب الزكاة فيها ثابت بالقياس كركاة الفلوس
والفخاس » •

واختتم الدكتور يوسف القرضاوى قوله بأنه : « وربما
كان الخلاف فى أمر هذه الأوراق مقبولا فى بدء استعمالها ،
وعدم اطمئنان الجمهور اليها ، شأن كل جديد ، أما الآن فالوضع
قد تغير تماما • لقد أصبحت هذه الأوراق النقدية تحقق داخل
كل دولة ما تحققه النقود المعدنية وينظر المجتمع اليها نظرتة
الى تلك ومعنى هذا كله : أن لها وظائف النقود الشرعية وأهميتها
ونظرة المجتمع اليها » •



● الشريعة الإسلامية والائتمان النقدي :

● مفهوم القرض أو السلفة فى الفكر الإسلامى ^(٩) : جاء
الإسلام فأقر القرض فى مال نقدي ، أو مال عيني ، أو مال
خام كالحيوان وهى صور التعامل الثلاث فى القرض التى
كانت قائمة فى الجاهلية ، ولكنه حرم الربا فى كل صور القرض
تهذيبا وتطهيرا •

ولضمان الدين لصاحبه حث الإسلام على كتابة الدين وأباح
الاستيثاق بكفيل يضمن المدين ، أو رهن يرتبط به دينه ، لأنها

(٩) مصطفى عبد الله انبهثرى — مرجع سابق — ص ٧٥
وما بعدها .

توثيقات لا منافع زائدة ، وإذا كان الاستيثاق رهنا فلا يجوز للدائن أن ينتفع بالرهون إلا باذن صريح وبطيب نفس من مالكة، حتى لا تكون المنفعة زيادة وربما لرأس المال المقرض .

● فلسفة القرض على الفكر الاسلامي : من المعروف أن الإسلام يدعو المسلم الى المحافظة على سلامة أموال الغير حرصه على المحافظة على سلامة أمواله ، وإلى الوفاء بما عليه من الالتزامات المالية^(١٠) ، وإلى أن يستقرض في حدود قدرته على سداد القرض في المستقبل وفي مواعيده ، شخصا طبيعيا كان أم مؤسسة ذات شخصية معنوية — كبيت مال المسلمين . وقد ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية ما يؤكد ذلك . قال سبحانه وتعالى : « أوفوا بالعقود » الآية (المائدة : ١) ، وقال تعالى : « ولا تبخسوا الناس أشيائهم » الآية (الشعراء : ١٨٣) . وال ﷺ : « من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدائها الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله » رواه البخاري . وقال صلوات الله وسلامه عليه : « أد الأمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك » رواه البخاري . وقال عليه الصلاة والسلام : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لغيره ما يحب لنفسه » .

وفي ضوء هذا المفهوم للقرض أو السلفة والقيم المشار

(١٠) البنوك الاسلامية — د . شوقي اسماعيل شحاتة — مرجع سابق ص ٦٦ وما بعدها .

اليها في شأن الاقتراض والسداد يؤكد الأستاذ مصطفى عبد الله المهرى (١١) « أن للإسلام فلسفته الخاصة ونظامه الذي انفرد به ، فمع أنه جوز المقرض الحسن ، ووعده بالثواب عليه وأنه في حد ذاته مستحب شرعا لما فيه من فك كربة ، وإقالة عثرة حث على ألا يستدين المسلم بطريق القرض أو غيره إلا في حدود الضرورة لما في الدين من ذهاب أمن النفس ، فعن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال : « لا تخيف الأنفس بعد أمنها قالوا : يا رسول الله وما ذاك ؟ قال : «الدين» (١٢) وكان الرسول ﷺ يمتنع عن الصلاة على الميت الذي مات ولم يخلف ما يسد به دينه حتى يجد من يكفله في دينه من المسلمين .

ولما فتح الله على رسوله الفتوح ، قال صلوات الله وسلامه عليه : « أنا أولى بالؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعلى قضاؤه » (١٣) .

وقال صلى الله عليه وسلم (١٤) : « من ترك مالا فلورثته ومن

(١١) مرجع سابق ص ٧٧ وما بعدها .

(١٢) السنن الكبرى — الجزء الخامس ص ٣٥٥ للبيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .

(١٣) السنن الكبرى — الجزء الخامس ص ٨٥ .

(١٤) الأموال لأبي عبيد بن سلام — المكتبة التجارية الكبرى — ١٣٥٣ هـ — ص ٢٢٠ ، ٢٢١ ومولده سنة ١٥٤ هـ ، وولى قضاء طرسوس ، وقدم بغداد ، ووفاته بمكة سنة ٢٢٤ هـ ، ويقال أنه قدم =

يترك ديننا فالله ورسوله » وقال صلوات الله وسلامه عليه :
« من مات وترك ديننا فدينه الى الله ورسوله ، ومن مات وترك
شيئاً فهو للورثة » •

ولا شك أن ذلك كله قد أرسى دعائم الثقة والائتمان في
المعاملات في الاسلام قوية سليمة متينة ، نافعة ومهذبة ومطهرة
من الربا وشروبه وآثامه •

● الشريعة الاسلامية وفتح الاعتماد : وتختلف طبيعة فتح
الاعتماد عن القرض في أنه اتفاق بين البنك وعميله يتعهد البنك
بمقتضاه لا بإعطاء مبلغ من النقود كما هو
الحال في عقد القرض بل بوضع مبلغ من المال تحت تصرف
عميله خلال مدة معينة ، ويستفيد العميل من هذا المبلغ بقبضه كله
أو بعضه خلال هذه المدة أو بسحب شيكات عليه ، أو بتجريد
أوراق تجارية ، أو بأية كيفية أخرى يتفق عليها •

وبعد فتح الاعتماد وقبل السحب يعتبر فتح الاعتماد وعدا
بالقرض وإذا صاحب فتح الاعتماد احتساب فوائد صريحة
أو مقنعة في أي صورة فهو الربا بعينه •

= مصر سنة ٢٠١٣ هـ وكتب بمصر . والكتاب منشور عن النسخة
المأخوذة عن الكاتبة الفاضلة الشیخة الصالحة شهدة بنت أبی نصر
أحمد بن الفرج الدينوری ببغداد سنة ٥٦٤ هـ .

والتخريج الفقهي^(١٥) لعملية فتح الاعتماد المستندي باعتباره وسيلة الى تنفيذ الوفاء بالثمن وتسهيل المعاملات يعكس ثلاث صور اسلامية من صور التعامل الاسلامي الجائزة شرعا وهي :

١ - الوكالة : على معنى أن البنك نائب عن العميل - معطى الأمر في فحص كل المستندات بدقة والاستيثاق بأنها وفق شروط الاعتماد قبل دفع الثمن - وأخذ الأجرة أو العمولة عن الوكالة جائز شرعا .

٢ - الحوالة : من حيث أن بائع البضاعة لم يقبل التخلي عنها لمشتري لا يعرفه ولا يطمئن اليه - والذمة المالية للبنك يطمئن اليها كلا الطرفين - البائع والمشتري - والحوالة في الاسلام مشروعة تسهيلا للتعامل والوكالة بأجر جائزة والحوالة جائزة فتصرف البنك في فتح الاعتماد المستندي وأخذ العمولة جائز مشروع .

٣ - الضمان : من حيث ان بائع البضاعة لا يقبل التخلي عنها لمشتري لا يعرفه دون أن يطمئن سلفا الى امكان اقتضاء الثمن فورا أو على الأقل الى امكان تحويل حقه الآجل في الثمن الى نقود في الوقت الذي يحتاج فيه اليها ، وكذلك الضمان بالنسبة للمشتري فانه يشتري بضاعة لم يرها بنفسه

(١٥) الأعمال المصرفية والاسلام - مصطفى عبد الله
الهمشري - مرجع سابق ص ١٤٢١ وما بعدها .

ولم يتسلمها ، وهو لا يريد أن يدفع ثمنها قبل أن يستوثق من أن البضائع المشحونة اليه هي بعينها البضائع المطلوبة .

والضمان مشروع في الاسلام ، وثابت بالسنة ومجمع عليه من الصدر الأول ومن فقهاء الأنصار ، وقد جوز بعض الفقهاء الأجر للجاء نظرا لتطور الحياة فلا بأس من تجويز الأجر مقابل الضمان في عملية فتح الاعتماد المستندي .

وبناء عليه فان فتح الاعتماد المستندي بصورته الزاهنة وأخذ الأمر أو العمولة كما تسمى في اصطلاح البنك جائز شرعا .

هذا وغنى عن البيان أنه اذا صاحب فتح الاعتماد المستندي أي تسهيلات ائتمانية وحساب فوائد صريحة أو مقنعة — في صورة زيادة نسبة الأجر أو العمولة بما يخفى فائدة مستترة مثلا — فهو الربا بعينه يمحقه الله وقد أذن الله المتعاملين بالربا بالحرب .

● الشريعة الاسلامية والحوالة (١٦) : والحوالة مشروعنة في الاسلام تسهيلا للتعامل من حيث أنها تتضمن نقل الدين من ذمة المدين — المحيل — الى ذمة أخرى — المحال عليه .

وأرشد الرسول ﷺ الى استخدامها ، فقد روى بروايات

(١٦) الأعمال المصرفية والاسلام — مصطفى عبد الله الهمشري

— مرجع سابق ص ١٤٩ .

متعددة أن الرسول ﷺ قال : « من أحيل على مليء فليحتل وظاهر النص يفيد الزام قبول الدائن استيفاء حقه ممن أحاله عليه المدين ما دامت الحوالة صحيحة وهذا ما أخذ به فقهاء المظاهرية وأكثر الحنابلة • أما الجمهور فقد صرفوا الأمر الوارد في النص « فليحتل » عن ظاهره وقالوا : انه يفيد النذب لا الوجوب •

واذا كان المالكية والشافعية والحنابلة يرون أنه يشترط في الحوالة أن يكون المحال عليه مدينا للمحيل وعلى ذلك لا يكون رضاه شرطاً لتمامها عندهم لأنه يجب على المدين أن يؤدي الدين إلى الدائن أو من يطلب الأداء إليه من وكيل أو غيره ، فإن الأحناف يرون صحة الحوالة ولو لم يكن المحال عليه مديننا للمحيل ويشترطون لصحة الحوالة رضاه المحال عليه ، ولا شك أن رأى الحنفية يفتح آفاقاً واسعة للائتمان وخلق نوع من التقبُّود الائتمانية في إطار جديد غير إطار الودائع الجارية يسترعى الانتباه إليه •

● الشريعة الإسلامية والسحب على المكشوف : ناقش مؤتمر المصرف الإسلامي المنعقد بدبي في المدة من ٢٠ - ٢٣ جمادى الثانية ١٣٩٩ الموافق ٢٠-٢٢ مايو ١٩٨٢ موضوع السحب على المكشوف كأن يسمح البنك الإسلامي لبعض المتعاملين

بالخصول على قروض وذلك بتجاوز أرصدة المبالغ المودعة في حساباتهم الجارية بحيث يصبح حسابهم مكشوفاً حسب التغيير المصرفي — ويتم ذلك لمدة قصيرة مع تحديد حد أقصى بقيمة المبالغ المسحوبة .

« وأوصى المؤتمر بأنه يرى أن هذا التعامل جائز شرعاً ، ولا يؤخذ مأخذ عليه بل هو نوع من القرض الحسن الذي تستحسنه الشريعة الإسلامية لمن يحتاجون إليه » .

● الشريعة الإسلامية والقروض : قال الله تعالى :
« الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ، وَأَجَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » الآية (البقرة: ٢٧٥) ويقول الله سبحانه وتعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَخَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ . ثَان لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنْ تَبْتغُوا فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلَمُونَ وَلَا تَظْلَمُونَ » الآيات (البقرة : ٢٧٨ ، ٢٧٩) .

انتهى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في مؤتمره الثاني في المحرم ١٣٨٥ هـ - مايو ١٩٦٥ إلى أن الاسلام « قد حرم الربا في القرض في جميع أنواع القروض كلها لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الانتاجي ، لأن

نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين،
وفي تحريم كثيره وقليله كما يشير الى ذلك الفهم الصحيح
في قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً
مضاعفة » (آل عمران : ١٣٠) (١٧) .

ونستطيع أن نتصور استراتيجية القروض في الاقتصاد
الاسلامى على النحو التالى الذى يمثل - فى رأينا - نقطة
تحول فى العمل المصرفى :

١ - «الغنم بالغرم» فى إطار الشركة لا « القروض »
هى طريق ابتغاء الربح والزيادة على رأس المال .

٢ - انحصار دور الاقراض فى البنوك والمؤسسات المالية
التي تمارس نشاطها فى سوق المال كوسيط مالى يستهدف بصفة
أساسية من خلال الاقراض والاقتراض بالفوائد الربوية وخلق
المزيد من النقود المصرفية - نقود الودائع - أن تربو أمواله
بدون معاوضة ربا محرماً خبيثاً .

٣ - تقلص دور القروض كأهم مصادر الأموال الخارجية
فى هياكل تمويل النشاط التجارى والاستثمارات ذات العائد
الاقتصادى التى تستهدف تحقيق الربح فى القطاع الخاص ،
والقطاع العام .

(١٧) تخلق رقم (١) .

٤ - ظهور وتعاضم دور الممول المشارك بماله ، والشريك المضارب - بعمله وإدارته - واقتسام العائد الذى يتحقق بين الطرفين بحصة شائعة معلومة وجزئية من الربح معلنة مسبقا ، أى فى إطار الملكية والمضاربة والمشاركة والاعتماد الذاتى على النفس وعلى الموارد المتاحة. الاطار وليس فى اطار الدائنية والمديونية المدخلية والخارجية . وغنى عن البيان أن دور الممول المشارك أو الشريك المضارب يختلف عن دور الشريك الكامل أو المساهم .

٥ - تعاضم دور القروض الحسنة فى الاقتصاد الاسلامى فى تمويل التنمية الاجتماعية والاستثمارات ذات العائد الاجتماعى - دون العائد الاقتصادى - بالإضافة الى موارد الزكاة والايادات السيادية الأخرى .

٦ - فى الجهاز الادارى للدولة والموازنة العامة فإنه يمكن للقروض الحسنة - اذا دعت الحاجة - أن تلعب دورا فى تمويل الموازنة التجارية - أى الانفاق الجارى على الانفاق العام - سواء فى مصروفات الباب الأول الاستهلاكية للحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات الخدمية ، أو فى مصروفات الباب الثانى فى الموازنة العامة من الأجور والمرتبات فى اطار الضوابط والشروط التى أشرنا اليها عند الكلام على جواز الاستقراض على بيت المال ومجالاته .

٧ - لا مجال فى الموازنة العامة للدولة لتمويل الموازنة الاستثمارية وقطاع الأعمال من خلال القروض الحسنة .

٨ - للبنك المركزي أو مؤسسة النقد دور هام كمخبر في علاقاته مع البنوك ووحدات الجهاز المصرفي الاسلامي ويمارس بأدوات جديدة توجيه السياسات النقدية والائتمانية محققا رقابة على الجهاز المصرفي في اطار احكام الشريعة الاسلامية .

٩ - مراعاة المفهوم الاسلامي للنقود الورقية باعتبارها نقودا مقيدة بقيمتها الحقيقية التبادلية الجارية وليست نقودا مطلقة ، وكذلك أيضا بالنسبة لتوظيف الودائع واشتقاق النقود المصرفية مع وضع الضوابط المناسبة في اطار احكام الشريعة الاسلامية .



● نقود الودائع والبنوك الاسلامية :

معلوم أن النقود بمعناها الضيق تتكون من مجموع النقود المصدرة عن طريق السلطات النقدية بالدولة (البنك المركزي ووزارة الخزانة) ، ونقود الودائع هي النقود التي يخلقها النظام المصرفي (البنوك مجتمعة) نتيجة الودائع التي تتوافر لديه ، بمعنى أن النظام المصرفي يستطيع أن يخلق كمية من النقود تفوق أضعاف كمية النقود (الودائع) التي وضعها العملاء لدى البنوك . وذلك يستند على الأسس والفروض التالية :

١ - أن البنوك التجارية الحديثة نشأت وتطورت من نظام

الصيارفة فى العصور الوسطى • وقد كان الصيارفة يحتفظون بأموال العملاء فى خزائن أمينة مقابل عمولة تجنباً لتآكل العملات — حيث كانت معدنية ذهب وفضة — من جانب ، وتجنباً لمشاكل السرقة • ولما استقر النظام وزادت الثقة فى الصيارفة ، لم يعد صاحب المال ليسحب نقوده أو جزءاً منها الا عند الحاجة • ووجد الصيارفة أن جزءاً من هذه الودائع يبقى دون سحب من جانب العملاء لفترات طويلة تسمح لهم باستغلالها دون مخاطرة ، فقدموها قروضا للغير مقابل فائدة ، وكانوا حريصين على استردادها حسب مدد معينة وبضمانات مؤكدة طلباً للسلامة فى حالة زيادة سحب العملاء عما تعودوا عليه •

واستندت البنوك التجارية الحديثة على هذه الفكرة فسي اقراض الغير ، على أساس فترات أو آجال مختلفة وبأسعار فائدة متباينة ، وبضمانات مؤكدة ، مما ساعد هذه البنوك على تكوين أصول هائلة من أموال المودعين •

ومعلوم أن الودائع التى يودعها العملاء لدى البنوك بشكل عام على نوعين ، ودائع لأجل وتحمل فائدة يتحدد سعرها حسب المبلغ والأجل • وتقوم البنوك باقراض هذه الودائع وبآجال مختلفة حسب أسعار فائدة مختلفة أعلى من أسعار فائدة اقتراضها — أى الفائدة التى يحصل عليها أصحاب الودائع — ومن هذه الفروق فى أسعار الفائدة

مقابل مصاريف البنك والتي يتحملها العميل ، يتكون مكسب البنك من هذه الودائع •

أما الودائع الأخرى فهي ودائع الحساب الجارى • والأصل فيها أنها خدمة يقوم بها البنك ، ويتقاضى مقابلها أتعابا يتحملها العميل صاحب الحساب الجارى • وان كان فى ظل التطور الحديث أصبحت الحسابات الجارية معفاة من التكلفة ، بالإضافة الى أن بعض البنوك فى بعض الدول تعطى عائدا وان كان منخفضا لأصحاب الحسابات الجارية كنوع من التشجيع لزيادة الايداع ترقبا للفوائد المتوقعة وراء الزيادة فى رصيد الحسابات الجارية •

ويرجع ذلك الى أن أصحاب الحسابات الجارية (الودائع الجارية) عندما يفتحون حسابات لهم بمبالغ معينة لا يسحبون هذه المبالغ مرة واحدة • واذا ما تصورنا عددا كبيرا من العملاء تتغير معاملاتهم والمبالغ التى يودعونها ويسحبونها ، فان جزءا ما من مجموع قيمة الودائع الجارية يبقى طوال العام دون سحب • ومعنى هذا أن البنك يمكنه الاستفادة من المبالغ المتبقية لديه والتى لا تتطلبها حاجة أو سحب العملاء • ويستطيع البنك اقراضها بشئ من الحذر بحيث يوزع هذه الأموال على أنواع مختلفة من الاستثمارات المالية من ناحية السيولة والأجل •

واذا ما تصورنا أن أفراد المجتمع يتعاملون مع عديد من البنوك ، فاذا حصل العميل على أى قرض من بنك ما ، فانه

يضعه كوديعة جارية فى نفس البنك أو فى بنك آخر • فإذا ما وضعه فى بنك آخر ، فإنه بذلك زاد من قدرة البنك الآخر على الائتمان أى على الاقراض حيث سيقوم هذا البنك باحتجاز جزء من هذه الوديعة كاحتياطي لسحب عميله ، ويستطيع أن يستفيد بالجزء الباقي باقراضه لعميل آخر • وإذا ما قسام العميل الآخر بوضع قرضه كوديعة (حساب جارى) لدى بنك ثالث لاستطاع البنك الثالث بعد احتجاز جزء منها لسحب عميله المتصرف بالباقي الذى يمكن أن يكون وديعة لعميل ثالث • • وهكذا •

وإذا فرضنا أن الأفراد يوسطون البنوك فى كل معاملاتهم المالية ، مع وجود عدد كبير من البنوك فإن القطاع المصرفي أى البنوك مجتمعة تستطيع أن تصدر نقود ودائع أضعاف حجم الودائع الأصلية يعتمد ذلك على نسبة الاحتياطي أى النسبة التى يراها البنك المركزى مناسبة للاحتفاظ بها لسحب العملاء ، ويمكن ادراك هذه العملية بالمثال التالى :

دعنا نفترض أن شخصا أودع ١٠٠٠ (ألف جنيه) فى أحد البنوك (حساب جارى) ، وأن نسبة الاحتياطي المقررة ٢٠٪ ، فإن البنك سيقوم باحتجاز مبلغ ٢٠٠ جنيه لسحب العميل ، فى حينه أنه يمكنه المتصرف فى مبلغ ٨٠٠ جنيه الأخرى • فإذا ما أقرضه الى أحد عملائه ، والذي قام بإيداعه لدى بنك آخر • فإن هذا البنك الآخر سوف يحتجز ١٦٠ جنيهها لسحب عميله ،

وبالتالى يمكنه اقراض مبلغ ٦٤٠ جنيها ، والتي بدورها ستودع
كحساب جارى فى بنك ثالث يحجز منها مبلغ ١٢٨ جنيها (خمس
الوديعة) لمواجهة سحب العميل ، ويقرض مبلغ ٥١٢ جنيها
الباقية لتظهر وديعة جديدة فى بنك رابع .

وعند هذا الحد بلغت قيمة الودائع ١٠٠٠ + ٨٠٠ +
٦٤٠ + ٥١٢ = ٢٩٥٢ جنيها أى ما يقرب من ثلاث مرات قيمة
الوديعة الأصلية . وبلغت قيمة القروض أو الودائع المشتقة
(نقود الودائع) ١٩٥٢ جنيها أى ما يقرب من ضعف الوديعة
الأصلية .

وإذا استمرت حلقات الايداع حتى قاربت الوديعة الأخيرة
الى الصفر ، لوجدنا أن حجم الودائع سيصل الى نحو ٥٠٠٠
جنيه أى خمسة أضعاف الوديعة الأصلية وأن حجم الودائع
المشتقة يصل الى أربعة أضعاف حجم الوديعة الأصلية .

ويترتب على ما سبق أن انخفاض نسبة الاحتياطى تساعد
على زيادة امكانية البنوك فى اشتقاق نقود الودائع والعكس
بالعكس ، كما تقل هذه الامكانية فى حالة رفع نسبة الاحتياطى
أو فى حالة عدم اكتمال حلقات الايداع والاقراض .

أى أن البنوك الاسلامية تختلف فى طبيعتها عن البنوك
التجارية ، حيث هى فى الأصل بنوك استثمارية تعمل كشريك
بعمله وإدارته (مضارب) لأصحاب الودائع الاستثمارية كما قد

تعمل أيضا كرب مال بجزء من حقوق الملكية — حقوق المساهمين على رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة — وإن كانت تقوم بفتح حسابات جارية لعملائها إلا أن ذلك لا يمثل نشاطها الرئيسي ، وذلك فضلا عن تقديم الخدمات المصرفية الأخرى في إطار أحكام الشريعة الإسلامية •

وجيت أن البنوك الإسلامية لا تقدم قروضا مقابل شئ فائدة كالبنك التجاري ، بل تدخل شريكا بطريق أو بآخر في استثمار الحسابات الاستثمارية لديها • وعلى هذا فإن المشاركات التي يشارك بها البنك لا تنتقل كودائع لدى بنك آخر ، بل ترصد لدى البنك لحساب المشاركة يصرف منها حسب الاتفاق مع العميل • هذا من جهة أما من الجهة الأخرى فلا يضمن البنك الإسلامي — كالبنك التجاري — استرداد مقدار مشاركته ، أو مشاركة العميل ، ولا يستطيع أن يحدد مقدار الربح فيها مقدما ولكنها توقعات مبنية على دراسة طبيعة عملية المشاركة ذاتها أو غيرها من أساليب توظيف الأموال الجائزة شرعا • وكذلك فإن تحديد أجل الاسترداد يتراوح تبعاً للاتفاق حسب نوع المشاركة عادية أو متناقصة تنتهي بالتقليك ، وأجال بيع المراجعة ، وأساليب المضاربات من مضاربة مطلقة أي عامة أو مضاربة مقيدة أي خاصة ، كما يتراوح تبعاً لإمكانية العميل ، وطبيعة العملية الاستثمارية ، ودور البنك كمضارب فقط ، أو رب مال فقط ، أو مضارب ورب مال معا •

وقد تتوافر لدى البنك الاسلامى بغض السيولة حسب نشاط ومدى مضاربتة ومشاركاته وآجالها ، فمنها ما قد يظهر نتيجة لعقد مضاربات ومشاركات متباينة لا يتم سحبها بالكامل فى وقت محدد ، وما يرد اليه من عوائد حسابات استثمار يرى أصحابها اضافتها لحسابات ايداعاتهم الاستثمارية ، بالاضافة الى السيولة التى يمكن أن تتوافر فى الحسابات الجارية لديه .

وهنا تجب التفرقة بين مصادر الأموال السائلة لدى البنك الاسلامى من حيث الماكية ومن ثم وظيفة البنك الأساسية تجاهها . فإذا كانت السيولة مصدرها أموال المستثمرين — العملاء — فإن البنك يعمل فيها كمضارب أى شريك بعمله وإدارته ، وفى حالة توظيفها ومعها جزء من أموال المساهمين فإن عائد الاستثمار يوزع بحسب رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار بين العملاء أصحاب حسابات الاستثمار وبين أصحاب الملكية — مالكي أسهم البنك ، سواء أكان هذا العائد موجبا أو سالبا حسب القاعدة الشرعية « الغنم بالغرم » وذلك بعد خصم حصة البنك كمضارب فى حالة الربح . أما فى حالة الخسارة فإن البنك كمضارب لا يحصل على عائد ويتمثل نصيبه من الخسارة فى ضياع جهده وعمله دون مقابل . ويتحمل أصحاب حسابات الاستثمار الخسارة كأرباب المال ما لم يكن البنك كمضارب مخالفا لشروط المضاربة أو أصول الإدارة الاقتصادية السليمة أو مقصرا .

أما في حالة وجود سيولة في الحساب الجاري فان البنك الاسلامي ضامن وملزم برد هذه الأموال كوديعة لديه لأصحابها في حالة طلبها ويد البنك عليها هي يد الأمين ، وهم أصلا لم يوكلوه أو يفوضوه في استثمار الرصيد السائل منها ، وبالتالي فان استثمارها يصاحبه مخاطرة المكسب والخسارة . ومثل هذا الموقف يختلف عن البنك التجاري ، حيث يمكنه الاقراض بفائدة وبضمانات مؤكدة أو شسبه مؤكدة تقلل من قدر المخاطرة الى حد كبير وتضمن له أرباحا يحققها من وراء ذلك . واذا أقبل البنك الاسلامي على استثمار الرصيد السائل من الحسابات الجارية لديه فانه في حالة الخسارة لا بد وأن يرجع بها على حقوق أصحاب الملكية أي المساهمين . أما اذا حقق ربحا فهو لهم . وذلك على أساس القاعدة الشرعية في حديث رسول الله ﷺ «الخراج بالضمان» .

وقد يعترض البعض في أن تحقيق ربح من وراء استثمار الرصيد السائل في الحسابات الجارية لدى البنك الاسلامي يؤدي الى تكوين ثروة من أموال الغير ، ولكن يرد على ذلك بأن البنك يضمن تسديدها في حالة طلبها من جهة ، ويتحمل الخسارة التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار من جهة أخرى في اطار الغنم بالغرم والكسب بالخسارة وليس في اطار نظام الفائدة الثابتة المحددة مقدما والمنسوبة الى رأس المال .

ومع انتشار البنوك الاسلامية ، واقبال الأفراد على

الاحتفاظ بحسابات جارية لديها ، يتوافر لدى هذه البنوك رصيد متزايد من السيولة ، فإذا ما قام البنك المركزى فى الدولة الاسلامية بضمان استثمارات هذا الرصيد، فإنه يحق له المشاركة فى أرباحها بحصة ستكون من نصيب الدولة ، وبالتالي يقل الاتجاه نحو التراكمات الرأسمالية لدى تلك البنوك ، ولا يكون المال دولة بين الأغنياء ، مصداقا لقوله تعالى : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » الآية (الحشر : ٧) •

ومن المتصور أن يكون دور البنوك الاسلامية أو النظام المصرفى الاسلامى محدودا فى خلق واشتقاق نقود الودائع ، حيث ان الركيزة الأساسية فى خلق هذه النقود هى الاقتراض • والبنوك الاسلامية لا تقدم قروضا بالمفهوم السائد الذى يمكن من وضعها كودائع أو ايداعات فى بنوك أخرى ، بل ان سبيلها هو عقد مشاركات ومضاربات ، غير أن حصول العميل المضارب الثانى فى بعض الحالات على قدر من هذه الحسابات لوضعها كحساب جارى — وديعة — فى بنك آخر ، وكذلك العميل المضارب الثالث ، ثم المضارب الرابع وهكذا ، فقد تؤدى هذه الدورات للمضاربة • وان كانت تختلف عن دورات القروض — الى بروز ظاهرة توالد واشتقاق نقود الودائع فى العمل المصرفى الاسلامى بكمية محدودة • كما أن عمليات تقليب البنوك الاسلامية للأموال بالمعاوضة بالشراء والبيع طلبا للربح قد يؤدى فى بعض الحالات الى فتح حسابات جارية قد تسهم بقدر محدود فى خلق واشتقاق نقود الودائع • وقد يلعب تقليب بعض

الأموال فى البنوك الإسلامية بدون معاوضة كالقروض الحسنة والسحب على المكشوف دورا محدودا جدا فى اشتقاق نقود الودائع . وهذا اتجاه مما لا شك حميد حيث يقلل من دور البنوك فى المبالغة فى الاتجاهات التضخمية والانكماشية ، كما يتضح فى ممارستها فى ظل الأنظمة الاقتصادية المعاصرة .

وتشير بعض الدراسات المستحدثة الى دور البنوك الإسلامية فى اشتقاق النقود المصرفية — نقود الودائع — فقد تعرضت الباحثة د . كوثر عبد الفتاح الأبحى (١٨) الى « وظيفة خلق الائتمان — النقود المصرفية — التى تتميز بها البنوك التجارية بصفة خاصة ، وأنه يمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بها مجتمعة أيضا من خلال استثمار الأموال على شكل مضاربات ومشاركات فى صورة نقدية أو فى صورة شيكات مع تطور بيئة السوق المالية واتساع نظام المصارف الإسلامية » .

وانتهت الباحثة الى أن « تقديم الأموال للاستثمار بما يزيد على قدرة المصرف الفعلية — أو ما يسمى بخلق الائتمان والنقود المصرفية — هو عمل لا يخالف الشريعة الإسلامية ، ويمكن القيام به باستخدام الودائع التى يضمنها المصرف — الودائع الجارية — ويتحمل الخسارة التى يمكن أن تقع

(١٨) رسالة دكتوراه فى « الإطار العلمى والمحاسبى والضريبى لمصارف الإسلامية » مقدمة من كلية التجارة — جامعة القاهرة ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) غير منشورة ص ١٥٢ وما بعدها .

تطبيقا للمفهوم الاسلامى فى الحديث الشريف « الخراج بالضمان » الذى زوى عن السيدة عائشة رضى الله عنها •
كما ناقش الدكتور م • عمر شبرا (١٩) فى البحث المقدم منه الى المؤتمر الدولى عن البنوك الاسلامية المنعقد فى المدة من ١٥ - ١٧ ديسمبر ١٩٨٠ بمدينة دكا • بنجلاديش فى موضوع « الاطار الاسلامى للنقود والبنوك » النقود المصرفية - نقود الودائع - فى النظام المصرفى الاسلامى ، مبينا أن النقود المصرفية - نقود الودائع - تشكل الغالبية العظمى من حجم وسائط الدفع - البنكنوت والودائع •

ولما كانت قوة اصدار أوراق النقد - البنكنوت - يمارسها البنك المركزى أو مؤسسة النقد ، أما قوة اشتقاق - خلق - نقود الودائع فتمارسها البنوك التجارية مجتمعة فى ظل بعض الضوابط والرقابة غير المباشرة للبنك المركزى •
ولما كان اجمالى الودائع يتكون من « ودائع ابتدائية » - أى ودائع من النقود الورقية القانونية - وهى التى تتيح الاحتياطات النقدية التى يحتفظ بها فى صورة نقود أو ودائع

(١٩) كتاب مبادئ بنوك الاسلامية
Dr. Umer Chapra , Thoughtson Islamic Banking .

الناشر - مكتب البحوث الاقتصادية الاسلامية دكا - بنجلاديش -

١٩٨٢

Islamic Economics Research Bureau, Dacca, Bangladesh,
1982.

فى البنك المركزى ، وودائع مشتقة تنشأ من عملية توسيع
وخلق الائتمان التى تمارسها البنوك التجارية مجتمعة ، فان الأمر
يقتضى — ومن وجهة نظر الباحث — تخفيض قوة البنوك من
حيث من لهم حق الاستفادة وجنى عائد توظيف نقود الودائع
— النقود المصرفية •

وقد تكون البنوك مملوكة للقطاع الخاص ، وقد تكون
مؤمنة مملوكة للدولة • فاذا كانت مملوكة للدولة فان جملة العائد
الصافى من توظيف الودائع المشتقة وخلق نقود الودائع سيؤول
الى الخزانة العامة •

أما اذا كانت البنوك التجارية ملكية خاصة للقطاع الخاص
فان ذاك الباحث يقترح :

١ — تحديد التعامل واقتسام الربح بين البنك المركزى ،
والبنوك الخاصة فى الجهاز المصرفى الاسلامى فى اطار المضاربة
الشرعية بحصة شائعة معلومة من صافى الربح تحصل عليها
البنوك الخاصة وفقا لما يتفق عليه الطرفان •

٢ — تستخدم الدولة صافى العائد بعد خصم حصة
المضارب ، وتوجهها الى المشروعات ذات الخير العام وعلى الأخص
فى مجال التنمية الاجتماعية للفقراء واليتامى والمساكين حتى
لا يكون المال دولة بين الأغنياء مصداقا لقوله تعالى :
« كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » الآية (الحشر : ٧) •



● المضاربة بضوابطها الشرعية :

المضاربة هي من أهم الأنشطة الرئيسية للبنوك الإسلامية .
والمضاربة الشرعية هي شركة بمال من جانب رب المال وعمل من جانب آخر هو جانب المضارب - الشريك بعمله وإدارته .

والمضاربة ابتداء ايداع مال نقدي أمانة ، فإذا تصرف المضارب في المال فوكيل ، وإذا ربح فشريك ومن المعروف ومن المقرر أن البنوك الإسلامية تقوم بدور المضارب - الشريك بعمله - في توظيف أموال أصحاب حسابات الاستثمار المودعة لديه في مضاربات محددة المدة ، أو مضاربات غير محددة المدة ، مقابل حصة شائعة معلومة من الربح ومعلنة مسبقا . كما يقوم بتوظيف الحسابات الجارية لديه - الودائع الجارية تحت الطلب - بعد الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي اللازم - بأساليب توظيف قصير الأجل تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية منها أسلوب المضاربة الشرعية .

وبالطبع قد يقوم البنك الإسلامي بتوظيف جزء من الأيداعات لديه مباشرة ، سواء أكانت ايداعات في حسابات جارية أو ايداعات في حسابات استثمار (وودائع استثمارية) أو يقوم - بعد الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي اللازم - بدفع باقى أموال أصحاب حسابات الاستثمار - أو جزءا منها مضاربة الى شخص أو أشخاص آخرين .

ويعتبر البنك في هذه الحالة المضارب الأول ويكون الغير الذي دفع له البنك مال المضاربة أو جزءاً منه - باذن أصحاب حسابات الايداعات - هو المضارب الثاني * وقد يقوم المضارب الثاني بدفع مال المضاربة أو جزءاً منه الى شخص ثالث يكتون هو المضارب الثالث ، وقد يدفع هذا المضارب الثالث مال المضاربة أو جزءاً منه الى شخص رابع يكون هو المضارب الرابع وهكذا تتوالى دورات المضاربة ويتعدد المضاربون ومن المقرر أن للمضارب أن يضارب مال المضاربة لإجر باذن رب المال صريحاً أو بقوله له : **اعمل برأيك كما قال الفقهاء (٢٠) ***

توزيع عائد المضاربة بين المضاربين في دورات المضاربة :

الحالة الأولى : وان أذن رب المال للمضارب بالدفع الى آخر بالمضاربة ، فمضارب المضارب مقابل حصة قدرها ثلث الربح مثلاً ، وكان رب المال قد قال للمضارب : الربح بيننا نصفتان فعمل الثاني وربح فنصف الربح جعل للثاني ثلثه فينصرف ذلك الى نصيبه ، لأنه لا يقدر أن ينقص من نصيب رب المال شيئاً فيبقى للأول المصدس ، ويطيب ذلك لكليهما لأن رب المال يستحقه بالمسال وهما بالعمل ، بمعنى أنه اذا فرضنا أن الربح المقابل للتوزيع * ٥ جنيهاً مصرياً والربح مناصفة بين رب المال والمضارب الأول فيكون نصيب رب المال النصف أي ٥ جنيهاً ، فإذا مضارب

(٢٠) البنوك الإسلامية - د * شوقي اسماعيل شحاتة -

دار الشروق - جدة ١٩٧٦ .

المضارب الأول مقابل حصة قدرها ثلث الربح مثلا ، يكون نصيبه $\frac{1}{3}$ جنيها (ثلث النصف) ونصيب المضارب الثاني $\frac{2}{3}$ جنيها (ثلثي النصف) •

الحالة الثانية : وان دفع المضارب الأول للثاني بالنصف والمسألة بحالها فنصف الربح لرب المال ونصفه الثاني أى للمضارب الثاني ولا شيء للأول ، بمعنى أن نصيب رب المال من الربح النصف أى ٥٠ جنيها ، ونصيب المضارب الأول لا شيء ، ونصيب المضارب الثاني النصف أى ٥٠ جنيها •

الحالة الثالثة : وان كان قيل له بما رجحت بيننا نصفان فدفع المضارب الآخر مضاربة بالثلث فجعل الثاني وربح فلكل منهم أى لكل من المالك والمضارب الأول والثاني ثلث الربح ، بمعنى أن نصيب رب المال من الربح الثلث أى $\frac{1}{3}$ جنيها ونصيب المضارب الأول الثلث أى $\frac{1}{3}$ جنيها ، ونصيب المضارب الثاني الثلث أى $\frac{1}{3}$ جنيها •

الحالة الرابعة : وان دفع المضارب الآخر مضاربة بالنصف فتى هذه الصورة فللثاني نصف الربح ولكل من المضارب الأول ورب المال ربع الربح لأن الأول شرط للثاني نصف الربح وذلك مفوض اليه من جهة رب المال فيستحقه ، وقد جعل رب المال لنفسه نصف ما ربح الأول ولم يربح الأول الا النصف فيكتسبون بينهما ، بمعنى أن نصيب رب المال من الربح الربع أى ٢٥ جنيها ،

ونصيب المضارب الأول الربع أى ٢٥ جنيها ونصيب المضارب
الثانى النصف أى ٥٠ جنيها مصريا •

● الخلاصة :

١ - النظام النقدي المعدنى قبل وبعد الاسلام :

لم يكن للعرب فى الجاهلية نقودا مضروبة باسمهم بل
كانوا يعتمدون فى تعاملهم على نقود الروم وفارس يردونها فى
معاملتهم الى الوزن •

وبعد أن أشرقت على العالم شمس الاسلام برز الى
الوجود العالمى النظام النقدي المعدنى وسيطا للمبادلة مكتمل
الجوانب من وحدة نقدية حسابية شرعية هى الدينار الشرعى
والدرهم الشرعى معلومى المقدار ، ونسبة قانونية محددة بين
الدينار الشرعى والدرهم الشرعى ذلك أن الدولة الاسلامية كانت
تسير فى جملتها على نظام المعدنين •

ولم تكن الوحدة النقدية الشرعية - وان كانت محددة
تحديدا معلوما موجودة بالفعل أى مسكوكة الى زمن عبد الملك
ابن مروان الذى شخص مقدارهما وعينهما فى الخارج كما فى الذهب
ونقش عليها السكة باسمه وتاريخه اثر الشهادتين الايمانيتين •
واكتسب الدينار العربى هبة وسمعة خارج نطاق الدولة
الاسلامية • ومنذ القرن الثامن حتى الحادى عشر يدلنا التاريخ

على أن أوروبا الغربية لم تسك عملات ذهبية وبقي الدينار الذهبى العربى والوحدة النقدية البيزنطية « الصولد » يتمتعان بمركزهما الدولى وسمعتهما فى المعاملات الخارجية (٢٢) .

٢ - النقود الورقية فى الاقتصاد الإسلامى كنقود ائتمانية:

تكلم الفقهاء المعاصرون فى أوراق النقد - النقود الورقية - قبل الخروج على قاعدة الذهب على أن فيها أربعة أقوال :

الأول : أنها تعتبر كمستندات ديون على شخص معنوى فى ملاءة ويسار .

الثانى : أنها وان كانت دينا الا أنه نوع آخر مستحدث لا ينطبق عليه حقيقة الدين وشروطه المعروفة عند الفقهاء .

الثالث : أنها كمستندات ودائع محفوظة فى خزائن الأمراء جعل التعامل بها طريقا للتعامل بالبدل المحفوظ بالمصارف .

الرابع : أنها تعتبر باعتبار قيمتها الوضعية، واعتبار جهة اصدار الحكومة لها ، واعتبار الملة لها أثمانا رائجة ، فكانت كالنقدين من الذهب والفضة ولها وظيفة الثمنية ولو لم تكن خلقية .

أما بعد الخروج على قاعدة الذهب فانهم يرون أن النقود الورقية - البنكنوت - لا ننظر اليها من حيث منزلتها الخلقية

(٢١) النقود والبنوك - د . محمد يحيى عويس - الناشر دار أسامة للطبع والنشر ١٩٧٧ ص ٨ وما بعدها .

بل من حيث قيمتها الوضعية وهو ما يعبر عنه بحكم القانون ،
وقبول الأفراد التعامل بها ، ويتحفظون على أن قيمة النقود
الورقية في الحقيقة هي بما تعادله من الذهب كنقد خلقى ولذلك
يطلق بعض الفقهاء على النقود السلعية من الذهب والفضة: النقود
المطلقة ، ويطلقون على النقود الورقية : النقود المقيدة •

وفي رأينا أن النقود الورقية في الاقتصاد الاسلامي
أصبحت بعد التطور التاريخي للنقود السلعية ، وبعد الخروج
على قاعدة الذهب نقودا ائتمانية في اطار التخريج الفقهي الذي
تكلم به الفقهاء في القولين الأول والثاني المشار اليهما •

٣ - الشريعة الاسلامية والائتمان النقدي :

للاسلام فلسفته الخاصة ونظامه الذي انفرد به فمع أنه
جوز القرض الحسن ووعد بالثواب عليه ، وأنه في حد ذاته
مستحب شرعا لما فيه من فك كربة ، وإقالة عشرة فإنه حث على
الاعتدال في حدود الضرورة ، وحث على كتابة
المدين ، وأباح الاستيثاق بكفيل يضمن المدين ، أو بضمانات
عينية •

والاسلام يدعو المسلم الى المحافظة على سلامة أموال
الغير والى الوفاء بما عليه من الالتزامات المالية بالاستقراض في
حدود قدرته على سداد القرض في المستقبل وفي مواعيده
سواء أكان شخصا طبيعيا أم شخصا معنويا كبيت مال المسلمين •

قال صلوات الله وسلامه عليه : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن مات وعليه دين فعلى قضاؤه » وقال عليه الصلاة والسلام : « من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك ديناً فالى الله ورسوله » ♦

وبذلك فإن الشريعة الإسلامية قد أرست دعائم الائتمان والثقة فى المعاملات قوية سليمة متينة ، نافعة ، مهذبة ومطهرة من الربا وشروره وآثامه ♦

وفتح الاعتماد — وقبل السحب — يعتبر وعداً بالقرض ♦

وفتح الاعتماد المستندى — كوسيلة لتنفيذ الوفاء بالثمن وتسهيل المعاملات ودون أن يصاحبه أى تسهيلات ائتمانية بفوائد صريحة أو مقنعة فى صورة زيادة نسبة العمولة أو الأجر مما يخفى فائدة مستترة — جائز شرعاً فى إطار الوكالة ، أو الحوالة ، أو الضمان ♦

وفى الحوالة فإن الأحناف يرون صحة الحوالة ولو لم يكن الحال عليه هدينا ويشترطون لصحة الحوالة رضا المدين ♦

أما موضوع السحب على المكشوف فقد ناقشه مؤتمر المصرف الإسلامى المنعقد بدبى ١٣٩٩هـ — ١٩٨١ م وأوصى المؤتمر « بأنه يرى أن هذا التعامل جائز شرعاً ولا يوجد مأخذ عليه بل هو نوع من القرض الحسن الذى تستحسنه الشريعة الإسلامية لمن يحتاجون اليه » ♦

وترتكز سياسة التوظيف في الاقتصاد الاسلامي طلبا للربح على أساس الغنم بالغرم في اطار الشركة بين الأطراف المعنية لا القروض ، مما يشكل بلا شك نقطة تحول في العمل المصرفي ينحصر بها دور البنوك والمؤسسات المالية كوسيط مالي في سوق المال يستهدف بصفة أساسية من خلال الاقتراض والاقتراض الاستفادة من فرق سعر الفائدة الربوية وأكل المزيد من الربا بدون معاوضة •

وفي اطار هذه الاستراتيجية يتقلص دور القروض كأهم مصادر الأموال الخارجية في هياكل التمويل في النشاط التجاري والاقتصادي والاستثمارات التي تستهدف تحقيق الربح • ويتعاطم دور الممول المشارك بماله ، والمضارب — الشريك بعمله وإدارته — حيث يقتسم الطرفان العائد بينهما بحصة شائعة معلومة ومعلنة مسبقا من الربح في اطار الملكية والمشاركة والاعتماد الذاتي على النفس وعلى الموارد المتاحة وفقا لهذا الاطار وليس في اطار المدائنية والمديونية الداخلية والخارجية • وغنى عن البيان أن دور الممول المشارك ، أو الشريك المضارب يختلف عن دور الشريك الكامل أو المساهم •

ويتعاطم في مجال تمويل التنمية الاجتماعية والاستثمارات ذات العائد الاجتماعي دون العائد الاقتصادي دور القروض الحسنة — بلا فوائد — كما أنه لا مجال في الموازنة العامة للدولة لتمويل الموازنة الاستثمارية وقطاع الأعمال من خلال القروض الحسنة •

٤ - نقود الودائع والبنوك الاسلامية :

جواز قيام البنوك الاسلامية مجتمعة من خلال الايداعات النقدية فى الحسابات الجارية وما يؤدى اليه قيام البنوك الاسلامية بتقليب الأموال بالمعاوضة بالشراء والبيع من فتح حسابات جارية ، ومن خلال المشاركات ، ومن خلال دورات المضاربة الشرعية ودفع مال المضاربة من المضارب الأول الى المضارب الثانى الى مضارب ثالث وهكذا ، بالإضافة الى عمليات المقرض الحسنة من اشتقاق نقود الودائع - النقود المصرفية - ولكن دور البنوك الاسلامية محدود وهو اتجاه مما لا شك حميد حيث يقال من دور البنوك فى المبالغة فى الاتجاهات التضخمية والانكماشية فى ظل الأنشطة الاقتصادية المعاصرة .

٥ - المضاربة بضوابطها الشرعية :

المضاربة من أهم الأنشطة الرئيسية للبنوك الاسلامية .
وهى شركة بمال من جانب رب المال وعمل من جانب آخر هو جانب المضارب - الشريك بعمله وإدارته . ويمثل البنسك بالنسبة لأموال أصحاب حسابات الاستثمار المضارب الأول ، وله بموافقة رب المال أن يدفعها أو جزءا منها الى مضارب ثان ، وللمضارب الثانى أن يدفعها أو جزءا منها الى ثالث ، وهكذا فى دورات مضاربة مختلفة . وقد حددت الشريعة الاسلامية خصائص وأحكام وضوابط المضاربة .



الفصل الرابع

بيت المال وظائفه التنفيذية في تطبيق الإسلام

- بيت المال كمؤسسة مالية ومصرفية
- النظام المحاسبي والمستندى في بيت المال

بيت المال ووظائفه النقدية فى التطبيق الاسلامى

من المعروف أن الدولة الاسلامية منذ نشأتها قد استكملت مقوماتها السياسية والادارية والمالية وأجهزتها الحضارية المتعددة فى فترة — كما يقال — تعد فى عمر التاريخ قصيرة • وقد يظن البعض أن الدولة الاسلامية لم تظهر الا فى عهد الخلفاء الراشدين ، والحقيقة أنها ظهرت مستكملة جميع مقوماتها فى عصر الرسول ﷺ • وكان اتساع رقعة الدولة العربية الاسلامية فى عهد الخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه — نتيجة للفتوحات — مدعاة لاتخاذ ترتيبات ادارية ومالية ومحاسبية ومصرفية لمواجهة هذا التوسع الكبير ، ووضع عمر بن الخطاب رضى الله عنه أول ديوان فى الاسلام •

وقد قسمت الدولة — فى اطار لا مركزية الادارة — الى ثمان وحدات ادارية — ولايات — وكانت الولاية تتكون من وحدات ادارية أصغر حتى تصل الى القرية •



● بيت المال كمؤسسة مالية ومصرفية :

أما بيت المال فكان موجودا فى عصر الرسول ﷺ — واستخدم العمال والعاملين وفرض لهم الأجور والرواتب • ثم تنوعت الدواوين وفقا لما تقتضى به الحاجة وتدعو اليه المصلحة ،

كما صاحب ذلك انشاء الأجهزة الرقابية وكان مقر ديوان بيت المال العام فى عاصمة الدولة ، وكان فى كل ولاية بيت مال فرعى •

وكان ديوان السلطة — كما ذكره الماوردى^(١) — ينقسم الى أربعة أقسام :

- ١ — ديوان الجيش •
- ٢ — ديوان الأعمال^(٢) •
- ٣ — ديوان العمال •
- ٤ — ديوان بيت المال •

وطبيعة بيت المال منذ نشأة الدولة الاسلامية أنه مؤسسه مالية ومصرفية فى ضوء ما تحمله من خصائص وأهداف ووظائف وأدوات ، لها شخصية معنوية ، ولها وفقا لظروف البيئة والعصر قياساتها المالية والمصرفية والمحاسبية ، ونعرض بإيجاز الجانب التطبيقى لها •

حسبنا فى تحديد مفهوم بيت المال فى الدولة الاسلامية تعريف الفقهاء له بأنه « عبارة عن الجهة لا المكان ، وأن كل مال استحققه المسلمون ولم يتعين مالكة منهم فهو من حقوق

(١) الأحكام السلطانية للماوردى المتوفى سنة ٤٥٠ هـ ص ٢٠٣ وما بعدها — مطبعة الوطن بمصر سنة ١٢٩٨ هـ •

(٢) الأعمال كثيرة منها أعمال متحصل الغلال والتقاوى ، وأعمال الاعتصار ، وأعمال المبيع ، وأعمال المبتاع — أى المشتريات — وأعمال الخدم ، والتأدييات •

بيت المال ، وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال » (٣) •

« ولو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما وكان أحدهما مصرفه مستحقا على وجه البذل والثاني مصرفه مستحق على وجه المصلحة والارفاق ، واتسع بيت المال لأحدهما فقط صرف فيما يصير منهما ديننا فيه ، فلو ضاق عن كل واحد منهما جاز لولى الأمر إذا خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق ، وكان من حدث بعده من الولاية مأخوذا بقضائه إذا اتسع له بيت المال » •

وتفصيل ذلك كما يقول الماوردي أيضا :

« وفيما اختص ببيت المال من دخل وخرج فهو إن كل مال استحققه المسلمون ولم يتعين مالكة منهم فهو من حقوق بيت المال فإذا قبض صار بالقبض مضافا إلى حقوق بيت المال سواء أدخل إلى حرزه أو لم يدخل لأن بيت المال عبارة عن الجهة لا المكان ، وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال ، فإذا صرف في جهته صار مضافا إلى الخراج من بيت المال سواء خرج من حرزه أو لم يخرج لأن ما صار إلى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم فحكم بيت المال جارا عليه في دخوله إليه وخروجه » •

(٣) المرجع السابق •

.. ويقول: «أما المِيتَحَقُّ على بيت المال فضربان :

١ — أحدهما ما كان بيت المال فيه حرزا فاستحقاقه مقدر بالوجود فإن كان المال موجودا فيه كان صرفه في جهاته مستحقا وعدمه مسقط لاستحقاقه •

٢ — والضرب الثاني أن يكون بيت المال له مستحقا فهو على ضربين :

(أ) أحدهما أن يكون مصرفه مستحقا على وجه البذل كأرزاق الجند وأثمان الكراع والسلاح فاستحقاقه غير معتبر بالوجود وهو من الحقوق اللازمة مع الوجود والعدم ، فإن كان موجودا عجل دفعه كالديون مع اليسار وإن كان معدوما وجب فيه الانظار كالديون مع العسار •

(ب) والضرب الثاني أن يكون مصرفه مستحقا على وجه المصلحة والارفاق دون البذل فاستحقاقه معتبر بالوجود دون العدم فإن كان موجودا في بيت المال وجب فيه وسقط فرضه عن المسلمين وإن كان معدوما سقط وجوبه عن بيت المال وكان إن عم ضرره من فروض الكفاية على كافة المسلمين حتى يقوم به منهم من فيه كفاية كالجهاد ، وإن كان مما لا يعم ضرره كوعور طريق قريب يجد الناس طريقا غيره بعيدا أو انقطاع شرب يجد الناس غيره شربا غاذا سقط وجوبه عن بيت المال بالعدم سقط وجوبه عن الكافة لوجود البذل •

فلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع لأحدهما
صرف فيما يصير منهما ديناً فيه فلو ضاق عن كل منهما جاز
لولى الأمر إذا خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه
فى الديون دون الارتفاق وكان من حدث بعده من الولاة مأخوذاً
بقبضائه إذا اتسع له بيت المال » •

كما ذكر عن الشاطبى فى الاقتراض على بيت المال فى
الأزمات :

« الاقتراض فى الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال
دخل ينتظر وأما إذا لم ينتظر شيء وضعفت وجوه الدخل بحيث
لا يفى فلا بد من جريان حكم التوظيف » ويقول : ومن ملاحظة
المصلحة العامة أنه إذا خلا بيت المال أو ارتفعت حاجات الجند
وليس فيه ما يكفيهم فلامام أن يوظف على الأغنياء — أى
يفرض من الضرائب — ما يراه كافياً لهم فى الحال الى أن يظهر
مال فى بيت المال أو يكون فيه « ما يكفى » • فالشاطبى يضع
قيداً على مبدأ الاقتراض على بيت المال ويشترط قدرة بيت المال
على سداد القروض فى المستقبل فإذا كان لا يرجى ذلك فيتعين
على الحاكم عدم الإلتجاء الى الاقتراض ويجب فى هذه الحالة
تمويل العجز بفرض ضرائب على الأغنياء •

معالجة الفائض فى بيت المال وتكوين الاحتياطى العام :

وقد اختلف الفقهاء فى معالجة الفائض المالى فى بيت المال
فى الفقه الإسلامى على قولين :

١ - يقول القاضي الماوردي (٤) : « وإذا فضلت حقوق بيت المال عن مصرفها نقداً اختلف الفقهاء في فاضله ، فذهب أبو حنيفة إلى أنه يدخر في بيت المال لما ينوب المسلمين من حادث » .

٢ - وذهب الشافعي إلى أنه يتبض على أموال من يقيم به صلاح المسلمين ولا يدخر لأن الضرائب تعين فرضها عليهم إذا حدثت .

أغراض ديوان بيت المال :

ويحدثنا قدامة بن جعفر المتوفى سنة ٣٧٧هـ (٥) عن أغراض ديوان بيت المال فيقول : « هذا الديوان ينبغي أن يعرف غرضه ، فإن علم ذلك دليل على الحال فيه والفرض فيه إنما هو محاسبة صاحب بيت المال على :

١ - ما يرد عليه من الأموال .

٢ - ويخرج من ذلك في وجوه النفقات والاطلاقات .

وكان المتولى له جامعاً للنظر في الأمرين ومخاسبا على الأصول والنفقات » . كما يقول : « وما يحتاج إلى تقوية هذا

(٤) المرجع السابق .

(٥) الخراج وصفة الكتابة - مخطوط - المنزلة الخامسة - الباب الثالث دار الكتب المصرية .

الديوان لتصح أعماله وتنظم أحواله ويستقيم ما يخرج منه أن يخرج كتب الحمل من جميع النواحي قبل إخراجها إلى دواوينها إليه ليثبت فيه ، وكذلك سائر الكتب النافذة إلى صاحب بيت المال من جميع الدواوين بما يؤمر بالمطالبة به من الأموال ، ويكون لصاحب هذا الديوان علامة على الكتب والصكوك والاطلاقات — أى النفقات — ينفذها الوزير وخلفاؤه ويراعونها ويطالبون بها إذا لم يجدوها •

وان هذا الديوان إذا استوفيت أعماله كان قال الاستخراج بالحضرة والحمل من النواحي » • وكان وإلى كل ولاية يقوم بمباشرة جميع الإيرادات العامة والصرف منها في المصارف المختلفة والنفقات الاستثمارية ويرسل ما يتبقى من الأموال إلى بيت المال العام في عاصمة الدولة • هذا وقد أقامت الدولة بعد عصر الخلفاء الراشدين بعض المشروعات الاقتصادية كالمدايع والطواحين والحمامات والفنادق وقامت بتأجيرها وكانت تعرف بالمستغلات وأنشئ لها ديوان خاص يسمى ديوان المستغلات •

وكان بعض الخلفاء يهتمون بتفقد أوجه النفقات، ويروي أن أبا جعفر المنصور الخليفة العباسي الثاني تفقد مرة الديوان فوجد المخزون من القراطيس — ورق الكتابة — كثيرا فسأه ذلك ، وطلب بيع الزائد عن الحاجة ، ولكنه عدل عن ذلك لخوفه من

قيام أحداث تمنع وصول القراطين من مصر الى عاصمة الخلافة في بغداد^(٦) وهو ما نعبر عنه بالمخزون الاستراتيجي .

* * *

● النظام المحاسبي والمستندى في بيت المال :

وقد كشفت دراسة أوراق البردى العربية^(٧) أن المجموعة المستندية المستخدمة في بيت المال لتسجيل كافة العمليات من تحصيل للايرادات العامة وصرف النفقات العامة والحركة بين بيت المال العام وبيوت المال الفرعية في الولايات الاسلامية وفيما بينها وبين بعضها ، أنه قد استخدمت أدوات للمعاملات المالية والنقدية غير النقود المعدنية — الذهب والفضة — تشكل عملا مصرفيا ومن أهمها السفتجة والتحويلات والمقاصة على النحو التالي :

السفتجة

ذكر الخوارزمي لفظ « السفتجة » في كتابه « مفاتيح العلوم » ولم يعرفها واكتفى بقوله انها معروفة^(٨) .

(٦) الوزراء والكتاب — الجهشيارى ص ١٣٨ — المتوفى سنة ٣٣١ هـ — ٩٤٢ م .

(٧) التنظيم المحاسبي للموال العامة في الدول الاسلامية — رسالة الماجستير للدكتور محمود لاشين — مقدمة لكلية التجارة — جامعة الازهر ١٩٧٦ منشورة .

(٨) مفاتيح العلوم للخوارزمي المتوفى سنة ٣٨٧ هـ طبع وتصحیح عثمان خليل ص ١٩٣ .

ولكن محقق الكتاب ذكر فى الهامش أن « السفتجة هى الحوالة التى تعطى من بنك على بنك آخر وذلك أن يدفع صاحب المال ماله لبنك على أن يأخذه من بنك آخر . . . الخ » ولقد تضمنت أوراق البردى لفظ السفتجة كثيرا * والحقيقة أن السفتجة هى خطاب تذكر فيه قيمة معينة من المال قابل لأن يصرف فى أى مكان من عملاء وجهابذة (٩) الشخص الذى حرر السفتجة والنقود المذكورة فى السفتجة تدفع فى أى بلد وكان من السهل أن يحملها التاجر عبر الطريق الطويلة وهو آمن بل كانت أموال الجباية من الولايات ترسل الى العاصمة بهذه الوسيلة وهذا ما تؤكد الوثيقة رقم ٢٢٢ بسجل دار الكتب قطعة رقم ٢٤٦ طراز ٣٥٧ والتى ذكرها جروهمان وترجع الى القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) وتتضمن المرسل الى بيت المال من أقساط الضرائب (قسط أبيب) وهو عبارة عن دنانير وأجزاء الدنانير والباقى سفاتج * ويعرف أ * جروهمان (١٠) السفتجة بأنها تساوى الشيك *

التحويلات

وكانت التحويلات بين الدواوين معروفة وكان يعتد بالأحالة عند احتساب النفقة والإيراد *

(٩) الجهيز هو الصرفى والجهابذة الصيارفة .

(١٠) أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية ترجمة د. حسن

إبراهيم حسن — القاهرة ١٩٦٧ — جزء ٤ ص ٢٣١ .

والتحويل هو أن يجيل بيت المال شخصا له مرتب أو دين مستحق على بيت المال على جهة معينة ليصرف منها استحقاقه ، وبعد الصرف كان بيت المال يعتد لهذه الجهة بالمبالغ التي صرفتها لهذا الشخص .

والتحويلات التي تتم على جهة معينة كان يعتد بها وتقيّد مبالغها في الجانب الأيمن من الجريدة - الدفتر - وكان يطلق على هذه التحويلات « المجرى » (١١) .

هذا وكانت الجرائد - الدفاتر - المستخدمة في ديوان بيت المال مسجلة بمعنى أن كل صفحة من صفحاتها كان يوضع عليها خاتم السلطان (١٢) .

المقاصة

والمقاصة (١٣) هي أن يجبس من القابض لئله ما كان تلمّظه (١٤) أو استلفه وربما يقاص من رزقه بحق بيت المال قبله من خراج أو نحوه فيجعل ما استلفه اخراجا له ووردا له . أي إن المقاصة عندئذ تلغى ما كان على الجامل .

(١١) القنظيم المحاسبى للأموال العامة - د . محمود لاشين -

ص ٣١٢ .

(١٢) المرجع السابق ص ٧٣ .

(١٣) المرجع السابق ص ٢١٩ .

(١٤) التلميط أن يطلق لطائفة بعض أرزاقهم قبل الاستحقاق .

حسابات بيت المال (١٥) :

تبدأ عملية التسجيل في دفاتر بيت المال بدفتر يطلق عليه «تعليق اليومية» ويقول النووي (١٦) : «أول ما يحتاج إليه كل مباشر أن يضع له تعليقا ليوميته ، ذكر فيه تاريخ اليوم والشهر من السنة الهلالية ، ويذكر فيه جميع ما يتجدد ويقسح في ذلك اليوم في ديوانه من :

١ - محضر

٢ - مستخرج

٣ - مجرى

٤ - مبيعات (مشتریات)

٥ - مبيعات

٦ - مصروف

٧ - ما يتجدد من زيادات في الأجر والضمان

٨ - تقرير أجائر

٩ - ترتيب أرباب استحقاقات على جهات

١٠ - تنزيل من يستخدمه

١١ - صرف من يصرفه من أرباب الخدم

١٢ - غير ذلك

(١٥) كان العرب يقسمون الكتابة الى اصلين رئيسيين : كتابة الانشاء ، وكتابة الاموال .

(١٦) نهاية الارب في فنون الادب للنووي - جزء ٨ من مؤلفه الكبير ، كتبه سنة ٧٢١ هـ (١٣٠٢ م) بالقاهرة .

وحتى لا يخل بشيء مما وقع له في مباشرته قل أو جل .
وهذا التعليق هو أصل المباشرة فمن ضبط اليوم انضبط ما بعده .
ويوضع لكل اسم ما يستحقه مشاهرة ومسانهة عينا (أى
نقدا) وغلة أو غير ذلك ، ثم يشطب قبالة كل اسم ما قبضه
مفضلا بتواريخه من جهة قبضه ليسهل عليه بذلك مجاسبة
كل نفر عند الاحتياج ، ولا بد لكل مباشر من جريدة على هذه
الصفة تشتمل على الأصل والخصم .

نظام دقيق لحفظ مستندات وسجلات الدواوين :

وكانت مستندات وسجلات الدواوين تحفظ بطريقة منظمة
في مكان معد لذلك ويعمل لذلك فهرست . وإذا تطلب الأمر
استخراج مستند مضى عليه مدة طويلة فلا بد لاستخراجه
من أمر كتابي يوقع عليه مسئول كبير في الديوان .

ولقد أورد الصابي (١٧) قضية تفيد أن أحد المسؤولين
عن الديوان في بغداد في سنة ٢٩٨ هـ رفعت اليه مظلمة من أحد
الرعايا وعند مثل الخصوم بين يديه تذكر أنه كان قد قضى في
مثل هذه القضية منذ ستة عشر عاما ، فكتب الى الديوان المختص
باخراج ذلك المستند . قال الصابي : « جلس أبو الحسن
ابن الفرات يوما للمظالم في سنة ٢٩٨ هـ فتقدم اليه خصماتان
في دكاكين بالكرخ وتأملهما فقال لأحدهما أرفعت اليه قضية في

(١٧) تحفة الأمراء — ص ١٤٣ .

سنة ٢٩٨ هـ فى هذه الدكاكين • ثم رجع وقال له : سنك تصغر عن هذا • فقال الرجل : ذاك أبى • • فوقع أبو الحسن باخراج رقع القصاص والتوقيعات فى سنة ٢٩٨ هـ من الديوان •

حساب الختمة — حساب العمليات النقدية :

وقال النويرى^(١٨) : تعد الختمة على ما يرد الى بيت المال من العين — العمليات النقدية — من سائر الأموال ، وقد تعد عن شهر وقد تعد عن سنة وتسفى حينئذ الختمة الجامعة وطريقة اعداد الختمة أنه اذا مضت على المباشرة مدة — وهو هنا الجهد — أى الصرفى — لا تتجاوز أحد عشر شهرا نظم حسابا سماه الكتاب فى مصالحهم : الختمة •

ونتصور فيما يلى نموذجا لحساب الختمة فى إطار ما ذكره النويرى وقد كانت أصول الأموال — الايرادات — تسجل فى يمينة الدفتر ، وتسجل المصروفات على يسار الدفتر •

(١٨) مرجع سابق •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ختمة بمبلغ المستخرج والمجرى من أموال الجهات
لاستقبال أول المحرم وإلى آخر ذى الحجة عام ٠٠٠٠

بولاية ٠ ٠ ٠ ونظر ٠ ٠ ٠ ومشاركة ٠ ٠ ٠ واعتماد ٠ ٠ ٠

أصول الأموال (الأيرادات) خصوم الأموال (المصروفات)

١ - الوارد من الجهة ٠ ٠ ٠

وتاريخه XXXXX XXXXX (أ) التحويلات

الوارد من الجهة ٠ ٠ ٠ XXXXX

وتاريخه XXXXX (ب) المشتريات

٢ - المجرى : جهة ٠ ٠ ٠ مجراة (ج) المصروفات

٣ - المضاف (د) ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

(أ) الخاضع المساق

XXXXX (رصيد مرحل)

XXXXX (ب) أثمان المبيعات

XXXXX الحاصل (الرصيد) (ج) قروض

XXXXX (د) التحويلات

XXXXX (هـ) ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

الفذلكة

XXXXX XXXXX

كَمَا كَانَ يُعْتَدُّ بِالْإِضَافَةِ الَّتِي الْخَتْمَةُ — حِسَابُ الْعَمَلِيَّاتِ
النَّقْدِيَّةِ — حِسَابُ «التَّوَالِي» — الْغَلَالِ — وَكَمَا يَقُولُ النُّوِيرِيُّ:
مُضَافًا بِمَضْمُونِهَا الَّتِي أَخَذَهُ عَلَى نَفْسِ الْمَنَوَالِ الْمُسَابِقِ .

وَحِسَابُ الْمَبِيعَاتِ ، وَحِسَابُ الْمُشْتَرِيَّاتِ ، وَحِسَابُ الْجَوَالِي
— الْجَزِيَّةِ — وَكَذَلِكَ يُعَدُّ حِسَابُ الْخِدْمِ وَالْجَنَائِيَّاتِ وَالْقَائِدِيَّاتِ —
وَالْخِدْمِ هِيَ الْأَمْوَالُ الَّتِي يَدْفَعُهَا الْفَلَاحُونَ نَظِيرَ الْمَضِيَّافَةِ . يَقُولُ
النُّوِيرِيُّ : « يَذْكُرُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ وَالْجَرَائِمُ ، وَيُضَيَّفُ إِلَى ذَلِكَ مَا لَعَلَهُ
انْسَاقٌ قَبْلَ تَقْرِيرِ هَذَا الْمَالِ أَوْ الْعَمَلِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَيَفْذَلُكَ عَلَيْهِ ،
وَيَسْتَخْرِجُ مِنْ عَرْضِهِ بِمَقْتَضَى خَتْمِ الْمَدَّةِ ، وَيَعْتَدُّ بِمَا لَعَلَهُ رَسْمٌ
بِالْمُسَامَحَةِ بِهِ ، مِمَّا هُوَ قَرَرٌ ، وَيَسُوقُ مَا يَنْطَرِدُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى
الْبَاقِي » .

عَمَلُ الْإِرْتِفَاعِ — الْحِسَابُ الْخَتَامِيُّ :

وَيُعَدُّ عَنْ كُلِّ سَنَةٍ مَالِيَّةٍ كَامِلَةٍ هَجَرِيَّةٍ عَمَلُ الْإِرْتِفَاعِ — وَهُوَ
كَمَا يَقُولُ النُّوِيرِيُّ « الْعَمَلُ الْجَامِعُ الشَّامِلُ لِكُلِّ عَمَلٍ » . وَهُوَ
بِمُثَابَةِ الْحُسَابِ الْخَتَامِيِّ لِلدِّيَّوَانِ ، أَوْ الْوَلَايَةِ ، أَوْ الدَّوْلَةِ .

وَكَمَا يَقُولُ : وَكَانَ يَلِيزُ أَعْدَادُ تَقْرِيرِ الْإِرْتِفَاعِ — فِي كُلِّ
سَنَةٍ — وَهُوَ الْإِرْتِفَاعُ بَعِيثُهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُضَيَّفُ فِيهِ حَاضِلًا وَلَا بَاقِيًا
وَلَا يَفْصَلُ فِيهِ الْجَوَالِي — الْجَزِيَّةِ — بِالْأَسْمَاءِ ، بَلْ يَعْقِدُ الْجُمْلَةَ
فِي صُورَةٍ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّ مِنْ جِهَاتِ الْأَصُولِ وَالْمُضَافِ ، وَيُخَصِّمُ

بالمرتب عليها عن سنة كاملة ، ويسوق الى خالص أو ناقص ليظهر
بذلك ميزان تلك الجهة (١٩) .

وأما تقدير الايراد أو المصروف لكل ولاية أو اقليم فكان
يسمى « العبرة » .

التعامل على أساس معيار نقد بيت المال ووزنه :

وقد وردت كثيرا فى ايرادات — ايصالات — السداد وفنى
غيرها من أوراق البردى عبارة أن « الدفع بنقد بيت المال ووزنه »
ويعلق أ . جزوهمان (٢٠) على ذلك بقوله :

« تشير هذه الصيغة الشائعة الاستعمال الى هذه الحقيقة
وهى أن تسديد قيمة هذه الايجارات لبيت المال انما كان يتم على
أساس أن هذه الضرائب كانت تؤدى على أساس المعيار الرسمى
لوزن العملة المودعة ببيت المال » . ومن مجموعة أوراق البردى
نلاحظ أن قرّة بن شريك والى مصر قد سمح لعامل الضرائب بأخذ
الجزية « على وزن بيت المال » كما أعطى هذه التعليمات الى
المسطل أو عامل اخراج الكورة — الاقليم — أو عمدة القرية .

على أن الصعاب الى كان يواجهها كبار موظفى بيت المال
ومن يليهم من الموظفين من جراء استعمال العملة الزائفة فى دفع

(١٩) مرجع سابق — جزء ٨ ص ٢٧٥ — ٢٩٧ .

(٢٠) مرجع سابق جزء ٢ ص ٤٤ .

الضرائب لم تقف عند حد ، ومن ثم أصبحت مهمة الموظف الذى عرف فى صدر الفتح العربى جهاد وزن العملة ومطالبة الناس بأداء ما عليهم من الضرائب على أساس هذا الوزن المقدر » •



• الخلاصة :

١ - بيت المال كمؤسسة مالية ومصرفية :

بيت المال مؤسسة مالية ومصرفية وفقا لظروف البيئة •
بيت المال مؤسسة مالية مركزية تتمثل فى بيت مال عام فى عاصمة الدولة الاسلامية وتوجد بيوت مال فرعية فى ولايات وأقاليم الدولة •

بيت المال له الشخصية المعنوية القانونية والمحاسبية •

٢ - العجز والفائض فى بيت المال :

يجوز الاستقراض على بيت المال فى ظروف معينة وبشروط معينة •

ويجوز عند الحنفية اذا فصلت حقوق بيت المال من مصرفها المستحق تكوين احتياطي عام بالفاضل - أى الفائض - لدعم المركز المالى لبيت المال •

٣ - أهداف التنظيم المحاسبى فى بيت المال :

يستهدف التنظيم المحاسبى فى بيت المال تحقيق الأهداف

التالية وهي كما ذكرها الفقهاء تشكل إطار المحاسبة الحكومية في الدولة الإسلامية :

- (أ) تسجيل ما يرد على بيت المال من الأموال والإيرادات وما يخرج منها في وجوه النفقات — الاطلاقات — مؤيدة بالمستندات الخارجية والداخلية التي تحفظ بطريقة منظمة ومفهرسة في مكان معد لذلك ولا يستخرج أى مستند مضى عليه مدة طويلة الا بأمر كتابي موقع عليه من مسئول كبير .
- (ب) يسط حسابات جارية شخصية .
- (ج) تصوير حسابات ختامية سنوية .

٤ - بيت المال والعمل المصرفي :

تشمل عمليات بيت المال بالاضافة الى الايرادات والمصروفات :

- (أ) منح القروض للمزارعين وغيرهم .
- (ب) شراء المستلزمات السلعية .
- (ج) المبيعات .
- (د) الخدمات .

وقد اتسعت وتطورت أدوات التعامل في بيت المال لتشمل غداً النقود المعدنية أدوات أخرى من أهمها :

- (أ) السفاتج أى الشيكات .
- (ب) التخويلات بين الدواوين ، وكان يعتد بالاحالة عند احتساب النفقة أو الايراد ، وكانت تسمى « المجرى » .

• (ج) المقاصة •

وكانت تتم المحاسبة على أساس معيار عملة بيت المال ووزنه ، وكان يعرف من يتولاها بالجهباز أو الجهبذ (الصرفى) •

• - بيت المال ونقود الودائع - النقود المصرفية :

وبجوار الدينار الشرعى الذى احتل فى النظام النقدى المعدنى مكانا مرموقا فى التجارة الدولية ثابتا ومستقرا عرفت الدولة الاسلامية النقود المصرفية - بمفهوم نقود ودائع الحسابات الجارية - فى معاملات بيت المال العام وبيوت المال الفرعية ، وبين بعضها ، كأداة للتعامل دون أن يمر هذا النظام النقدى بمرحلة النقود الائتمانية الورقية - البنكنوت •



الفصل الخامس

الفكر الإسلامي وتغير قيمته النقود

- القيمة الداخلية للنقود
- القيمة الخارجية للنقود
- آراء الفقهاء في تغير قيمة النقود
- غلاء ورخص الفلوس

الفكر الإسلامى وتغير قيمة النقود

● القيمة الداخلية للنقود

كانت النقود فى العصر الأول للإسلام كما بينا هى الدينار والدرهم ، وقدرت قيمة الدينار على أساسين أنه يساوى عشرين قيراطا من الذهب الخالص ، والقيراط خمس شعيرات ، أى أن الدينار كان يساوى مائة حبة شعير من الذهب الخالص ، أما الدراهم فكانت مختلفة حتى زمن النبى ﷺ وزمن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، فبعضها كان عشرين قيراطا من الفضة الصنة (مئله الدينار) ، وبعضها كان إثني عشر قيراطا (ثلاثة أخماس الدينار) وبعضها كان عشرة قيراطا (نصف الدينار) فوقعت المتنازع حتى الإيفاء والاستيفاء فى زمن عمر رضى الله عنه ، فأخذ من كل نوع من الأنواع الثلاثة درهما وخطبهم وقتلهم إلى ثلاثة دراهم متساوية فخرج كل درهم أربعة عشر قيراطا ، وبقي العمل عليه حتى كل شيء (١) أن الدرهم كان يساوى سبعة أعشار الدينار ، مع ملاحظة أن الذهب والفضة لم تختلف قوتهما الشرائية فى ذلك الوقت (٢) .

(١) ابن نجيم ، البحر الرائق — مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

(٢) يراجع فى هذا :

(أ) د . شوقي أسيماعيل شحاته — محاسبة زكاة المال علما

وعملا — مكتبة الانجلو المصرية ، سنة ١٩٧٠ ، صفحة ١٩٣ .

ثم ظهرت في العصور التالية أنواع أخرى من النقود ، كان منها النقود المغشوشة أي التي خلط فيها الذهب أو الفضة بغيرهما من المعادن ، والنقود الناقصة الوزن . وحاصل مذهب مالك في هذه النقود : « أنها ان راجت رواج الكاملة ، بحيث لا يحطها الغش أو النقص عن قيمة الكاملة ، ولا عن اطلاق اسم الدراهم والدنانير عليها فهي في حكم الخالصة الكاملة ، وان لم ترج رواج الكاملة ، حسب في المغشوش خالصة على تقدير التصفية — واعتبر في النقص التكميل ، فاذا كانت العشرون ينقصها انما تروج رواج تسعة عشر تكون قيمتها تسعة عشر ، ويعتبر اليسير » . وحاصل مذهب الأحناف فيها : « انه اذا كان الغالب عليها الفضة فهي في حكم الفضة ، والا فهي سلعة ، وحد الغلبة أن يزيد على النصف » (٣) .

ثم ظهر نوع آخر من النقود ، وهو الفلوس ، ويقصد بها تلك العملة المتخذة من المعادن غير الذهب أو الفضة ، ويلحق بها النقود الورقية ، وخلاصة رأي الفقهاء فيها : « أنها ان راجت رواج الأثمان فهي ثمن ، والا فهي سلعة » (٤) .

(ب) د . ابراهيم فؤاد أحمد على ، مرجع سابق ، هامش ص ٤٣ .

(ج) د . يوسف القرضاوى ، مرجع سابق ، ج ١ ، هامش ص ٢٦٤ .

(٣) محمد حسنين مخلوف ، مرجع سابق ، ص ١٦ وما بعدها .

(٤) ابن عابدين ، رد المحتار ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ص ٤٣ .

ومما تقدم يتضح أن قيمة الدينار والدرهم معتبرة بما يساويانه وزنا من الذهب والفضة، كما يتضح أيضا أن قيمة الأنواع الأخرى كانت تتحدد على أساس الرواج ، أى قبول الناس لها ، وتواضعهم (أى قبولهم) على تحديد قيمتها (مع ملاحظة خلاف الأحناف فى النقود المغشوشة والتناقصة) ، ومعنى هذا أو بعبارة أخرى — أن قيمة هذه النقود تحدد على أساس قوتها الشرائية أى أساس نسبة التبادل بينها وبين السلع الأخرى . ولكن هناك من الفقهاء من يرى : أن النقود الورقية (ومثلها الفلوس) لا يكون لها ذلك الأثر الذى للنقود الأصلية (الدينار والدرهم) إلا باعتبار ما تعادله من النقد الخالص^(٥) أى الذهب والفضة ، وهذا يعنى أن قيمة النقود المقيدة تحدد على أساس تحديد العلاقة بينها وبين النقود السلعية وجدير بالذكر — هنا — أن الدينار بعد أن كان مساويا لعشرة دراهم فى العهد الأول — صار فى النصف الثانى من العهد الأموى يساوى اثني عشر درهما ، وفى العصر العباسى صار يساوى خمسة عشر أو أكثر^(٦) ، أى أن القوة الشرائية للذهب والفضة قد اختلفت على مر العصور ، فتناقضت القوة الشرائية للفضة ، ومن ثم لا تصلح معيارا تقاس به قيمة غيرها من النقود ، وإنما يجب الاقتصار

(٥) محمد حسنين مخلوف مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٦) د . يوسف القرضاوى مرجع سابق ، الجزء الأول ، هامش

على معيار الذهب فقط لتمييزه بدرجة ملحوظة من الثبات (٧) .
 وأياً ما كان الأمر فإنه يمكن القول : بأن القيمة الداخلية
 للنقود في الفكر الإسلامي — تتحدد — أما على أساس
 نسبة التعادل بينها وبين الذهب ، وأما على أساس رواجها ، أي
 نسبة التبادل بينها وبين السلع الأخرى .



● القيمة الخارجية للنقود :

« ذكر القُدُورِيُّ في شرحه : إذا استقرض دراهم بخارية ،
 والتقى (المدين والدائن) في بلدة لا يقدر فيها على البخارية ،
 فإن كان (النقد البخاري) يتفق (أي يروج) في تلك البلد فإن
 شاء صاحب الحق أجله قدر المسافة ذاهباً وجائياً . وإن كان
 لا يتفق فيها وجبت القيمة * والدراهم البخارية ، فلذا أوجب
 القيمة » (٨) ، ولا شك أن القيمة التي وجبت للدائن هي قيمة
 الدراهم البخارية أما بالذهب أو بالعملة الرائجة (المتداولة) في
 البلد الذي التقى بها الدائن والمدين * وفي حالة قبوله الذهب

(٧) يراجع في هذا

(أ) مجمع البحوث الإسلامية المؤتمر الثاني ، الدار القومية

للطباعة والنشر سنة ١٩٦٥ (القرار رقم ٢ ص ٤٠٢) .

(ب) د. إبراهيم قواد أحمد علي ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨

وتابعدها .

(٨) ابن عابدين ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٣٥ .

أو العملة الأخرى ، فان قيمة الدرهم التجارى مقابل الذهب أو العملة الأخرى ستتحدد على أساس ما تحتويه من معدن ، وكذلك العملة الأخرى . ويعنى هذا أن سعر الصرف بين العملات يتحدد على أساس ما تحتويه من معدن وبالتالي فان تبادل العملات لأبراء الذمم على أساس سعر الصرف القائم بينها مقبول شرعا ولا غبار عليه ، طالما قبله الطرفان المتعاقدان .

على أن الفكر الإسلامى يراعى فى تحديد القيمة الخارجية للنقود مكان العقد وزمانه ، فكما يذكر ابن عابدين : لو ابتاع عينا من رجل بأصفهان بكذا من الدينار فلم ينقد الثمن حتى وجد المشتري ببخارى يجب عليه الثمن بعملة أصفهان فيعتبر مكان العقد ، وتظهر ثمرة ذلك اذا كانت مالية (قيمة) الدينار مختلفة فى البلدين ، وتوافقا على أخذ قيمة الدينار لفقده أو كساده فى البلدة الأخرى ، فليس للبائع أن يلزمه بأخذ قيمته التى فى بخارى اذا كانت أكثر من قيمته التى فى أصفهان ، وكما يعتبر مكان العقد ، يعتبر زمانه أيضا ، كما سيتضح هذا من مناقشة مسألة غلاء النقود ورخصها فيما بعد .

ومعنى ما سبق أن عملة التعاقد (اذا كان التعامل بين فردين من بلدين لهما عملات مختلفة) تتحدد بمكان التعاقد الذى يتم فيه البيع ، واذا لم يتم الدفع بعملة مكان التعاقد ، فلا بأس من قبول قيمتها بعملات البلد الأخرى .



● آراء الفقهاء فى تغير قيمة النقود :

« ما زال الغلاء والرخاء يتعاقبان فى عالم الكون منذ بدأ الله الخليقة ، فى سائر الأقطار وجميع البلدان والأمصار » (٩) .
ويلاحظ فى عصرنا هذا ومنذ الحرب العالمية الثانية تزعجت الأسعار إلى الارتفاع ، ولا يرجى عودتها إلى ما كانت عليه قبلها . وقد أثار الفقهاء استيفاء الدينانير بدلا من الدراهم أو العكس ، وما إذا كان هذا يجوز أم لا ، وما إذا كان هذا الاستيفاء — عند من أجازوه — يتم على أساس القيمة أم على أساس العدد ، كما أثاروا مسألة غلاء ورخص الفلوس وما إذا كان استيفاؤها يتم على أساس العدد أو على أساس القيمة .

أولا — فى استيفاء الدراهم بدلا من الدينانير أو العكس :

يقول ابن حزم : « ومن كان له عند آخر دنانير أو دراهم أو قمح أو شعير أو ملح أو تمر أو غير ذلك مما لا يقع فيه الربا ، أى شئ كان ، لا تحاش (لا تستثن) شيئا ، أما من بيع وأما من قرض أو من سلم أو من أى وجه كان ذلك له عنده ، حالا كان أو غير حال ، فلا يحل له أن يأخذ منه شيئا من غير ماله عنده أصلا . فان أخذ دنانير عن دراهم أو دراهم عن دنانير أو شعير عن بر ، أو دراهم عن عرض ، أو نوعا ما عن نوع آخر ، لا تحاش شيئا ، فهو فيما يقع فيه الربا ربا محض ، وفيما لا يقع فيه الربا

(٩) المقرئى ، رسالة المقرئى فى الغلاء ، مخطوط بمكتبة

الأزهر ، ص ٣٠ .

حرام بحت • برهان ذلك (ما روى) من تحريم النبي ﷺ الذهب والفضة والبر والتمر والشعير والملح الا مثلا بمثل عينا بعين ، ثم قال عليه السلام : « فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد » • والعمل الذى وصفنا ليس يدا بيد بل أحدهما غائب فهو حرام بنص كلامه عليه السلام « (١٠) •

وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والشافعى فى الجديد الى جواز أخذ الذهب من الورق (١١) واحتجوا فى ذلك بما يلى :

١ - روى سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : قلت يا رسول الله • أبيع الابل بالدنانير وآخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير ، وآخذ هذه من هذه ؟ • فقال : « لا بأس أن تأخذها بسعر يومها » •

(١٠) ابن حزم ، المحلى بالآثار ، الجزء الثامن ، ص ٥٨٤ والمتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

(١١) يراجع فى هذا :

(أ) ابن حزم ، المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٥٨٥ وما بعدها .
(ب) مجمع البحوث الإسلامية ، تقنين الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام مالك - الشركة المصرية للطباعة والنشر ١٩٧٢ ، المادة ٦٦ ص ١٢٣ •

(ج) مجمع البحوث الإسلامية ، تقنين الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام ابن حنبل - الشركة المصرية للطباعة والنشر ١٩٧٢ ، المادة ١٢٧ ص ١٩٧ •

(د) مجمع البحوث الإسلامية ، تقنين الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام الشافعى - الشركة المصرية للطباعة والنشر ١٩٧٢ ، المادة ٨٩ ص ٢٥١ •

٢ - روى عن سعيد مولى الحسن قال : أتيت ابن عمر
أتقاضاه ، فقال لى : اذا خرج خازننا أعطيناك فلما خرج بعثه
معى الى السوق ، وقال : اذا قامت على ثمن فان ثساء أخذها
بقيمتها أخذها .

٣ - روى عبد الله البهى عن يسار بن نمير قال : كان أبى
على رجل دراهم فعرض على دنانير فقلت : لا أخذها حتى أسأل
عمر فسألته فقال : ائت بها الصيارفة فاعرضها ، فاذا قامت على
سعر ، فان شئت فخذها ، وان شئت فخذ مثل دراهمك .

وقد صحت اباحة ذلك عن الحسن البصرى ، والحكم وحماد
وسعيد ابن جبير باختلاف عنه ، وطاووس والمزهرى وقتادة
والقاسم بن محمد ، واختلف فيه عن ابراهيم وعطاء .

ومما سبق يتضح أن هناك رأيين فيما يتعلق باستيفاء
الدراهم بدلا من الدنانير ، وأن الاجماع يكاد ينعقد على جواز
ذلك - ومما يؤيد الجواز بالاضافة الى الأحاديث والآثار التى
سبق ذكرها ، ما ورد فى كتاب النبى ﷺ الى معاذ باليمن من أن
على كل حالم (بالغ) دينارا أو عدله (قيمته) من المعافر - ثياب
يمنية - (١٢) رواه أبو داود والنسائى والترمذى وغيرهم . فقد
أجاز النبى ﷺ أخذ الثياب بدلا من الدنانير . وقد كتب عليه
الصلاة والسلام الى أهل نجران « أن عليهم ألفى حلة كل عام

(١٢) د . يوسف القرضاوى ، مرجع سابق ، الجزء الاول ،

أو عدلها من الأوراقى يعنى الدراهم » وهنا أجاز عليه السلام العكس ، وكان عمر رضى الله عنه يأخذ الابل من الجزية وانما أصلها الذهب والورق ، وأخذ على بن أبى طالب كرم الله وجهه الابر والحبال والمسال (جمع مسلة) من الجزية (١٣) .

ويرد على من منع ذلك بأن ما استدل به ابن حزم على عدم جواز استيفاء الدراهم بدلا من المدنانير أو العكس ، وعدم جواز استيفاء الأنواع المثلية بدلا من بعضها ، انما هو وارد فى البيع ابتداء وليس فى الاستيفاء . فالمنوع شرعا هو بيع المثليات بأجناسها متفاضلة ، أو بالأجل لما فيه من الربا ، أما الاستيفاء فاسقاط للدين . « ولا ربا فى دين سقط ، وانما الربا فى دين يقع الخطر فى عاقبته » (١٤) . وان كان هذا الاستيفاء من قبيل الصلح ، فالصلح يكون بيعا اذا كان البديل خلاف جنس المدعى به ، فلو على جنسه ، فان كان بأقل منه فهو حط وإبراء ، وان كان بمثله فاستيفاء وقضاء ، وان كان بأكثر منه فهو فضل وربا (١٥) . والدراهم والمدنانير جنسان فى البيع ، فلا بد من التقابض فيها فى مجلس العقد (١٦) . وان كان هذا الاستيفاء

(١٣) د . يوسف القرضاوى المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .

(١٤) ابن عابدين ، رد المحتار ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ،

ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(١٥) ابن عابدين ، رد المحتار ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ،

ص ٣١٢ .

(١٦) الحصكفى ، الدر المختار فى شرح تنوير الابصار الجزء

الرابع ، ص ٣٢٦ ووفاته سنة ١٠٨٨ هـ .

من قبيل القضاء به ، فالدراهم والدنانير جنس واحد فى القضاء
بإيفاء الدين (١٧) .

* * *

ثانياً — هل يتم الاستيفاء عدداً أم قيمة ؟

يزى الامام مالك رضى الله عنه أن يتم الاستيفاء بالعدد ،
أى بصرف محدود ، وذلك بأن ينزل الدينار بعشرة دراهم على
ما كانت عليه قديماً (١٨) . أما مذهب الأحناف فالذى يتضح
من كلام ابن عابدين أن الثمن اذا كان معيناً كالريال الافرنجى
والذهب العتيق فلا يجب الا عدده غلا أو رخص ، أما اذا لم يكن
الثمن معيناً ، وكانت هناك أنواع من النقود الذهبية أو الفضية
رائجة فى السوق ولكنها مختلفة فى القيمة ، فالواجب هو
القيمة (قيمة الثمن) من أى نوع وقت العقد ، والخيار فيه
للدافع (١٩) . ويعلق على ذلك بقوله : « الأول ظاهر سواء أكان بيعاً
أو قرضاً ، أما الثانى ، فقد حصل بسببه ضرر ظاهر للبائعين
لتفاوت قيم الأنواع المختلفة مما يترتب عليه أن يدفع المشتري
الأقل فى القيمة ، وهذا مما لا شك فى عدم جوازه » . وقد
تكلم ابن عابدين — كما يذكر — مع شيخه فأفتى بالصلح بين

(١٧) المرجع السابق ص ١٥٩ .

(١٦) ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، مرجع سابق ، الجزء

الأول ، ص ٢٦٣ .

(١٩) ابن عابدين ، مجموعة رسائله (رسالة تنبيه الرقود

على مسائل النقود) .

البائع والمشتري على أساس دفع الوسيط من النقود الذهبية أو الفضية المختلفة القيمة (٢٠) . فالجاصل أن الدراهم الخالصة أو المعلومة الغش والدنانير يجب على المشتري مثلها وهو ما وقع عليه العقد في الكساد والانقطاع والرخص والغلاء لأنها ثمن بأصل الخلقة لا يلحقها الكساد أو الرخص والغلاء (٢١) ولكن الحصكفي (٢٢) ذكر أنه « مما يكثر وقوعه ما لو اشترى بقطع رائجة (دراهم خالصة أو معلومة الغش) فكسدت بضرب جديد يجب قيمتها يوم البيع من الذهب لا غير » (٢٣) لأنه لا يمكن الحكم بمثلها لكسادها ، ولا بقيمتها من الفضة لأن ذلك ربا ، اذ لا عبرة بالجودة عند المقابلة بنفس الجنس ، ومن ثم تجب قيمتها من الذهب .

وخلاصة مذهب الأحناف في ذلك : أن هناك رأيين فيما يتعلق بأساس الاستيفاء .

(٢٠) ابن عابدين ، مجموعة رسائله (رسالة تنبيه الرقود على مسائل النقود) .

(٢١) ابن عابدين ، رد المحتار ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٣٣ .

(٢٢) الحصكفي ، الدر المختار ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٣٢ .

(٢٣) لا يختلف الحكم في الكساد ، والانقطاع ، والرخص والغلاء ، والكساد أن تترك المعاملة بها في جميع البلاد . وحسب الانقطاع أن لا توجد في السوق وإن وجدت في يد الصيارفة . (يراجع في هذا : رد المحتار لابن عابدين ، الجزء الرابع ص ٣٢) .

* الرأى الأول يتم الاستيفاء بالعدد :

وهذا ما جرى عليه ابن عابدين فى جميع مصنفاته ، لأن النقود الذهبية والفضية الخالصة أو المعلومة الغش نقود بالخلقة ، ولا عبرة برخصها أو غلائها أو كسادها •

* الرأى الثانى يتم استيفاء الدراهم بقيمتها ذهباً :

وهذا ما جرى عليه مؤلف الدر المختار ، وتأييده الأحاديث والآثار التى وردت فى هذا الصدد والتى سبق ذكرها ، كما يؤيده ما سبق ذكره أيضا من أن الدينار بعد أن كان مساويا لعشرة دراهم فى العهد الأول للإسلام صار يساوى أكثر من هذا فى العصور المتتالية • ويؤيده أيضا ما رواه أبو داود من « أن الدية كانت فى العهد النبوى ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم (قيمة مائة من الأبل) ، فلما كان عهد عمر خطب فقال : ان الأبل قد غلت • فقومها على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنى عشر ألف درهم » (٢٤) :



● غلاء ورخص الفلوس :

الفلوس — كما تقدم — هى نوع من النقود تتخذ من المعادن غير الذهب والفضة • وتتخذ ثمنيتها بالاصطلاح

(٢٤) د • يوسف القرضاوى ، مرجع سابق ، ج ١ ، هامش

والمواضعة، ويلحق بحكمها النقود الناقصة الوزن والغلبة والغش، والنقود الورقية، ولا خلاف بين الفقهاء حول عدم فساد العقد إذا ما تغيرت قيمتها لقيام الاصطلاح على ثمنيتها وانما الخلاف بينهم فيما يجب دفعه، هل عدد ما وقع عليه العقد أم قيمته؟ ومن استقراء آراء الذين تعرضوا لهذه المسألة يتبين أن هناك رأيين فيها (٢٥) :

* الرأي الأول : يجب مثل ما وقع عليه العقد عددا :

وهذا هو رأى الامام أبى حنيفة (٢٦) وجرى عليه فى جامع المضمرات والمشكلات، حيث قال : اشترى بدراهم نقد البلد فلم يقبض حتى تغيرت، فان كانت لا تروج اليوم فى السوق فسد البيع، لأنه هلك الثمن، وان كانت تروج لكن انتقصت قيمتها لم يفسد البيع وليس له الا ذلك (٢٧). كما جرى عليه فى مجمع الأنهر، حيث قال: «ولو اشترى به — أى بالذى غلب غشه — وهو نافع فنقصت قيمته قبل القبض، فالبيع على حاله بالاجماع، ولا يتخير البائع، وعكسه لو غلت قيمتها وازدادت فكذلك البيع

(٢٥) د . شوقي اسماعيل شحاته — المبادئ الإسلامية فى نظريات التقويم فى المحاسبة، مرجع سابق، ص ١١٨ .
 (٢٦) يراجع فى هذا : الرسالة الثامنة من مجموعة رسائل ابن عابدين المسماه (تنبيه الرقود على مسائل النقود) ..
 (٢٧) يوسف بن عمر بن يوسف الكادورى، جامع المضمرات والمشكلات، مخطوط ١١٩٤ هـ بمكتبة الأزهر، ورقة رقم ١٤٨ .

على حاله ولا يتخير المشتري » (٢٨) . . كذلك جرى عليه في الفتاوى الحامدية (٢٩) ، حيث أجاب عن سؤال بقوله : « اذا غلت الفلوس التي وقع عقد الاجارة عليها ، أو رخصت فعليه رد مثل ما وقع عليه عقد الاجارة من الفلوس » كما سئل اذا استدان زيد من عمرو مبلغا من المصارى المعلومة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصارى ولم ينقطع مثلها ، وقد تصرف زيد بمصارى القرض ، ويريد رد مثلها ، فهل له ذلك ؟ الجواب : الديون تقضى بأمثالها (٣٠) . وفي فتاوى قاضي خان يلزمه المثل ، وهكذا ذكر الاسبيجاني ، قال : ولا ينظر الى القيمة (٣١) .

*** الرأي الثاني : يجب قيمة الفلوس في تاريخ التعاقد :**
ورأى أبو يوسف في البرازية معزيا الى المنتقى : « غلت الفلوس أو رخصت فعند الامام الأول (أبي حنيفة) ، والثاني (أبي يوسف) أولا ليس عليه غيرها ، وقال الثاني ثانيا : عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض . وقوله يوم البيع أى في صورة البيع ، وقوله يوم القبض أى في صورة القرض . وجرى على هذا ابن عابدين وشيخه . حيث صرحا بأن الفتوى

(٢٨) عبد الرحمن بن محمد بن سليمان ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ، مرجع سابق .

(٢٩) ابن عابدين ، تنقيح الفتاوى الحامدية ، لحامد الهندي العمادي ، ض ٢٢٦ .

(٣٠) رسالة تنبيه الزموت على مسائل الثقود لابن عابدين — مرجع سابق .

عليه في كثير من المعتبرات، فيجب أن يعول عليه افتاء وقضاء، لأن المفتي والقاضي واجب عليهما الميل إلى الراجح من مذهب إمامهما ومقلدهما • يقول ابن عابدين — رواية عن شيخه العلامة الغزي : وقد تتبعت كثيرا من المعتبرات من كتب مشايخنا المعتمدة ، فلم أر من جعل الفتوى في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وأما قول أبي يوسف فقد جعلوا الفتوى عليه في كثير من المعتبرات فليكن المعول عليه « (٣١) •

وخلاصة هذا الرأي المعول عليه هو : وجوب قيمة الفلوس لأعدها • فيلزم قيمتها عند عقد البيع ، ويوم القبض في صبرة القرض ، أي أنها تستوفي قيمة لأعدها • وهذا الرأي هو ما نختاره ، حيث أن العلماء رضي الله تعالى عنهم قد جعلوا الفتوى عليه والقضاء به ، وحيث أنه يتمشى مع اعتبار القيمة الجارية الحقيقية ، بمعنى أنه لا يتجاهل التغيرات في قيمة النقود، بل يأخذها في الحسبان عند معالجة آثار تغيرات مستوى الأسعار العام •



● تغير قيمة النقود وسعر الفائدة :

وتغير قيمة النقود ظاهرة اقتصادية ناتجة عن التغير في مستوى الأسعار العام وهي قضية مختلفة عن قضية الربا والقروض • وما يحاوله البعض من إباحة الفائدة الربوية للقروض

(٣١) المرجع السابق .

باعتبارها تعويضا عن نقص القوة الشرائية للنقود فهم يجانبه الصواب ، وتخريج فاسد ، ذلك أن الزيادة على أصل القبرض هي في حقيقتها ونشأتها مقابل الزمن ، والزمن — كما بينا — ليس بمال متقوم فلا يصلح عوضا ، ومن ثم تكون الزيادة بدون عوض فهي ربا محرم يربو في أموال الناس سواء في حالة ثبات القوة الشرائية للنقود أو في حالة تغيرها — رخصا وغلاء أى بالتضخم والانكماش •

ومعلوم أن سعر الفائدة يتكون من شقين : الشق الأول هو مقابل التنازل عن السيولة وهو ما يعبر عنه بسعر الفائدة الحقيقي ، أما الشق الثانى فهو مقابل التضخم تعويضا عن ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود • وبالتالي فإن سعر الفائدة مقابل الاقراض ليس تعويضا عن التغير في قيمة النقود ، ولا يجوز تخريجه على هذا الأساس •

* * *

● الخلاصة :

١ — لم تقتصر النقود المتداولة على مر العصور — في البلاد الإسلامية — على نوع واحد فقط ، وإنما كان منها النقود المطلقّة ، وهي الدينانير والدراهم ، والنقود المقيدة ، وهي الدينانير والدراهم المغشوشة ، أو المناقصة الوزن ، وكذلك الفلوس والنقود الورقية •

٢ — قيمة النقود المطلقة :

تحدد قيمة النقود المطلقة على أساس الوزن من الذهب والفضة ، مع ملاحظة أن الفضة قد انخفضت قوتها الشرائية

فيما بعد العهد الأول للإسلام مما يجعلها لا تصلح معياراً لتحديد قيمة غيرها من النقود .

٣ - القيم الداخلية والخارجية للنقود المقيدة :

تحدد القيمة الداخلية للنقود المقيدة ، أما على أساس نسبة تعادلها مع الذهب ، وأما على أساس رواجها أي نسبة تبادلها بالسلع الأخرى .

وتحدد القيمة الخارجية للنقود المقيدة أما على أساس نسبتها مع الذهب أو على أساس نسبتها مع عملات الدول الأخرى ، أي سعر الصرف للعملات المختلفة ، على أن يراعى مكان العد وزمانه عند تحديد هذه القيمة .

ويحصل مما تقدم أن قيمة النقود المقيدة - بصفة عامة - يمكن أن تحدد من ثلاث جهات أما على أساس نسبة التعادل بينها وبين الذهب ، وأما على أساس الرواج ، وأما على أساس تعادلها بالعملات الأجنبية .

٤ - تغير قيمة النقود المطلقة وأثره :

هناك خلاف بين الفقهاء حول جواز استيفاء الدراهم بدلا من الدينار أو العكس ، كما أن هناك خلاف أيضا حول أساس هذا الاستيفاء ، أهو العدد أم القيمة .

٥ - تغير قيمة النقود المقيدة وأثره :

هناك خلاف بين الفقهاء حول الواجب دفعه بين الفلوس إذا

ما. تغيرت قيمتها، والرأى المعمول عليه افتاء وقضاء هو
وجوب قيمتها عند أبى يوسف •

والقيمة الداخلية للنقود الائتمانية الورقية — البنكنوت —
والتي تعتبر فى الاقتصاد الإسلامى نقوداً مقيدة تتحدد قيمتها
الحقيقية على أساس نسبة تداولها بالسلع الأخرى ، وبلغت
المفهاء على أساس رواجها • ولا مفر بعد الخروج على قاعدة
الذهب من استعمال القيمة التبادلية الجارية ، واستخدام الأرقام
القياسية الخاصة بالقوة الشرائية •

ملحق رقم (١) :

قرارات وتوصيات

لجمع البحوث الإسلامية - الأزهر

المحرم سنة ١٣٨٥ هـ - مايو سنة ١٩٦٥ م

ثانيا : المعاملات المصرفية

● قرر المؤتمر بشأن المعاملات المصرفية ما يلي :

١ - الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم ، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الانتاجي لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين .

٢ - كثير الربا وقليله حرام كما يشير الى ذلك الفهم الصحيح في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة » .

٣ - الاقتراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك ولا يرتفع اثمه الا اذا دعت اليه الضرورة .

وكل امرئ متروك لدينه في تقدير ضرورته .

٤ - أعمال البنوك من الحسابات الجارية، وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد ، والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل

بين التجار والبنوك في الداخل : كل هذا من المعاملات المصرفية
الجائزة ، وما يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من الربا •
٥ - الحسابات ذات الأجل ، وفتح الاعتماد بفائدة ،
وسائر أنواع الإقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي
محرمة •

٦ - أما المعاملات المصرفية المتعلقة بالكمبيالات الخارجية •
فقد أجل النظر فيها التي أن يتم بحثها •

٧ - ولما كان للنظام المصرفي أثر واضح في النشاط
الاقتصادي المعاصر • ولما كان الاسلام حريصا على الاحتفاظ
بالنافع من كل مستحدث مع اتقاء أضراره وآثامه :

فان مجمع البحوث الاسلامية بصدد درس بديل اسلامي
للنظام المصرفي الحالي ، ويدعو علماء المسلمين ورجال المال
والاقتصاد الى أن يتقدموا اليه بمقترحاتهم في هذا الصدد •

ثالثا : استثمار الأموال

قرر المؤتمر أن استثمار المال الخاص وما يتبع فيه من الطرق
بحق خالص لصاحب المال ، على أنه اذا سلك في هذا مسلكا
يؤدي الى ضياع المصلحة العامة وجب على ولي الأمر أن
يتدخل ليمنع الضرر وليصون المصلحة العامة بطريق لا عدوان فيه
على الحق المشروع لصاحب المال •

* * *

ملحق رقم (٢) :

● تقدير قيمة الدينار الشرعى والدرهم الشرعى بالعمولات
الحالية (١) :

من المعلوم أن الدينار الشرعى هو وزن مثقال ، وأن المائقال
يزن ٧٢ حبة شعير ، وأن الأوقية الشرعية تزن ٢٨ مثقالا فتكون
زنة الأوقية ٢٠١٦ حبة شعير ، ولما كانت الـ ٨٠ قمحة متوسطة
تعاادل ٦٣ حبة شعير متوسطة فتكون الأوقية الشرعية تزن
٢٥٦٠ قمحة .

ومن المعلوم أن الأوقية المصرية تزن ١٢ درهما مصريا
والدرهم المصرى يزن ٦٤ قمحة فتكون الأوقية المصرية تزن
٧٦٨ قمحة .

وعلى هذا تكون النسبة بين الأوقية الشرعية والأوقية
المصرية هي ٢٥٦٠ : ٧٦٨ أى ١٠ : ٣

ويكون وزن الدينار الشرعى بالأوقية المصرية هو :
 $\frac{1}{28} \times \frac{10}{3} = \frac{5}{14}$ من الأوقية المصرية التى تزن ٤٤ ر٣٧ جراما
فيكون وزن الدينار الشرعى بالجرام المصرى هو $\frac{5}{14} \times ٣٧ ر٤٤ =$
١٤٥٧١٤ ر٤ جرام مصرى .

وقد كان وزن الجنيه المصرى الذهبى فى أيام « محمد

(١) محاسبة زكاة المال عليها وعملا — د . شوقي أسباعيل
شحاتة — مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٠ .

على «يساوى ٨ر٥ جرام بعيار ٨٧٥ر٥ أى أن وزن الذهب الخالص فيه هو ٧ر٤٣٧٥ جراما •

وعلى هذا تكون النسبة بين الدينار الشرعى وهذا الجنيه المصرى الذهبى هي ٤ر٤٥٧١٤ : ٧ر٤٣٧٥ أى أن الدينار الشرعى يعادل ٥٩٩ر من الجنيه المصرى المذكور أى ٥٩٩ر قرشا ، ويكون نصاب زكاة المال هو ١١ر٩٨٠ جنيها مصريا ذهبيا من الجنيهاات الذهبية التى يزن الجنيه منها ٨ر٥ جرام معيار ٨٧٥ر •

ثم طرأت تغيرات كثيرة على وزن الذهب فى الجنيه المصرى وما أعلنته وزارة المالية فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٩ من تعديل قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للذهب لتصبح ٢ر٥٥١٨٧ جراما من الذهب بدلا من ٣ر٦٧٢٨٨ جراما • وعلى هذا الأساس تصبح النسبة بين الدينار الشرعى والجنيه المصرى هي ٤ر٤٥٧١٤ : ٢ر٥٥١٨٧ وبعبارة أخرى فإن الدينار الشرعى أصبح يساوى ١ر٧٤٦٦١ جنيها ذهبيا مصريا فى عام ١٩٤٩ وتكون قيمة نصاب زكاة المال هي ٣ر٤٩٣٢ جنيها مصريا آنذاك •

وفى عام ١٩٦٠ مثلا كان سعر الجرام من الذهب يقدر بنحو ٦٢ قرشا وتكون قيمة الدينار الشرعى بالجنيهاات المصرية الورقية تساوى ١ر٧٤٦٦١ \times ٢ر٥٥١٨٧ \times ٦٢ قرشا بما يبلغ نحو ٢ر٧٦٥ جنيها مصريا ، وتكون قيمة نصاب زكاة المال فى عام ١٩٦٠ هي ٢٠ر٧٦٥ \times ٢٠ بما يساوى نحو ٥٥ جنيها مصريا •

وفى عام ١٩٧٠ مثلاً فان سعر الجرام من الذهب يقدر
بنحو ١٠٨ قرشا وعلى هذا تكون قيمة الدينار الشرعى هي :
 $١٧٤٦٦١ \text{ ر} \times ٢٥٥١٨٧ \text{ ر} \times ١٠٨$ قرشا بما يعادل ٤٨١٥
جنيها وتكون قيمة نصاب الزكاة آنذاك فى عام ١٩٧٠ نحو ٩٦
جنيها مصريا .

ثم فى عام ١٩٧٥ مثلاً بلغ سعر الجرام من الذهب نحو
٣٨٠ قرشا فتكون قيمة الدينار الشرعى تساوى ١٥٢٥٠ ر جنيها
مصريا وتكون قيمة نصاب الزكاة نحو ٣٠٥ جنيها مصريا .

أما فى عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م فقد بلغ سعر الجرام من
الذهب نحو ١٢٠٠ قرشا ، وبذلك تكون قيمة الدينار الشرعى
تساوى : $١٧٤٦٦١ \text{ ر} \times ٢٥٥١٨٧ \text{ ر} \times ١٢٠$ قرشا أى نحو
٥٣٨٥ ر جنيها مصريا ، وتكون قيمة النصاب لزكاة المال نحو
١٠٧٠ جنيها مصريا .

وظاهر من ذلك أن قيمة نصاب زكاة المال بالنقود الورقية
تزيد سنة بعد أخرى بسبب هبوط القوة الشرائية للنقود فى زمن
التضخم النقدي - وهو ما يسميه الفقهاء برخص النقود ، ومن
ثم فان تقدير النصاب بـ ٢٠ دينارا شرعيا ذهبيا فيه وقاية
وحماية لعديمي ومحدودي الدخل من الفقراء والمساكين من آثار
التضخم النقدي وتغيرات مستوى الأسعار العام ورخص النقود
الورقية ، وفيه تأكيد لمفهوم وفلسفة الفكر الاسلامى الاقتصادى

والمحاسبى فى المحافظة على رأس المال الحقيقى الاقتصادى وقوته الشرائية وطاقته وليس رأس المال النقدى العدى .

● إزالة اللبس فى بعض كتب الفقه بأن نصاب الزكاة كان يساوى بالذهب ١١٨٧ قرشا وبالفضة ٥٢٩ قرشا فى عهد محمد على (١) :

تعرضت بعض كتب الفقه ومن بينها كتاب « الفقه على المذاهب الأربعة » فى صفحة (٤٨١) الى أن نصاب الذهب عشرون مثقالا أى ديتارا يساوى بالعملة المصرية أحد عشر جنيها مصرية ونصفا وربعا وثمان وقيمة ذلك بالقروش المصرية ١١٨٧ قرشا . ونصاب الفضة مائتا درهم ويساوى بالريال المصرى ستة وعشرين ريالاً مصرية وتسعة قروش وثلاث قرش ويساوى بالقروش المصرية ٥٢٩ قرشا .

ولا يستقيم هذا القول بأن النصاب اذا كان من الذهب فانه يساوى بالقروش المصرية ١١٨٧ قرشا واذا كان من الفضة فانه لا يساوى بنفس القروش المصرية الا ٥٢٩ قرشا . واذا كانت قيمة النصاب من الذهب وهى عشرون دينارا مساوية لقيمة النصاب من الفضة وهى مائتا درهم فانه يتعين حتما أن تكون

(١) « محاسبة زكاة المال علما وعملا » - د . شوقي اسماعيل - شحاتة - مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٠ « رسالة الماجستير » فى « نظام المحاسبة لضريبة الزكاة » المقدمة منه الى كلية التجارة - جامعة القاهرة ١٩٥١ .

قيمتها بالقروش المصرية واحدة متساوية فمن أين أتى هذا الخطأ وكيف التبس الأمر فيه على البعض •

نقول ان مصر كانت في عهد « محمد علي » تسير على نظام المعدنين من الذهب والفضة وقد أصدر « محمد علي » أمرا في سنة ١٨٣٦ بأن وحدة التعامل في مصر جنية ذهب عيار ٨٧٥ وزنه ٨٥ جرام ذو مائة قرش ، وقطعة من الفضة ذات عشرين قرشا ، وقطعة من الذهب ذات عشرين قرشا وزنها أقل من وزن القطعة الفضية بـ ١٥ مرة أى أن النسبة التى سارت عليها مصر آنذاك بين الذهب والفضة هي النسبة السائدة فى أوروبا فى هذا العصر وهى ١ : ١٥٦٨٦ وقد كانت هذه النسبة بين الذهب والفضة فى صدر الاسلام ١ : ٧ ثم حدث أن تغيرت هذه النسبة فى القرن التاسع عشر الميلادى لتدهور قيمة الفضة كما هو معروف وتطورت النسبة الى ١ : ١٥٦٨٦ فإذا أغفلنا هذا التطور ولم ندخله فى الاعتبار واحسبنا قيمة النصاب من الذهب والفضة دون مراعاة كون النسبة بين الذهب والفضة قد تطورت من ١ : ٧ الى ١ : ١٥٦٨٦ فأننا نصل الى النتيجة الخاطئة التى وصل اليها البعض • وإذا لم نغفل هذا التطور وأخذناه فى الحسبان كما ينبغى فأننا نصل الى أن التقدير الصحيح لقيمة مائتى درهم بالعملة المصرية فى القرن التاسع عشر ليس هو ٥٢٩ قرشا انما يتعين أن يكون ٥٢٩ × ١٥٦٨٦ ÷ ٧ = ١١٨٧ قرشينا مصريا وهو نفس

ما يساويه النصاب من الذهب بالعملة المصرية في عهد: « محمد على » وقد كان كل من الذهب والفضة نقدا قانونيا في عهده اذ كانت مصر تسير على نظام المعدنين .

● **نسبة التداول أو سعر الصرف المحدود بين الدينار الشرعى والدرهم الشرعى :**

وكان لا بد من تحديد سعر صرف ثابت محدد أو نسبة قانونية بين الدينار الشرعى والدرهم الشرعى وقد تحددت بـ ١٠:١ بمعنى أن كل دينار شرعى يعدل عشرة دراهم شرعية منذ صدر الاسلام .

● **كيفية تقدير قيمة الدينار الشرعى بالعملات المختلفة الحالية :**

ويمكننا بمقارنة وزن الذهب الخالص فى أى عملة أو بعبارة أخرى سعر تعادلها بالنسبة للذهب أو محتوى الوحدة النقدية الحسابية مع وزن الدينار الشرعى وهو ٤٥٧١٤ رء جراما وما يساويه الجرام من الذهب من تلك العملة فى البلاد المختلفة أن تصل الى تحديد ما يساويه الدينار الشرعى بضرب ٤٥٧١٤ رء فى سعر الجرام من الذهب بعملة ذلك البلد .

● **هل يتم تقدير نصاب الزكاة فى عصرنا بالذهب أم بالفضة ؟**

وقد طرح فضيلة الدكتور الشيخ يوسف القرضاوى (٢)

(٢) فقه الزكاة — الجزء الاول ص ٢٦٣ — مرجع سابق .

هذه القضية فى ضوء أن عصرنا لم يعد يحتفل أن يكون للنقود الذهبية نصاب ، وللفضة نصاب آخر ، وأن العملة الورقية قد أصبحت هى السائدة فى التعامل بين الناس •

« واستعرض فضيلته ما اختاره الأساتذة : أبو زهرة وخلاف وحسن فى بحثهم عن الزكاة فى حلقة الدراسات الاجتماعية^(٣) من أن الفضة تغيرت قيمتها بعد عصر النبى ﷺ ، ومن بعده • وذلك لاختلاف قيمتها باختلاف العصور كسائر الأشياء ، أما الذهب فاستمرت قيمته ثابتة الى حد بعيد ، ولم يختلف قيمة النقود الذهبية باختلاف الأزمنة ، لأنها وحدة التسعير فى كل العصور •

وبدأ له أن هذا القول سليم الوجهة ، قوى الحجة ، ولهذا كان الأولى أن تقتصر على تقدير النصاب فى عصرنا بالذهب • وهو ما نوافق عليه تماما •



(٣) حلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية — الدورة الثالثة — محاضر الأساتذة عبد الرحمن حسن ، ومحمد أبو زهرة ، وعبد الوهاب خلاف عن الزكاة ص ٢٣٨ •

ملحق رقم (٣) :

القروض الحسنة والبنوك الاسلامية

● البنك الاسلامى للتنمية والقروض الحسنة :

وها هو البنك الاسلامى للتنمية - تنص المادة الأولى من الاتفاقية الموقعة بين الحكومات على انشائه بجدة عام ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م على أن :

هدف البنك الاسلامى للتنمية هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى لشعوب الدول الأعضاء ، والمجتمعات الاسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية .

وتنص المادة الثانية على أن للبنك - لى يحقق هدفه - وظائف وصلاحيات منها فى الفقرة (الثانية) « الاستثمار فى مشروعات البنىة الاقتصادية والاجتماعى فى الدول الأعضاء عن طريق المشاركة أو طريق التمويل الأخرى » .

وتنص الفقرة (الرابعة) على « انشاء وادارة صناديق خاصة لأغراض معينة من بينها صندوق لمعاونة المجتمعات الاسلامية فى الدول غير الأعضاء » .

كما تنص المادة (التاسعة) فى الفقرة (الثالثة) على أنه من الموارد المالية العادية للبنك : « الأموال التى يحصل عليها البنك سدادا للقروض » .

وتشير المادة (١٥) في الفقرة (الرابعة) إلى أنه «يجب مراعاة أهمية الاستثمار على أساس المشاركة يجب أن يحافظ البنك على تناسب ملائم بين الاستثمارات عن طريق المشاركة وبين القروض التي يقدمها للدول الأعضاء»

كما تشير المادة (١٩) التي أتت :

«عندما يقدم البنك قروضا للدول الأعضاء بما في ذلك مؤسسات هذه الدول ووكالاتها للمساهمة في تمويل خططها الاقتصادية فإن عليه التثبت من أن الغرض من هذه القروض هو تحقيق الرفاهية للشعب عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية»

وتحدد المادة (٢٠) شروط قروض المشروعات والبرامج فتقول :

١ - «يحدد البنك جدول مواعيد سداد القروض التي يقدمها بمقتضى المواد ١٨ ، ١٩ مع مراعاة حالة الموارد العامة واحتمالات ميزان المدفوعات في الدول الأعضاء»

٢ - «إذا قدم العضو المستفيد ما يدل على وجود أزمة حادة فيما لديه من عملات أجنبية ، وأن سداد القرض أو وفاء بالتزامات العقد الذي التزم به - أو التزم به إحدى الهيئات التابعة له - غير ممكن القيام به حسب الشروط المتفق عليها ، يجوز للبنك أن يوافق على تعديل تلك الشروط بالوفاء ، أو يهد

لأجل القروض ، أو الأمرين معا ، بشرط أن يتأكد من أن مثل هذه التسهيلات تبرزها مصلحة المستفيد وعمليات البنك .
٣ - يتقاضى البنك رسم خدمة مقابل مصروفاته الإدارية ، ويحدد البنك مقداره وطريقة تحصيله » .



• بنك فيصل الاسلامى المصرى والقروض الحسنة :

من المعروف أن البنك الاسلامى هو بنك اقتصادى اجتماعى
فهو آن واحد له وظيفتان رئيسيتان : وظيفة اقتصادية تستهدف
تحقيق التنمية الاقتصادية ووظيفة اجتماعية تستهدف تحقيق
التنمية الاجتماعية من خلال صندوق الزكاة بالبنك والقروض
الحسنة .

وبنك فيصل الاسلامى المصرى كرائد العمل المصرفى
الاسلامى فى العالم العربى والاسلامى ينص قانون انشاءه
فى المادة الثالثة على أن الزكاة المفروضة شرعا على أموال
البنك - المساهمين - هى من قبيل التكاليف على الأرباح ، وتؤدى
سنويا الى صندوق الزكاة بالبنك لصرفها فى مصارفها الشرعية .

كما تنص المادة (٢٤) من نظامه الأساسى على أنه يجوز
للبنك أن يعطى قروضا حسنة للأفراد فى الحالات وبالشروط
التي يقررها مجلس الادارة ، كما تنص لائحة صندوق الزكاة
بالبنك على جواز اعطاء قروض حسنة من الصندوق لمستحقى

الزكاة من القادرين على العمل والكسب ، والذين تتوافر لديهم
الاستطاعة على تسديد القرض في مواقيته ، وبذلك ترتفع
حالاتهم عن مصارف الصندوق التي لا تسترد بما يتيح له موارد
متجددة توجه الى غيرهم من عديمي الدخل ومحدودي الدخل
من مستحقي الزكاة . وتعفى القروض الحسنة بدون أي مصاريف
أو عمولات لخدمة القرض سواء لأغراض إنتاجية أو لأغراض
اجتماعية ، وهي بالطبع قروض بدون أي فوائد ، كما لا يتحمل
المقرض بأي مبالغ مقابل التأمين ، وللبنك مطالبة المقرض بتقديم
الضمانات الكافية .



● بنك دبي الاسلامي والقرض الحسن :

وتنص المادة (٦٦) من النظام الأساسي لشركة بنك دبي
الاسلامي على أنه : « للشركة الحق في اقراض المساهمين
والمودعين دون تقاضي أية فائدة أو مشاركة في الربح بالشروط
الآتية :

١ - مراعاة الاعتبارات المنصوص عليها في المادة (٦٢) .
وهي تنص على أن الشركة تسترشد في تقديرها لما يقدم اليها
من طلبات التمويل بالاعتبارات الاقتصادية والقانونية .

٢ - مراعاة الضمانات المنصوص عليها في المادتين ٦٣ : ٦٤
باستثناء المشاركة في الربح .

٣ - أن يكون القرض لغرض انتاجي لا استهلاكي •

٤ - أن يكون مبلغ القرض صغيرا •

٥ - أن يكون القرض قصير الأجل •

* * *

● المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية - شركة مساهمة مصرية :

وتنص المادة (٣) من نظامه الأساسي والتي تتناول غرض
البنك في الفقرة (٢) منها على « فتح الائتمان بتقديم الفروض
والسلفيات بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية في سبيل
تحقيق أغراضه » •

* * *

محتويات الكتاب

الصفحة
مقدمة ٣

الفصل الأول : مفاهيم اسلامية في المال والنقود

(١١ - ٣٥)

مفهوم المال في الفقه الاسلامي ١٣
المقصود بالنقود في الفقه الاسلامي ١٦
معنى الاكتناز في الفقه الاسلامي ٢٢
الفرق بين الاكتناز والادخار في الاقتصاد الاسلامي ٢٦
الخلاصة ٣١

الفصل الثاني : وظائف النقود في الاقتصاد الاسلامي

(٣٧ - ٥٤)

وظائف النقود السلعية (الذهب والفضة) ٣٩
النقود مال نام حكما وبالقوة ٤٤
النقود الورقية . . . وجهة نظر اسلامية ٤٥
الخلاصة ٥٠

الفصل الثالث : النظام النقدي في ضوء التطبيق الاسلامي

(٥٥ - ٩٩)

النظام النقدي المعنوي قبل وبعد الاسلام ٥٧
النظام النقدي الورقي من منظور اسلامي ٦٥
الشريعة الاسلامية والائتمان النقدي ٦٩
نقود الودائع والبنوك الاسلامية ٧٩
المضاربة بضوابطها الشرعية ٩١
الخلاصة ٩٤

الفصل الرابع : بيت المال ووظائفه النقدية في التطبيق الاسلامي (١٤١ - ١٤٢)

١٠٣	بيت المال كمؤسسة مالية ومصرفية
١١٠	النظام المحاسبي والمستندى في بيت المال
١١٩	الخلاصة

الفصل الخامس : الفكر الاسلامي وتغير قيمة النقود (١٤٣ - ١٤٤)

١٢٥	القيمة الداخلية للنقود
١٢٨	القيمة الخارجية للنقود
١٣٠	آراء الفقهاء في تغير قيمة النقود
١٣٦	فساء ورخص الفلوس
١٤٠	الخلاصة

الملاحق :

	ملحق رقم (١) : قرارات وتوصيات مجمع البحوث الاسلامية
١٤٣	بالأزهر
	ملحق رقم (٢) : تقدير قيمة الدينار والدرهم الشرعي بالعملة
١٤٥	الحالية
١٥٢	ملحق رقم (٣) : القروض الحسنة والبنوك الاسلامية
١٥٧	محتويات الكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٨٣/٢٢٢٥
الترقيم الدولي ٥ - ١١ - ٣٠٧ / ٧٧

دار التوفيق للنموزية
للطباعة والجمع الآن
الطبعة ٣ صيغتان المرسلة
بجاءه ما في الداء

stx.
273
923
3

Bibliotheca Alexandrina



0598492